نعوم تشومسكي

سادة الجنس البشري

مكتبة
t.me/soramnqraa

ترجمة: محمد العافية العروسي

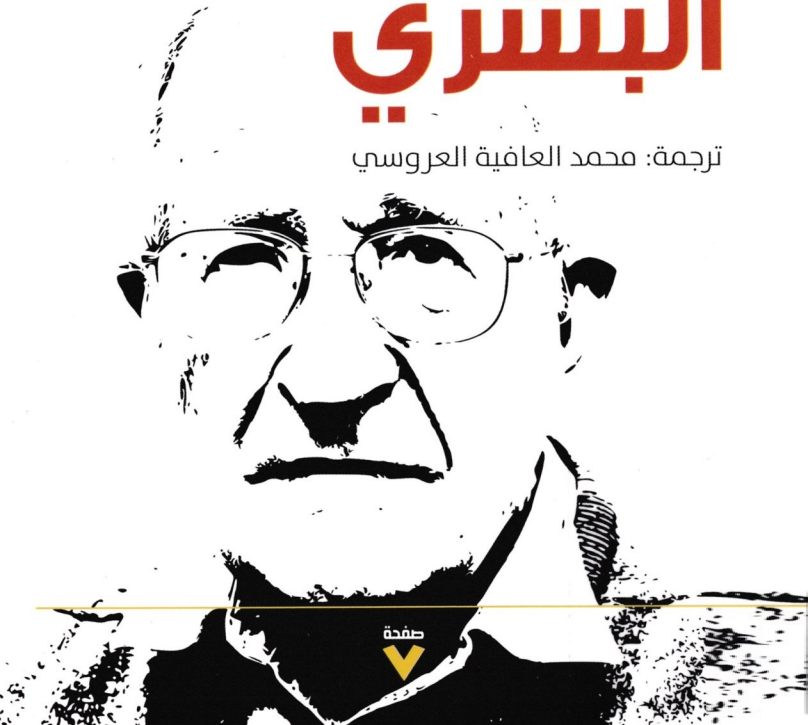

صفحة ٧

Masters of Mankind

Essays and Lectures 1969–2013

Noam Chomsky

مكتبة
t.me/soramnqraa

سادة الجنس البشري

مقالات ومحاضرات 1969-2013

نعوم تشومسكي

ترجمة: محمد العافية العروسي

صفحة ٧

صفحة ٧

كتاب
سادة الجنس البشري
المؤلّف
نعوم تشومسكي

الطّبعة الأولى:2024
التّرقيم الدّوليّ
978-603-8387-76-4
رقم الإيداع
1445/10095

© 2014 Noam Chomsky

حقوق التّرجمة العربيّة محفوظة
© صفحة سبعة للنّشر والتّوزيع

E-mail: admin@page-7.com
Website: www.page-7.com
Tel.: (00966)583210696
العنوان: الجبيل، شارع مشهور
المملكة العربية السعودية

مكتبة
t.me/soramnqraa

جميع آراء المؤلف الواردة في هذا العمل وخلافه تعبر عنه وحده وليست مسؤولية دار النشر أو أي جهة أخرى متصلة بها من الجهات والهيئات الثقافية التنظيمية أو المانحة وغيرها.

تستطيع شراء هذا الكتاب من متجر صفحة سبعة
www.page-7.com

الفهرس

تمهيد 7

الفصل الأول: المعرفة والسلطة: المثقفون ودولة الرفاه والحرب . 25

الفصل الثاني: استثناء للقواعد 75

الفصل الثالث: الإباحة للقتل 95

الفصل الرابع: الموافقة دون موافقة: تأملات في نظرية الديمقراطية وممارستها 123

الفصل الخامس: حقائق بسيطة ومشاكل مستعصية: تأملات في الإرهاب والعدالة والدفاع عن النفس 177

الفصل السادس: الذكاء البشري والبيئة 223

الفصل السابع: هل تستطيع الحضارة البقاء على قيد الحياة في ظل الرأسمالية الموجودة بالفعل؟ 239

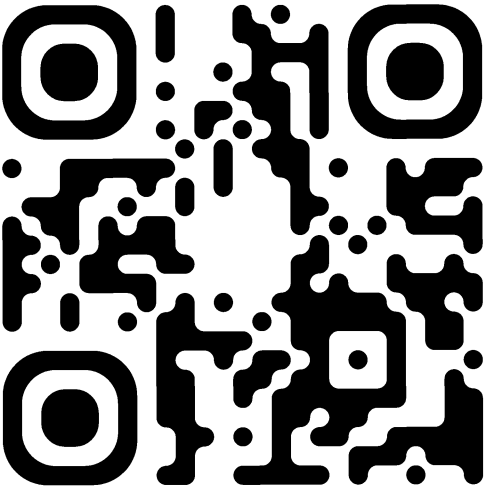

سجل في مكتبة
اضغط الصفحة
SCAN QR

«لكن ما لم يستطع عنف المؤسسات الفيودالية إنتاجه من قبل، قد أحدثته طريقة العمل الصامتة والغافلة للتجارة والصناعات الخارجية. منحت هذه الأخيرة تدريجيا كبار الملاكين شيئا يستطيعون مقايضته بفائض إنتاج مزارعهم التي تعطيهم ما سيستهلكون هم أنفسهم دون تقاسمه مع المكترين ولا مع الخادمين. كل شيء لنا ولا شيء للآخرين؛ هكذا يبدو القول المأثور المنحط، الذي كرره عبر العصور سادة العالم. إذن، بمجرد ما وجدوا وسيلة تجعلهم يستهلكون مجموع قيم إيراداتهم، لم يتخذوا أي إجراء لاقتسامها مع أشخاص آخرين»[1].

(1) آدم سميث، ثروة الأمم **The Wealth of Nations** (أكسفورد: مطبعة كلارندون، 1976)، الكتاب الثالث، الفصل 4، ص: 418.

تمهيد

مكتبة
t.me/soramnqraa

ماركوس راسكين[2]

يمكن وصف الأنشطة السياسية لـ **نعوم تشومسكي** وفهمه لطبيعة القدرة اللغوية[3]، مجازيا، كشريط لا متناهي موسوم بصفة الكونية. لكن كونيته هذه ليست تضليلا يروم إخفاء الحقائق وتهميش الأبحاث الحقيقية، كما أنها ليست تكريسا للاعتقاد بأن الحياة العامة يجب أن تكون هي ذاتها في كل مكان. أما أحد جوانب هذا الشريط فهو الفطرية التي تهب للإنسانية ملكة اللغة، وتهبه بالتالي ملكة التخاطب والتواصل. فلنقتف أثر شريط الكونية هذا؛ سنلاحظ أن ثمة قدرة مطبوعة على الشريط تتيح العقلانية والفعل الأخلاقي، القادرين على تحفيز الغاية الاجتماعية الحميدة التي تتوق إليها البشرية، حتى أنه يمكننا أن نفترض أن التعاطف الوجداني الثابت لهو عنصر من عناصر الطبيعة البشرية. ولنختصر القول ونقول في النهاية إن الإنسانية أكبر من أن تكون كتلة جواهر فردية

---

(2) ماركوس غودمان راسكين: ولد في 30 أبريل 1934 وتوفي في 24 ديسمبر 2017. وهو ناقد اجتماعي أمريكي بارز، وناشط سياسي ومؤلف وفيلسوف، عمل من أجل التغيير الاجتماعي التقدمي في الولايات المتحدة. [المترجم]

(3) عند تشومسكي، «الكفاية اللغوية» هي القدرة على استخدام اللغة لدى متحدث مثالي، و«الأداء اللغوي» هو استخدام متحدثين حقيقيين لهذه الكفاية. [المترجم]

لا تتجزأ، لكنها فارغة ولا رابط بينها سوى ما قد يحدث من اصطدام عرضي. كما نَخْلُصُ إلى القول أيضا إن البشرية مطبوعة بإرادة لا تقهر في خلق شيء أفضل انطلاقا من مادتها الأولية. فنحن نرغب في أن تفضي معارفنا المتبادلة إلى الحب، والعكس صحيح؛ ونريد أن يكون الحكم في خدمة الاثنين معا. ربما سترى النور حضارة إنسانية كونية لا يمنح مبدأ الكونية فيها أية مكانة متميزة لجماعة معينة، بل سيصبح الجميع فيها متحدا في تآزر وكرامة مشترَكيْن مع الآخرين. غير أنه عندما نمعن النظر من جديد، سنلاحظ أن الخيوط المتفرعة عن الشريط قد تمزقت ووجب إصلاحها. لكن كيف سيتم إصلاحها للحيلولة دون تفكك الجماعة؟ ما هي الوسائل الكفيلة بإصلاح التمزق؟ من يصلح الشريط الذي ننتمي إليه جميعا؟

تصبح اللغة في نظر تشومسكي، بالمعنى الشخصي العميق، وسيلة نقد تروم إصلاح تمزق البشرية أو تمزقاتها؛ وتعد بنية اللغة من المميزات الخارقة في الحياة التي تتميز بكونها ثابتة ومرنة للغاية. ولهذا السبب تختلف آراؤه جذريا عما يراه *جون بول سارتر*، الذي يعتبر أن اللغة والكلمات تجعلنا في معزل عن العالم كما هو، أو ربما كما يمكن أن يكون. بالنسبة إلى تشومسكي، ثمة طريقتان غايتهما إصلاح أو إبداع شيء مختلف أو جديد أو بنية تنظيمية جديدة أو أي بديل آخر. تكمن الطريقة الأولى في الكلمة نفسها، المنطوقة والمكتوبة التي تتأتى من طريقة تواصلنا. أما الثانية فتخص لغة الأداء المثالي؛ حيث تصبح العبارات العامة حول المحبة والتعاطف

الوجداني مثلا سهلة المنال في استخدامها الفعلي من خلال التجربة المعاشة. أما في مجال السياسة، يعد الجسد والعقل آليتين لإصلاح الجسد والعقل.

يبدو لأي ملاحظ عرضي أن تشومسكي يؤمن بوجود العلم والتحليل من جهة، ومن جهة أخرى وجود قيم عزيزة علينا، نسعى لتبنيها ونشرها بشتى الوسائل الاجتماعية. فالجسد في هذا العالم ينقسم إلى مراتب لا رابط بينها، وهكذا فالقلب والعقل، والبصيرة والفكر منفصلون عن المشاعر والأحاسيس. أليست المؤسسة الأكاديمية الحديثة هي من حاولت تعزيز هذا الفصل، على أمل تحقيق النزاهة والكياسة وتكريس أكاذيب منمقة وجعل مسافة فاصلة بين الذات والموضوع، وبالتالي موضوعية منحرفة عن مسارها، تسعى لحماية العَالِم وأبحاثه، وفي الوقت نفسه الابتعاد عمدا عن نقطة الاندماج والاكتمال؟

سيندهش زملاء تشومسكي الجامعيون إن هم اعتقدوا أنه قد تم تدجينه حتى يتقبل فكرة أن العقلانية تتوزع بين الفكر والشغف والالتزام السياسي من حيث طريقة استيعاب حياة المسؤولية. يقول هذا العقلاني، الذي يسمو بأعماله ودراساته، إن الاهتمامات الأساسية للمثقفين يجب أن «تنصب على قول الحقيقة وكشف الكذب»[4]. بالنسبة إليه، أهم شيء في المجال السياسي هو دمج

(4) نعوم تشومسكي، «مسؤولية المثقفين»، "**The Responsibility of Intellectuals**" في كتاب تشومسكي الأساس، دار النشر أنتوني أرنوف (نيويورك: ذا نيو برس، 2008)، ص: 40.

المعرفة والسلطة والمحبة بوصفها قانونا أو قيمةً. بعبارة أخرى، المثقف المثالي هو من يتحمل مسؤوليته بالاعتماد على عقلانيته، كما أن الشجاعة والمروءة تؤهلانه لكشف الكذب وقول الحقيقة. قد تكون المسؤولية البشرية، بغض النظر عن الدور الاجتماعي الضيق، نشاطا أحاديا وداخليا في مجتمع يدبر أموره بالمساحيق الخادعة والتوهم الذاتي. إن مركز اهتمام تشومسكي، على اعتبار أنه محب للحكمة التي تخدم البشرية بمعناها الواسع كما يقر هو نفسه بذلك، قد يصطدم بحائط حجري حيث لا مكان لمبدأ الحقيقة في الفكر والتحاليل السياسية، بل حتى لأية محاولة للبحث عن الحقيقة.

لا يتطلب الأمر الشيء الكثير لمعرفة أي المصالح يتم قضاؤها عندما يكون تعريف المسؤولية موجها لخدمة السيد. يكفي الاستماع ذَاتَ يَوْمٍ أَحَدٍ صَبَاحًا للمعلقين في التلفزيون، ستبدو مصالح هذا الجهاز متناقضة مع الحقيقة، أما برامجه فترعاها الصناعات الزراعية وشركات الكهرباء؛ وهو ما يجعل المسؤولية تتحول إلى خنوع. الكثير ممن ينتسبون لعالم الصحافة والسياسة لا علم لهم بالضرورة بعواقب ما يفعلون ولأي سبب. إن بنية أنباء الأحد صباحا تتيح *لإيكسون*[5] ولجهاز الدولة 'توجيه' الصحفي وكذا الأشخاص الذين ينصتون إليه، وهو الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على الديمقراطية الدستورية المسالمة. اقرؤوا ما ورد من أقوال *وليام شانون*، كاتب عمود وسفير سابق، في كتاب **الإيديولوجية**

(5) شركة نفط وغاز متعددة الجنسيات. [المترجم]

والسلطة لتشومسكي، يؤكد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية ينتهي بها المطاف لمساندة الدكتاتوريات العسكرية بتقديم أفضل المبررات، ربما لتعمل على أن يتبنى العالم المبررات نفسها[6]. لم يتملص الزعماء الأمريكيون من مسؤوليتهم، على مر تاريخ بلدهم، في إبداء شروحات فيها كثير من النبل حول الدور الأمريكي في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. إن السياسة هي الوسيلة التي تملي علينا كيف ندبر ونستعمل مرايا الحياة اليومية. فهي تنظم الإطار الذي يُحَوِّل 'ما قد يكون' إلى ما 'يجب أن يكون' في الثقافة والتجربة. ولذلك فالتدابير العملية، بمعنى الاختيار والمسؤولية، هي التي تحدد مسار التاريخ البشري.

وهذا هو السبب الذي يجعل تحليل تشومسكي وتدابيره العملية ذات أهمية بالغة، فهي مقياس ما قد يكون. إن التحكم في استخدام الشغف والحدس والتحلي بعمق المسؤولية تجاه الآخرين هي التي تُوَلِّدُ حركيته والتزامه. وهذا ما سميته 'علاقة جيدة مع' أو 'تكون مع'. لكن هذا التقرب أكبر من أن يكون مجرد إخبار الآخرين. فالمصاحبة تقودنا إلى ما هو أبعد من المصلحة الشخصية؛ حيث يمكن قبول مخاطر الآخر حين لا يكون من داع 'براغماتي' لفعله. فالحضور وسيلة تستشعر الوعي الذي يساعدنا في معرفة من نحن وأين نوجد؛ لأنه يجعلنا نحدد موقعنا مع الآخرين كما يحفز الآخرين، بفعل القدوة، أن يعيدوا تحديد موقعهم ويعيدوا النظر في

---

(6) نعوم تشومسكي، حول السلطة والأيديولوجية: **On Power and Ideology** محاضرات ماناغوا (بوسطن: مطبعة ساوث إند، 1987)، ص: 140.

تنظيم أنفسهم. حينما كان *هنري ديفيد ثورو*[7] يندد بضريبة التصويت، وجه إليه *رالف والدو إمرسون*[8] السؤال التالي: «لماذا أنت هنا يا هنري؟» فرد عليه *ثورو* قائلا: «لماذا لست هنا يا *والدو*؟»[9]. شكلت إجابته إعلان مسؤوليته كشاهد أمام الآخر المتخف. إن المتهمين الرئيسيين هم أصحاب القرار؛ لأن حكومتنا لم تفلح في الإجابة عن هواجس الملايين من الأشخاص. فلو كانت حركية تشومسكي وإحساسه مُعديين أكثر لكان الخلاص ممكنا، ولشكل ذلك أمل البشرية. وهذا يعني الاعتراف بقوانين الحقوق المدنية الدولية التي تتخلى عن لون الشرعية وتنهي السياسة الواقعية للإبادة الجماعية والتعذيب. وهذا يعني أيضا نهاية الإمبريالية العسكرية والاقتصادية الأمريكية؛ وكان من شأن ذلك إنقاذ مليون من الأرواح البشرية في حرب الهند الصينية. وخلال العشريات الأخيرة، كان من شأن ذلك تفادي هلاك ربع مليون من شعب

---

(7) هنري ديفد ثورو، ولد في 12 يوليو 1817 وتوفي في 6 مايو 1862. كاتب مقالات وشاعر وفيلسوف أميركي. كان رائدًا في مجال الفلسفة المتعالية. اشتهر بكتابه «**الحياة في الغابة**»؛ وهو انعكاس للحياة البسيطة في الطبيعة، وأيضًا بمقالته «**عصيان مدني**» (التي نُشرت في الأصل بعنوان «**مقاومة الحكومة المدنية**»)؛ وهي جدال حول عصيان دولة ظالمة. [المترجم]

(8) رالف والدو إمرسون (1803-1882) اشتهر باسمه الأوسط: والدو. وهو كاتبُ مقالاتٍ ومحاضرٌ وفيلسوفٌ وشاعرٌ أمريكيٌّ، قاد الحركة المتعالية في منتصف القرن التاسع عشر، وكان يُنظر إليه على أنه بطل للفردانية، نشر أفكاره من خلال عشرات المقالات وأكثر من 1500 محاضرة عامة في جميع أنحاء الولايات المتحدة. [المترجم]

(9) صامويل آرثر جونز، سجن ثورو، كما رواها سجانه **Thoreau's Incarceration, As Told by His Jailer**(بيركلي هايتس، نيو جيرسي: مطبعة أوريول، 1962)، ص: 18. صموئيل آرثر جونز وجورج هندريك، ثورو بين الأصدقاء والفلسطينيين، وآخرين من ثوروفيانا (أثينا، أوهايو: مطبعة جامعة أوهايو، 1982)، الصفحتان السادسة والعشرون والـ 241.

غواتيمالا بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تخْفِ ذلك كثيرا[10]. وكان من شأن ذلك أيضا ألا تمنح الولايات المتحدة أسلحة ولا تساند سياسيا في «القمع المستمر» الذي يشهد عليه الجميع في العالم الثالث[11].

واعتبارا لكون الخيارات الشخصية مسألة بديهية ولا محيد عنها في العالم الذي يتصوره تشومسكي، يتوجب على المثقف، لأجل ذلك، أن يوجه عقله وموهبته نحو تقديم روايات حقيقية وتحليل عميق للأشياء كما هي في الواقع. بالنسبة إلى تشومسكي، تعد الأبحاث وسائل لتشجيع المضطهدين على أن يصبحوا أحرارا في أفعالهم. وتعني هذه الأبحاث النظر في العلاقات الاجتماعية والأحداث من دون تلك النظارات المُعتمة التي تقدمها الجامعات والشركات والمؤسسات ووسائل الإعلام، المرتبطة كلها فيما بينها. على المستوى الفكري يسعى البحث العقلاني إلى محاولة «استخلاص مبادئ تكتسب بدورها قوة تفسيرية هائلة... على أمل تقديم بيان عن نتائج بالغة الوقع»[12]. وهذا يعني تحليل كيف تعمل الولايات المتحدة على ترتيب قوتها العالمية المهيمنة بشكل

---

(10) انظر بيرو جليجيسيس، الأمل المحطم: الثورة الغواتيمالية والولايات المتحدة، **Shattered Hope: The Guatemalan Revolution and the United States, 1944–1954** (برنستون، نيوجيرسي : مطبعة جامعة برنستون، 1991)

(11) نعوم تشومسكي وإدوارد س. هيرمان، الاقتصاد السياسي لحقوق الإنسان، **The Political Economy of Human Rights**, المجلد الأول: ارتباط واشنطن وفاشية العالم الثالث (بوسطن: مطبعة ساوث إند، 1979)، ص: 100.

(12) نعوم تشومسكي، "السياسة الخارجية والمثقفين"، **"Foreign Policy and the Intelligentsia"** في كتاب تشومسكي الأساس، ص: 167.

واضح، وما هي أهدافها[13]. بفضل الولوج الحر نسبيا للمعلومة، يمكن تحليل الدور الذي تلعبه أمريكا في العالم وشرحه وفهمه بدقة متناهية.

لكن بالنسبة إلى تشومسكي، لا يمثل ذلك سوى نصف الحكاية. تتلخص الإشكالية في نظره كالآتي: «كيف يحيا الفرد باعتباره مثقفا ومواطنا في عالم الإمبراطورية المهيمنة؟». تظهر الآن خيارات تتطلب الشجاعة، وعليها أن تشتغل ضد تيار المثقفين النظاميين الثابتين، الذين تخلوا عن قدراتهم النقدية فاستبطنوا قيم النظام الطبقي، لدرجة استعصى عليهم استيعابها. بينما يستطيع تشومسكي وآخرون، بالإضافة إلى هذا الكاتب نفسه، تحقير الكُتَّاب المثقفين مثل هنري كيسنجر الذي عمل على ترتيب أفكار ومصالح طبقة حاكمة، حتى تحس هذه الأخيرة بالأمان. كما أن الإدانة يجب أن تطال أيضا نظام التربية وجوائز التميز التي يمنحها نظام يهدف تكوين كُتَّاب من طينة هؤلاء. إن أداة المثقف الخادم صناعة تمت داخل جهاز الدولة؛ لذا فهو أو هي يُلْبِسان القوة بثياب

---

(13) انظر غابرييل كولكو، سياسة الحرب: العالم والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، 1943-1945 **The Politics of War: The World and United States Foreign Policy**(نيويورك: راندوم هاوس، 1968)؛ جويس كولكو وغابرييل كولكو، حدود القوة: العالم والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، 1945-1954 (نيويورك: هاربر ورو، 1972)؛ دينا فرانك فليمنج، الحرب الباردة وأصولها 1917-1960 (جاردن سيتي، نيويورك: دوبليداي، 1961)؛ ولورنس إتش. شوب ووليام مينتر، صندوق الدماغ الإمبراطوري: مجلس العلاقات الخارجية والسياسة الخارجية للولايات المتحدة (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية، 1977).

تفوح منها رائحة العطر. كما أن هذه الصناعة تمتد إلى المؤسسات و'النُظُم' التي تسعى لتعزيز قوة الدولة والاقتصاد.

إن وجود مثقفين وهيئة أساتذة لا يولون لمصلحتهم في بحث حقيقي وغير خاضع للمراقبة غير حرص متواضع نسبيا، لا يشكل مفاجأة بالنسبة إلى تشومسكي. أما بحث من هذا النوع فيتطلب مجازفة شخصية، كما يصبح خطرا يهدد المنصب، ومواجهة مع السلطة. لكن، ما هي درجة المخاطر التي تتربص بالمثقف الملتزم؟ على كل حال، تتشبث دولة الأمن القومي بتجميل الديمقراطية الدستورية ذهنيا طالما لا تعرقل نظام الحكم. في نظر الطبقة المتوسطة، فالولايات المتحدة ليست بدولة شمولية داخل نطاق حدودها. أما أولئك الذين يتبنون موقفا معارضا أو يشككون فلا يخشون على حياتهم. وربما لهذا السبب يمقت تشومسكي الكثير من المثقفين. فلا خطر على حياتهم عموما إن هم تبنوا نهجا مخالفا لوضعهم بوصفهم مثقفين في ظل النظام الحاكم.

يتساءل تشومسكي في كتابه **بيان مسؤولية المثقفين**[14]، لماذا كذب *آرتر شليزنجر* الإبن[15] باسم إدارة كينيدي، ثم كافأه مجتمع الأكاديميين بمنحه منصب كرسي متميز في الجامعة، فيتحدث عن الاحتيال والجبن كما لو كان عالما رفيعا؛ ثم يحتقر المثقفين الذين

---

(14) تشومسكي، "مسؤولية المثقفين"، في كتاب تشومسكي الأساس، الصفحات 39-62.

(15) متخصص في التاريخ الأمريكي وناقد اجتماعي، ولد سنة 1917 في أوهايو وتوفي سنة 2007 في نيويورك. تمحورت معظم أعماله حول الليبرالية. [المترجم]

ينالون من أهمية وقيمة الأمانة الفكرية من أجل الاحتفاظ بمكانة في بلاط القصر؟ بهذا المعنى يعيد تشومسكي النظر في مكانة المثقف، صاحب الامتياز، عندما لا يتصرف كمُحَدث بالحقيقة. للمثقف مكانته التاريخية عندما يتصرف كغريب عن النظام القائم. أما العقلانية فتتيح لنا تبديد الغموض فيما يخص التراكيب الاجتماعية، ثم تبحث عن خطابات مقروءة ستضع أسسا للفهم والفعل. ومن هذا المنطلق يتحول معنى اللغة إلى فعل أخلاقي، ومن هذا المنطلق أيضا اختار تشومسكي أن يعبر عما يشغل باله بالاعتماد على الكلمات والتجارب والفعل. يطرح تشومسكي في طيات مقالات **سادة البشرية** تساؤلات أخلاقية وقانونية تتمحور حول المسؤولية والمساءلة، وكذا البحث في دلالة الحقوق المنصوص عليها في القانون. بالفعل، ما معنى تحمل المسؤولية بالنظر إلى الأفعال الأخلاقية؟

يَعْلَمُ تشومسكي جيدا حدود إمكانيات الزعماء ومستشاريهم، كما لا يخفى عليه ما يضمره أسلوب كلامهم من عجرفة ونوايا سيئة. لا يهم إن كان هؤلاء المسؤولون منتخبون أو مُعَيَّنونَ، أو يشغلون منصبا بفضل الامتياز العائلي أو للأفضلية التي تمنحها لهم ثروتهم، ولا لكونهم حاصلون على مستوى دراسي ينفع النخبة الحاكمة. إنه يدرك جيدا أن النافذين في حكم الأقلية لا يحكمون بوصفهم مسيرين لشؤون الغير، بل يشتغلون لمصلحتهم. كما يستحضرون في أذهانهم إمكانية تدمير الديمقراطية في حالة ما إذا

تبين أنها تتعدى مفهوم *ورقة العنب*[16] بمعناها البلاغي، إنْ هي حاولت إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية حسب المفاهيم الإيديولوجية التي سطرها *آدم سميث* وطوم *بين*، أو إن سطرت كهدف لها التخلي عن الإمبريالية. يوجد خط مباشر بين النخب المعادية للديمقراطية وتأسيس منظمات سرية مثل وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ فهم يعلمون ويفعلون أشياء لن تبدأ الديمقراطية في استيعابها أو قبولها حتى تنجح الدعاية في تنويمها. إن تاريخ الكفاح الأمريكي ضد النخبوية منصوص عليه طبعا في الدستور وفي وثيقة إعلان الاستقلال. ورغم ذلك يعد المجمع الانتخابي، وتأسيس وكالات سرية، واختيار مستشارين اثنين في كل ولاية خير أمثلة تؤكد الخوف من الشعب.

لقد ازداد هذا المشكل تفاقما خلال الحرب الباردة حين ورثت الولايات المتحدة الصراع من أجل توسيع نطاق الإمبريالية. فسواء تعلق الأمر بنخبوية *والتر ليبمان*، أو الجاسوس-الخبير، مدخن الغليون، *آلان دولس*، اعْتُبِرَتِ الأسرار أساسية في مواجهة شعب كان بحاجة لصحفيين 'ضَالِعِين' في تفسير الواقع بدلا عنه. يدرك تشومسكي الصعوبات التي تعترض تجسيد المُثُلِ في مجال الممارسة، ملاحظا أن ما يتم اقتراحه ليس هو نفسه ما يتم تعديله أو قبوله ممارسةً. بل وأكثر من ذلك، فهو يدرك أن البنيات والسياسات تتشعب بجلاء في اتجاهات معادية للديمقراطية؛ حيث تصبح بلاغة

(16) استعارة تعني 'حجاب الحياء'، ومصدرها "سفر التكوين" في **الكتاب المقدس**؛ وبها يخفي آدم وحواء أعضاءهما. [المترجم]

هذه الديمقراطية والحرية قناعا يتسنى لأي أحد وضعه، مما يفضي لنتائج غير مستحبة.

إن العلامة التجارية الإمبراطورية للعولمة التي تنبثق من البانتغون وول ستريت، هي مثال على حكم الأقلية التي تتظاهر بأنها انتشار للديمقراطية. على المستوى الاقتصادي، يحق للأمم الضعيفة أن تستمتع بمحاكاة ساخرة لأفكار *آدم سميث* حول السوق الحرة، بينما في الواقع، ترزح هذه الأمم تحت نير الاستعمار والاستعمار الجديد؛ بل أكثر من ذلك، فهم يُقَوِضُونَ ويُشَوهُونَ الإمكانيات البشرية. إن العولمة في شكلها الحالي هي تنظيم البؤس بواسطة التكنولوجيا والإمبريالية؛ لأنه تحت غطاء عولمة الشركات يتم تحويل الإمكانات البشرية والسياسية للشخص إلى مجموعة من رغبات غير مشتركة، تعكسها فقط ظروف العمل المزرية والحياة القاسية.

ومع ذلك، يجب على تشومسكي أن يؤمن بإمكانية دمج التكنولوجيا والاتصالات لخلق إمكانية قيام حضارة عالمية. وهو بالتأكيد ما منح جاذبية أكبر للانخراط في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا؛ هذا 'المصنع' الذي يُعِدُّ لعوالم ممكنة في الواقع. فهو شاهد في هذا المكان على بروز مجموعة جديدة من العلاقات تتجاوز الدولة القومية التي ربما سينشأ عنها في القرن الواحد والعشرين نُظُم فوضوية[17]. ستتشكل روابط فيما بينهم بفضل شبكة واسعة

(17) نسبة إلى المذهب السياسي (Anacracie) الذي يهدف تأسيس مجتمع غير خاضع لسلطة سياسية ولا يرى ضرورة لوجودها في حياة الناس. [المترجم]

من الاتصالات المتداخلة قد تفضي إلى خلق حضارة عالمية تتعايش فيها ثقافات متعددة في منأى عن عبء الدولة القومية. قد يكون عالما تتصادم فيه اختلافات المبادئ وأنماط الحياة بالنقاش والتحليل، ويتضح من خلاله الفهم ويتعمق، كما يفضي إلى مبادئ عامة تعكس وتكشف قدرة الكياسة الفطرية لدى الناس؛ وهو الشيء الذي تعكسه وثائق مشتركة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إنها لَتراجيديا إنسانية حين نرى أن مثل هذه الوثائق لا تظهر للوجود إلا بعد حصول اضطرابات كبيرة. لكن بمجرد أن ترى النور يصبح لها وزن سياسي؛ حينئذ يتم إعادة تفسيرها من خلال تشابك قوانين وأفعال عنيفة وغير عنيفة. نذكر على سبيل المثال ما حدث في حركة التحرر من *الأبرتايد* في جنوب إفريقيا، أو الكفاح الموفق من أجل الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المحاولات الموفقة للتصدي للإمبريالية العسكرية داخل كل أرجاء العالم الثالث. أدت كل هذه النضالات إلى تعزيز مواقف وانبثاق فرضيات معرفية، وفي الوقت نفسه نكتسب عن أنفسنا مزيدا من المعرفة بفضل البحث عن مبادئ مشتركة ومستدامة، تهدف إلى تحرير البشرية.

رغم أن الأمر يتعلق بحماس أخلاقي غير ملائم، أو بدهاء *مَكيافلِّي* يبرر استخدام القوة الساحقة، فإن لغة التبريرات هاته تصبح القاعدة التي تؤسس الأجيال المتعاقبة انطلاقا منها كفاحها من أجل توسيع دائرة حقوق الإنسان. يتساءل المضطهَدون: «إذا كانت الحرية والعدالة حكرا على الأقليات الحاكمة، فلماذا لا تنطبق

علينا نحن أيضا؟». من هذا المنطلق استوعب تشومسكي أن القانون نفسه له خاصيتان: الأولى هي السياسة وصراعات الحكم في الماضي التي تكرست عبر طقوس وقوانين وأحكام قضائية، كان من نتائجها أن بقيت كما هي؛ فشكلت تصورا لما سيكون عليه المستقبل: يعاد النظر في القانون بين الفينة والأخرى وبشكل مباشر، باعتباره إكراها. بهذا المعنى، فإن أفعال العصيان المدني التي باشرها تشومسكي، باعتباره مواطنا واعيا (بحذائه *هوش بوبيس*[18] ومحفظته) يفترض أن تكون وسيلة لإعادة تشكيل القانون، ليس فقط لكونه قانونا يقع عليه إجماع بين مصالح وأفكار مسبقة قوية، غالبا ما تكون غامضة أو صيغت بلغة قضائية، بل وأكثر من ذلك، بالمعنى الثاني، كقاعدة ينطلق منها عمل الحضارة. يحتاج القانون ومشرعوه إلى مساندة مباشرة حتى يصل مستوى احترام الحرية والكرامة - وهي مفاهيم متصلة في ميدان العمل السياسي عند تشومسكي- حتى يتسنى لهذا القانون أن يؤهل المجتمع إلى المرحلة الموالية لحياة الحرية. كما أن هذا القانون، وهو بين يدي القضاة الذين يأخذون على محمل الجد إعلان الحقوق وديباجة الدستور ووثائق أخرى، يتولى تحقيق هذا الهدف بجدارة. فيعمل على تنظيم مجموعة من الطقوس، وترتيب مفردات تعكس مفهوم البحث وأفعال الكرامة والحرية، ثم يعمل على التأثير في الممارسة التي تتكرس بنشر الحرية وإبعاد كلاب القمع والحرب. وهكذا فإن مهمة علم التشريع

(18) Husch Puppies علامة تجارية أمريكية لصناعة الأحذية، تأسست سنة 1958 في روكفور (ولاية مشيغان). [المترجم]

هو تثبيت رسم حدود جديدة تعمل على إدماج روح الحرية داخل نطاق تلك الحدود، لكي تصبح أكثر وقعا من بلاغة درس يوم الأحد. إنها بمثابة دلائل تنبني على الإحساس بالظلم والبحث، أو حتى نبقى في مجال الاستعارة، هي خيوط شريط *موبيوس*[19] التي قد نراها أولا نراها، لكننا نستطيع رؤيتها وتعديلها بأفعالنا وبنياتنا الاجتماعية والقضائية.

قد يتساءل جيل جديد عن إمكانية استعمال الخاصيات الإيجابية للإيحاء في غضون هذا القرن وتطويرها. أشك في أن يرد تشومسكي بالإيجاب في لحظة تفاؤل؛ لأن الطبيعة البشرية تتمتع بالقدرة على التغيير والتعاطف الوجداني والاهتمام النشيط. ويمكن لهذه الطبيعة أن تنضج بواسطة عقلنا وبتلك المشاعر التي كان يصفها *ميكاييل كروبوتين*، في بداية القرن العشرين، والتي قد تفضي إلى مؤسسات مختلفة تماما، ولكن ليست بالطوباوية. على كل حال، يفسر تشومسكي في مقالاته، وفي كل أعماله، أنه يمكن العثور على أساليب عملية دونما حاجة لِهَالَةٍ أي كان. بل يُعْلِمُنا أن الفعل السياسي المرتبط بتبديد الخرافات والتحليل، يشق طريقه بين شجيرات الأخطاء والأكاذيب. تصرف تشومسكي كما لو كان حكيما محفزا حتى يبلغ هذا الهدف الأساس. لقد تركت أعماله وأفكاره بصمة لا تنمحي على مدى جيلين، ومن دون شك ستكون

(19) شريط موبيوس هو سطح بجانب واحد وبعنصر حدودي واحد، وله خاصية رياضية: بمعنى أنه إذا مُرر سطح ثنائي الأبعاد، على سبيل المثال، على شريط موبيوس ثم أعيد إلى مكانه، فإنه يرجع وكأنه صورة مرآة للشكل الأصلي. [المترجم]

كذلك بالنسبة إلى الأجيال الآتية. في زمن آخر وفي تقاليد أخرى، كان من الممكن أن نقول إن طاقة تشومسكي المركزة منشؤها ميول ديني؛ وهو تعليق من المؤكد أن تشومسكي سيسخر منه ويرفضه. إن إتقانه للنصوص العامة لَأَمْر مذهل، تماما مثل العلماء الذين يقومون بتحليل التلمود وشرحه. إن التزامه بالحقيقة والعدالة ليس أقل ميلا إلى الدين من التزام *راينهولد نيبور*[20] بفكرة الإله المسيحي كأمل للبشرية، ومن دون ذكر التناقضات المضطربة التي يقترحها *نيبور* باعتبارها دلائل عملية للحائرين والانتهازيين.

في كتاب **جمهورية أفلاطون**، أعرب *سقراط* عن قلقه الشديد فيما يخص الديمقراطية لأنها، في نظره، مرادفة للحرية. والنتيجة هي الاستبداد. لكن الأزمنة الحديثة منحتنا فهما مختلفا عن الديمقراطية باعتبارها مثالية. يتعلق الأمر بمعرفة كيف نجعل الديمقراطية تبدو كذلك ظاهريا فقط، وفي الوقت نفسه إنكارها في الممارسة العملية، مع الحرص على أن تعمل هذه الديمقراطية، في شكلها المزيف، على أن يمنح الشعب ثقته لمجموعة صغيرة؛ وهي الأقلية الحاكمة. وتتم هذه العملية بفضل مزيج من صمت الناس ونظام فاسد يُحَوِّلُ الديمقراطية القائمة على التشاركية والتشاورية العموميتين إلى تمثيلية. في مقالة تشومسكي *الرضى من دون رضى*، في هذا الجزء، يكشف لنا ما يجب أن يعرفه الجميع؛ وهو أن الطبقة الوسطى، إذا كانت في حالة جيدة، تميل إلى النسيان: إن الحزبين السياسيين

(20) Reinhold Nieubuhr (1892-1971) ، مصلح لاهوتي وخبير في علم الأخلاق ومعلق على السياسة والشؤون العامة. [المترجم]

الرئيسيين هما حزبان موجهان نحو عالم الأعمال، ويتماثلان في روحهما كأنما يلعبان الدور الرئيس للشركات الكبرى كمحرك للحياة الأمريكية. وبطبيعة الحال كانت المعايير في مكان العمل دائما صلبة للغاية. لا يجب الاستهتار بالديمقراطية. مكان العمل هو التعريف الدقيق للسلطوية من أعلى إلى أسفل. في هذه الحالة بالذات، دخلت النقابات والحركة النقابية في صراع دائم لمعرفة إلى أي حد يمكن للسلطوية أن تمتد إلى حياة العمال - وليس حول ما إذا كان ينبغي أن توجد. إن طبقات رجال الأعمال دائما ما كانت واعية بصراع الطبقات وأهمية الفوز به.

ليس تشومسكي وحده من يفهم طبيعة صراع الطبقات والآثار السلبية لحكم أقلية جشعة. استوعب *توم بين* أن الثورة الأمريكية هي صراع من أجل الديمقراطية وحاجة الناس إلى إبداء الرأي والمشاركة والتشاور حول مصيره. وحتى جيمس *ماديسون*؛ وهو أفضل من عكس الدمج بين الأرستقراطية والجمهورية كوسيلة لضمان الاستقرار وإبعاد الهمجيين عن الحكم، قد صُدِمَ عندما لاحظ أن الهمجيين الحقيقيين كانوا يجلسون داخل البوابة وليس خارجها. في القرن العشرين، فهم *جون ديوي* أن من يمتلكون مفاتيح الإنتاج والتسويق والإشهار والنقل، انفردوا لوحدهم بدور الزعامة في البلد. وبإمكاننا أن نذهب أبعد من ذلك؛ فقد حولت دولة الأمن القومي المبنية على حكم الأقلية، نظام الانتخابات العامة إلى نشاط زخرفي بالكامل، يمكن أن نصفه بـ «سياسة اللهو»؛ أي سياسة الترفيه. وبما أن الخطاب العمومي يخضع

للمراقبة، يصبح من السهل نسبيا تغيير قناة الاهتمام بتغيير «الخطاب»، مثل طفل قد يقع في فخ كذبة بطريقة أخرى. فلا ينبغي الاستهانة بهذه المهارة، فهي في الواقع جزء من عبقرية الإشهار والدعاية في دولة أمريكا.

يمكن قراءة جزء كبير من تاريخ الولايات المتحدة، تماما مثل الأمم الأخرى، كقصة تسرد الغطرسة الأمريكية[21]. لكن، في كل الحالات، هناك أشخاص جادلوا وواجهوا هذه الغطرسة؛ ويُعَدُّ تشومسكي واحدا منهم.

(21) انظر في. جي. كيرنان، أمريكا: الإمبريالية الجديدة؛ من الاستيطان الأبيض إلى الهيمنة العالمية **The New Imperialism; From White Settlement to World Hegemony** (لندن: زيد، 1978)؛ والتر لافيبر، الإمبراطورية الجديدة: تفسير التوسع الأمريكي، 1860-1898 (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1963)؛ ريتشارد وارنر فان ألستين، الإمبراطورية الأمريكية الصاعدة **The Rising American Empire** (نيويورك: نورتون، 1974)؛ ويليام أبلمان ويليامز، مأساة الدبلوماسية الأمريكية، **The Tragedy of American Diplomacy** الطبعة الثانية. (نيويورك: ديل، 1972)؛ وويليام أبليمان ويليامز، ملامح التاريخ الأمريكي (نيويورك: نورتون، 1988).

الفصل الأول

المعرفة والسلطة

المثقفون ودولة الرفاه والحرب[22]

وردت عبارة «تتعافى الدولة بالحرب» في مقالة مشهورة *لراندولف بورن*[23]، في الوقت الذي كانت فيه أمريكا تدخل الحرب العالمية الأولى:

> يضعون قيد التنفيذ، وبطريقة آلية، كل قوى المجتمع التي لا تُقَاوَم، وهي متجانسة ومتعاونة بشغف مع الحكومة لإجبار الأقليات والأفراد الخارجين عن القطيع على الانصياع ..... وهناك قيم أخرى مثل الإبداع الفني والمعرفة والعقل والجمال وقيمة الحياة، فكلها يتم التضحية بها فورا وبالإجماع تقريبا؛ أما الطبقات العليا التي شكلت نفسها بوصفها عميلة ومحبة للدولة، التزمت ليس فقط

---

(22) من "المعرفة والسلطة: المثقفون ودولة الرفاه والحرب"، في اليسار الجديد، أد. **Knowledge and Power: Intellectuals and the Welfare-Warfare State** بريسيلا لونج (بوسطن: بورتر سارجنت، 1970)، الصفحات من 172 إلى 199.

(23) راندولف بورن، كاتب أمريكي ولد في 30 مايو 1886 وتوفي في 22 دجنبر 1918. [المترجم]

للتضحية بهذه القيم في حد ذاتها، ولكن أيضا بإجبار كل الأشخاص الآخرين للتضحية بها.

ومن بين الفئات التي كانت في خدمة «الطبقات النافذة»، نجد النخبة المثقفة[24] 'التي تلقت تكوينا موزعا عليها بشكل براغماتي، المستعدة للغاية للتنظيم التنفيذي للأحداث، غير أنها وبشكل مؤسف، لم تكن مهيأة للتأويل العقلاني ولا للتركيز المثالي على الغايات'. فهم 'مصطفون لخدمة تقنية الحرب'. يبدو أن ثمة انجذاب من نوع خاص بين الحرب وهؤلاء الرجال، كما لو كانت هذه الحرب وهؤلاء، كل في انتظار الآخر.[25]

يؤكد *بورن* على العواقب الإيديولوجية للحشد الوطني: «القوى المتجانسة التي لا تُقَاوَم» تحث على الانصياع للدولة والانقياد لحاجيات 'الطبقات النافذة'. وإلى ذلك نستطيع أن نضيف المزايا المادية للحشد الحربي، الواضحة بشكل خاص خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، عندما وضع تدخل الحكومة في الاقتصاد حدا للكآبة، وضمن 'طريقة اشتغال سليمة' لاقتصاد موجه بشكل عام نحو الأهداف الاجتماعية للتدمير والتبذير. أثبتت الأحداث الموالية صحة توقعات *بورن*، ومفادها أن الحشد للحرب سيجر النخبة المثقفة لاتخاذ موقف التحكم والتأثير 'خدمة لتقنية

---

(24) أو 'إنتلجنسيا' كما ورد في النص الأصلي. بشكل عام هي نخبة مثقفة وطنية، معترف بها وقريبة من دوائر الحكم، فهي التي تسير الحقل العلمي والأدبي والفني، وتتمتع غالبا بتغطية إعلامية واسعة. [المترجم]

(25) الاقتباسات مأخوذة من مقالات مختلفة جُمعت في منشورات *كارل ريسيك*، الحرب والمثقفون **War and the Intellectuals** (جديد)

الحرب'. ويمكن مقارنة أقواله بأقوال جيمس *تومسون*، الخبير في شؤون آسيا الشرقية في قسم وزارة الخارجية الأمريكية والبيت الأبيض بين 1961 و1966:

إن التطوع المتواصل للخدمة في الفيتنام قد غذاه أيضا عرق جديد من الخبراء العسكريين والجامعيين المتخصصين في العلوم الاجتماعية (وقد انضم بعضهم إلى الإدارة الجديدة) الذين طوروا نظريات مكافحة حرب العصابات، وكانوا على عجلة من أمرهم في إدخالها حيز التنفيذ. بدت 'مكافحة التمرد' بالنسبة إلى البعض حلًا شاملًا جديدًا لمواجهة عدم استقرار العالم. ومن نتائج تدخلنا السياسي في الفيتنام أنه أصبح خطرا محتملا بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأمريكية... *صعود عرق جديد من الإيديولوجيين الأمريكيين، يرون الفيتنام اختبارًا نهائيًا لنظريتهم*. بمعنى ما، هؤلاء الرجال هم نظراؤنا لأصحاب الرؤى اليسارية الراديكالي للشيوعية: إنهم الماويون أنفسهم المنتمون للتكنوقراط. إنهم لا يحكمون اليوم في واشنطن، ولكن لهم من سبل النجاح الشيء الكثير[26].

---

(26) في منشورات ريتشارد إم فيفر، لا مزيد من فيتنام؟ الحرب ومستقبل السياسة الخارجية الأمريكية **No More Vietnams? The War and the Future of American Foreign Policy** (نيويورك : هاربر، 1968). [خط مائل من طومسون.] ربما تكون عبارة "بلاشفة التكنوقراط" أكثر ملاءمة؛ نظرا للدور الفعلي الذي لعبه *ماو* في

ويمكن أن نضيف لما سبق ملاحظة أخرى تتعلق بظاهرة موازية كَثُرَ الحديث عنها في السنوات الأخيرة: «مرت القوة في الحياة الاقتصادية، على مر الزمن، من ارتباطها بالأرض كما كان في الماضي إلى ارتباطها بالرأسمال، ثم إلى مجموع المعارف والكفايات التي تتألف منها طبقة المديرين[27]... [يعني المجموعة التي] تضم كل أولئك الذين يضيفون معارف ومواهب وتجارب متخصصة إلى صناعة القرار الجماعي [سواء في الحكومة أو في الشركة]»[28].

تلعب نخبة المثقفين التقنية دورا بالغ الأهمية في صنع القرار، وبشكل كبير في مجالات الاقتصاد التي تخدم 'تقنية الحرب' (أو بديلاتها مثل السباق نحو الفضاء). ولارتباطهم الوثيق بالحكومة، فإن هذه الأخيرة تضمن لهم الحماية والنمو. لا غرو في أن تكون نخبة المثقفين التقنية متشبثة بما أسماه *بارينكتون مور* «حلا يهدف النهب من خلال إصلاح رمزي في بلده وإمبريالية معادية للثورة في

معارضة بيروقراطية الحزب، وفي الصراع بين "الحمر" و"الخبراء"، وخاصة في السنوات القليلة الماضية. هناك أدبيات كبيرة حول الموضوع الأخير. انظر على سبيل المثال بنيامين شوارتز، "عهد الفضيلة: بعض وجهات النظر الواسعة حول القائد والحزب في الثورة الثقافية" **The Reign of Virtue: Some Broad Perspectives on Leader and Party in the Cultural Revolution** ، تشاينا كوارترلي، يوليو 1968. وهو يؤكد على معارضة *ماو* "للعنصر التكنوقراطي" ومحاولته تحقيق "العنصر التكنوقراطي". مفهوم الجماهير كمشاركين نشطين وكاملين في العملية السياسية برمتها "تحت توجيه "نخبة أخلاقية" تعمل بمثابة "وكالة أخلاقية" في المجتمع، "تحول الأشخاص الذين تحتهم من خلال قوة القدوة" والتعليم والسياسة السليمة". وأعود إلى هذه المسألة بإيجاز أدناه.

(27) Technostructure [المترجم]

(28) جون ك. غالبريث، الدولة الصناعية الجديدة **The New Industrial State** (نيويورك: هوتون ميفلين، 1967).

الخارج»[29]. وفي مكان آخر، يقترح مور التلخيص الآتي: «لصوت أمريكا السائد في الداخل والخارج» – وهي إيديولوجيا تعبر عن حاجيات النخبة السوسيو-اقتصادية الأمريكية، والتي تم اقتراحها بدرجات متعددة من الذكاء من العديد من المثقفين الأمريكيين؛ وهي التي عرفت انخراطا واسعا من طرف الأغلبية، التي غنمت بدورها «جزءا من مجتمع الرفاهية»:

يمكنكم الاحتجاج بالكلمات قدر ما تستطيعون. لا يوجد غير شرط واحد مرتبط بالحرية نرغب كثيرا في تشجيعه: يجب على احتجاجاتكم أن تكون صاخبة قدر الإمكان طالما لا تجدي نفعا. ورغم أننا نتأسف كثيرا لمعاناتكم ونرغب في فعل شيء حيال ذلك – بالفعل لقد درسنا مليا تلك المعاناة وتحدثنا مع زعمائكم ورؤسائكم المباشرين في الموضوع – كل محاولة من طرفكم للقضاء على من يقمعونكم بالقوة تعد تهديدا للمجتمع المتحضر وللمسلسل الديمقراطي. وبما أننا لن نتسامح مع هذه التهديدات، وفي حال استعمالكم للقوة فإننا سنمحوكم من على وجه الأرض إن اقتضى الحال، وذلك برد مدروس؛ ألا وهو إمطاركم بالنيران من السماء[30].

---

(29) بارينجتون مور جونيور، "الثورة في أمريكا؟" **Revolution in America?**، نيويورك ريفيو أوف بوكس، 30 يناير 1969.

(30) بارينجتون مور جونيور، "أفكار حول العنف والديمقراطية"، **Thoughts on Violence and Democracy** وقائع أكاديمية العلوم السياسية 29، رقم: 1 (1968)؛ دار النشرروبرت كونري، أعمال الشغب في المناطق الحضرية: العنف والتغيير الاجتماعي (نيويورك: كتب عتيقة، 1969).

وهو المجتمع الذي لا دوام للصوت المسيطر فيه إلا بوجود شكل من الحشد الوطني، يمتد على الأقل من توفير كل الموارد الأساسية إلى تهديد حقيقي بالقوة والعنف. واعتبارا لواقع السياسة الدولية، فإن هذا الانخراط لن يستمر في الولايات المتحدة إلا بسيطرة شكل من الذهان الوطني، من النوع الذي أوحى به كاتب الدولة الحالي في الدفاع، الذي يرانا كما لو كنا «حبيسين في حرب حقيقية، مجندين في قتال دموي في ساحة الوغى، كل خصم يناور لمصلحته»[31] — حرب تدار رحاها ضد عدو يتمظهر بأشكال متعددة: بيروقراطي في الكريملن، ومزارع آسيوي، وطالب من أمريكا اللاتينية، ثم من دون شك «عصابات المدن» في بلده. وهنا يمكن أن تُسْمَعَ أصوات

---

(31) ملفين ليرد، منزل منقسم: الفجوة الإستراتيجية الأمريكية: **A House Divided America's Strategy Gap** (واشنطن العاصمة: هنري ريجنيري، 1962). وليس من المستغرب أن يخلص إلى أن "الخطوة الأولى في إستراتيجية المبادرة العسكرية يجب أن تكون الإعلان الموثوق عن تصميمنا على الضرب أولًا إذا لزم الأمر لحماية مصالحنا الحيوية". وبهذه الطريقة فقط نستطيع أن نمارس "مسؤوليتنا الأخلاقية في استخدام قوتنا بشكل بناء لمنع الشيوعية من تدمير تراث حضارتنا العالمية". انظر آي إف ستون ويكلي، 30 ديسمبر 1968، للحصول على اقتباسات إضافية من هذه الوثيقة الرائعة. قارن *هانسون بالدوين*، الخبير العسكري في صحيفة نيويورك تايمز، الذي يحثنا على أن نكون مستعدين في حقبة ما بعد فيتنام "للتصعيد تكنولوجيًا بدلًا من القوة البشرية" عندما نجد صعوبة في "دعم الحكومات التي تتعرض للهجوم وتأمينها مرة أخرى". "الشيوعية الزاحفة": "مثل هذا التصعيد قد يشمل استخدام أسلحة تقليدية جديدة غريبة، أو الاستخدام في ظل ظروف مقيدة بعناية؛ حيث تكون الأهداف والجغرافيا مناسبة لأجهزة نووية صغيرة لأغراض دفاعية" (مجلة نيويورك تايمز، 9 يونيو 1968). ومن المثير للاهتمام بشكل خاص مفهوم "الأغراض الدفاعية"؛ حيث نقوم بدعم حكومة ضعيفة ضد الشيوعية الزاحفة. على حد علمي، هذه هي الدولة الوحيدة التي تحدث فيها وزير الحرب لصالح حرب وقائية محتملة، ودافع فيها الخبير العسكري البارز في الصحافة عن الاستخدام الأول للأسلحة النووية.

تعبر عن إدراك مختلف تماما[32]. قد يصل النجاح مداه بالمجهود الوطني الذي نادى به ذلك الصوت المسيطر. يتمتع النظام، من وجهة النظر المتنورة *لمور*، «بمرونة وهامش مناورة كبيرين، يتضمن حتى الانسحاب الإستراتيجي»[33]. وكيف ما كان الحال، فهذه مسألة شبه مؤكدة. فلا يمكن بلوغ هذا النجاح إلا بإضعاف المعنويات؛ وهو ما سيفرغ الحياة من معناها في نظر من يشاركون في مجتمع الرفاهية، في الوقت الذي يرى فيها المزارع الغواتيمالي حياة بلا أمل. ربما «تتعافى الدولة بالحرب» – لكن فقط عندما نتحدث عن اقتصاد «مُتَعَافٍ»، أو عندما يرتفع الناتج الداخلي ويتضمن تكلفة *النابالم* والصواريخ ومعدات مكافحة التمردات والسجون ومعسكرات الاعتقال، وإنزال رجل على سطح القمر إلخ... وحتى بمفهوم «التعافي» فالحرب لا تمنح الدولة هذا التعافي في العصر الحديث، بل الاستعداد الدائم للحرب. الحرب الشاملة معناها أن الجولة خاسرة، أما إذا كانت «محدودة» فستكون لها أضرار ليس فقط على الاقتصاد[34]، كما تشير إلى ذلك البورصة وشكايات مديري

---

(32) للاطلاع على بعض المناقشة، راجع كتابي "القوة الأمريكية والماندرين الجدد" **The American Power and the New Mandarins** (نيويورك: بانثيون، 1969)، وخاصة الفصل الثالث، "منطق الانسحاب". (أعيد نشر الكتاب من قبل New Press في عام 2002).

(33) مور جونيور، "الثورة في أمريكا؟" **Revolution in America ?**

(34) في عدد من النواحي. على سبيل المثال، الحرب التي تتطلب تحويل الإنفاق الحكومي إلى الأحذية والرصاص تفشل في إفادة القطاعات المتقدمة تكنولوجيا من الاقتصاد، وهي الحقيقة التي لاحظها كثيرون. قارن على سبيل المثال بمايكل كيدرون، الرأسمالية الغربية منذ الحرب **Western Capitalism since the War** (لندن: فايدنفيلد ونيكلسون، 1968)، الذي يعلق على "التأثير التكنولوجي التراجعي لحرب فيتنام مع عودتها إلى المنتجات كثيفة العمالة نسبيا".

الفضاء الجوي، ولكن أيضا على الانخراط في استعمال القوة على المدى البعيد. إن نجاح الحركة من أجل السلم في الحد من الهجمات على الفيتنام ليس رهينا على الأغلب بمدى قوتها، ولكن بسبب ما تشكله خطورة الطعن الواسع والعميق في «الصوت المسيطر» كما يسمعه مور جيدا. من الأفضل خنق المعارضة في المهد، بينما لا تزال في طور استنكار فظاعة الفيتنام على وجه الخصوص، ومن ثم تغيير مسار حركة قد تبدأ، إذا ما تطورت، في إثارة تساؤلات جدية حول دور المجتمع الأمريكي في العالم. وهكذا تصلنا اليوم أخبار عن الخطأ الجسيم في قصف شمال الفيتنام (وهو ما أثار الاستياء على المستوى الأخلاقي وهدد استقرار الجسم السياسي)[35]، أو استخدام المجندين للدخول في حرب استعمارية؛ ونعني اقتراحات لضم جيش من المتطوعين حسب «أسعار السوق» بهدف دفع المقاومة إلى الفتور، بينما يتم إعادة بناء الفيتنام في مكان آخر.

أود الآن أن أستفيض في دراسة النقطتين اللتين أثارهما *بورن*: وظيفة الاستعداد للحرب لضمان تعافي الدولة، والفرص التي يمنحها هذا الوضع «بالنسبة إلى عرق الإيديولوجيين الأمريكيين الجديد»، إضافة إلى رؤية الموضوع من الزاوية التاريخية وبعض من التحاليل حول ما قد يأمل المثقفون فعله لمواجهة هذه التوجهات.

---

(35) للحصول على مثال ساخر بشكل ملحوظ، راجع تعليقات إيثيل بول في Feffer للنشر، لا مزيد من فيتنام؟ - وللاطلاع على تفسيراته الخاصة لهذه الملاحظات، **New York Review of Books**، messages، 16 فبراير 1969.

وجد المثقف نفسه، جريا على العادة، في مواجهة ما يتطلبه النقيضان؛ وهما الحقيقة والسلطة. يود أن يرى نفسه كشخص باحث عن الحقيقة، محدثا بالحقيقة كما يراها، ثم مباشرا للفعل – جماعة أينما استطاع لذلك سبيلا، وفرديا أينما اقتضى الحال – لأجل مواجهة الظلم والقمع، والمشاركة في بلورة نظام اجتماعي أفضل. إذا ما اختار هذا النهج، قد يتطور الأمر ليجد نفسه كائنا وحيدا يطاله الإهمال وتتبعه اللعنة. وبالمقابل، إذا ما سَخَّر مواهبه لخدمة السلطة سينال الحظوة ورغد الحياة. وقد يفلح في إقناع نفسه – ربما بشكل عادل – أن بإمكانه أَنْسَنَة ممارسة السلطة لدى «الطبقات النافذة». وقد يأمل في الالتحاق بهم أو حتى أخذ مكانهم في دور التدبير الاجتماعي لغاية نهائية؛ ألا وهي تحقيق الكفاءة والحرية. إن المثقف الذي يسعى لتقمص هذا الدور يستطيع توظيف بلاغة الاشتراكية الثورية أو الهندسة الاجتماعية في دولة الرفاه، حتى يتسنى له مواصلة تحقيق نظريته في «حكم الجدارة» التي تجعل المعرفة والمؤهلات التقنية فيها تفضي إلى الحكم. ويستطيع تقديم نفسه كواحد من أفراد «الطليعة الثورية»، فاتحا السبيل نحو مجتمع جديد، أو كخبير تقني يعمل على تطبيق «التكنولوجيا حسب ترتيب الحالات» فيما يخص تدبير مجتمع يستطيع حل مشاكله دون تغييرات أساسية. بالنسبة إلى البعض يتطلب هذا الخيار أكثر من تقييم للقوة النسبية للقوى الاجتماعية المتنافسة. فلا غرو في أن الأدوار تتغير على الدوام؛ فيصبح الطالب الراديكالي خبيرا في التمرد المضاد. في كلتا الحالتين، يجب وضع ادعاءاته موضع الشك: يدافع عن إيديولوجيا

منتفعة تمثل «نخبة حكم الجدارة»، والتي، حسب تعبير *ماركس* (عند تطبيقها في هذه الحالة على البرجوازية)، تُعَرفُ «الشروط الخاصة لتحررها»، تماما [مثل] الشروط العامة التي تجعل إنقاذ المجتمع الحداثي ممكنا. وبالمقابل، فإن غياب أي تبرير محفز يزيد من تأكيد الشكوك.

لاحظ *كروبوتكين*[36] منذ زمن مضى أن «الراديكاليَّ الحديثَ مركزيُّ التوجه ونصير الدولة، يعقوبيُّ الروح[37]، ويسير الاشتراكي على خطاه[38]»، هو على صواب إلى حد كبير حين نكتشف لديه صدى ما حذر منه *باكونين*؛ ومفاده: أن «الاشتراكية العلمية» قد تتشوه فعليا فتصبح «الجماهير الكادحة تحت السيطرة الاستبدادية لأرستوقراطية جديدة، قليلة العدد ومكونة من خبراء إما حقيقيين أو يزعمون ذلك»[39]. ثم ثانيا «البيروقراطية الحمراء» التي سيتضح أنه «لا توجد كذبة أقل منها حقارة وفظاعة مما أنتجه قرننا»[40]. لم يتأخر النقاد الغربيون في توضيح كيف تقمصت الإدارة البولشيفية الدور الذي تمت الإشارة إليه في النقد

---

(36) بيوتر كروبوتكين أو بيتر كروبوتكين (1842-1921)، هو جغرافي روسي، كان من أوائل المنظرين للحركة التحررية اللاسلطوية [المترجم]

(37) اليعقوبية (jacobinisme) مذهب سياسي تبلور إبان الثورة الفرنسية؛ دافع عن مبادئ مثل الحرية والمساواة والسيادة الشعبية. [المترجم]

(38) بيتر كروبوتكين، الدولة و دورها التاريخي **The State: Its Historic Role** (1896) (لندن: مطبعة الحرية، 1911).

(39) ميخائيل باكونين، الدولة والفوضى، **The State and Anarchy** ، استشهد به دانييل غيرين في شبابية الاشتراكية التحررية (باريس: مارسيل ريفيير، 1959).

(40) رسالة إلى ألكسندر هيرزن ونيكولاي أوغاريف، 1866، استشهد بها غيرين، شباب الاشتراكية الحرة. **Jeunesse du socialisme libertaire**

الفوضوي[41]، كما تَوَقَّعَتْ ذلك على كل حال *روزا لوكسمبورغ*[42]، شهورا قبل أن يغتالها جنود الحكومة الاشتراكية الألمانية، وبالتحديد منذ نصف قرن مضت.

اتسم نقد *روزا* للبولشفية بشيء من التعاطف والودية، لكنه كان حادا وعميق المعنى في نظر المثقفين الراديكاليين المعاصرين. قبل أربعة عشرعاما، انتقدت في كتابها **اللينينية أو الماركسية**[43] المبادئَ التنظيمية اللينينية، معللة ذلك بأنه «بكل تأكيد لا شيء سَيُخْضع حركة عمالية فتية لنخبة مثقفة تتوق للحكم سوى القيود البيروقراطية التي ستجمد الحركة وتعمل على تحويلها إلى جهاز آلي تتحكم فيه لجنة مركزية». لقد عاينت بدقة المراحل الأولى للثورة البلشفية، فكانت شاهدة على كل هذه التوجهات الخطيرة التي تسعى لمركزية السلطة. ودرست في الآن نفسه الظروف التي دفعت

---

(41) انظر، على سبيل المثال، المقال الغني بالمعلومات الذي كتبه دانييل بيل، "طريقان من ماركس"، الذي أعيد طبعه في كتابه "نهاية الأيديولوجيا: حول استنفاد الأفكار السياسية في الخمسينيات" **The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties** (نيويورك: فري برس، 1960).

(42) روزا لوكسمبورغ. **The Russian Revolution, written in prison in 1918** ولدت في 5 مارس 1871 في زاموشتس، كونغرس بولندا، الإمبراطورية الروسية، اغتيلت في 15 يناير 1919 في برلين)، سياسية اشتراكية ثورية ومنظّرة ماركسية وفيلسوفة واقتصادية بولندية ولاحقا ألمانية، أثّرت في الحركة العمالية الأوروبية والماركسية ومناهضة النزعة العسكرية، والحركة الأممية البروليتارية. [المترجم]

(43) أعيد طبعها بالترجمة الإنجليزية مع الثورة الروسية في مجلد حرره بيرترام وولف: روزا لوكسمبورغ، الثورة الروسية واللينينية أم الماركسية؟ **The Russian Revolution and Leninism or Marxism ?** (آن أربور: مطبعة جامعة ميشيغان، 1961).

الإدارة البلشفية إلى نهج رعب «أقلية حاكمة باسم الطبقة» ودكتاتوريتها؛ وهي دكتاتورية خنقت «التشكل السياسي المضطرد للجماهير الشعبية» عوض المشاركة فيها؛ ثم حذرت من مسألة جعل الفضيلة ضرورة وتحويل الممارسة السلطوية إلى أسلوب حكم من طرف النخبة الجديدة. إن للمؤسسات الديمقراطية مساوئها: «لكن الحل الذي رآه *تروتسكي ولينين*[44] مناسبا هو أن استبعاد الديمقراطية كما هي لَأسوأ بكثير من الشر الذي من المفروض أنها وجدت لتعالجه؛ لأنها تغلق المصدر الحي الذي يأتي منه علاج كل المساوئ التي وجدت مع المؤسسات الاجتماعية. وهذا المصدر هو الحياة السياسية النشيطة والقوية والحرة التي تتمتع بها الجماهير الشعبية الواسعة.

لكن ذلك سيصبح نمطا جديدا من القمع، إلا أن تشارك الجماهير الشعبية في تحديد خصوصيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أو أن يكون المجتمع الجديد وليد تجربتهم الخلاقة وفعلهم العفوي». ستخرج قرارات الاشتراكية من أدراج مكاتب رسمية يديرها اثنا عشر مثقفا، بينما في الواقع «يتطلب تحولا روحانيا شاملا لدى الجماهير التي انحطت بعد قرون من سيطرة طبقة البرجوازية». وهو تحول لا يمكن أن يحدث إلا في كنف المؤسسات التي توسع من حريات المجتمع البرجوازي. لا توجد وصفة واضحة بالنسبة إلى الاشتراكية: فالتجربة وحدها الكفيلة بتصحيح

(44) وفي عام 1918، لم تذكر بالطبع الموظف الذي أصبح فيما بعد ديكتاتورًا لروسيا.

وفتح سبل جديدة. وحياة ملؤها الحرية والفوران هي وحدها فقط يتمخض عنها ألف شكل جديد وكل ما هو عفوي، أو تخرج منها للنور قوة الإبداع فتصحح بنفسها كل المحاولات الخاطئة.

ينحصر دور المثقفين والمناضلين الراديكاليين في التقييم ومحاولة الإقناع والتنظيم، وليس الاستيلاء على السلطة والحكم. «فالأخطاء التي ارتكبتها حركة ثورية حقيقية تعد تاريخيا أكثر إنتاجية من معصومية اللجنة المركزية الأكثر دهاء»[45].

تعد هذه الملاحظات دليلا بالغ الأهمية بالنسبة إلى المثقف الراديكالي. فهي تزوده أيضا بترياق منعش ضد النموذج الدوغمائي لخطاب اليسار بيقينياته الجافة وورعه الديني، حول قضايا لا يسعه فهمها جيدا ما بقي معلقا يدمر اليسار ذاتيا إلى السطحية المتعجرفة للمدافعين عن الوضع الراهن، حتى إن إدراكهم لالتزاماتهم الإيديولوجية لا يعدو إدراك سمكة أنها تسبح في البحر.

سيكون من المفيد، ولو خارج حدود المناقشة، أن نعرض من جهة التفاعل بين المثقفين الراديكاليين والنخبة المثقفة التقنية، ومن جهة أخرى التنظيمات الشعبية الجماهيرية، في المواقف الثورية وما بعد الثورة - قد يأخذ مثل هذا البحث بعين الاعتبار التجربة البلشفية وإيديولوجيا التكنوقراط الليبرالية؛ إذ تشترك كلها في الاعتقاد بأنه يجب إغراق التنظيمات الجماهيرية والسياسة

(45) الكلمات الختامية لروزا لوكسمبورغ: اللينينية أم الماركسية؟

الشعبية[46]. من ناحية أخرى، قد يدرس الثورة الفوضوية في إسبانيا (1936-1937)، وكذا الرد الذي أتى به المثقفون الليبراليون والشيوعيون في شأنها[47]. وعلى نفس القدر من الأهمية، سيكون تطور العلاقات بين الحزب الشيوعي والمنظمات الشعبية (مجالس العمال وحكومات جماعتية) في يوغسلافيا الحالية[48]، وعلاقة المحبة-الكراهية بين أطر الحزب والجمعيات الفلاحية التي تُلْهِمُ المد الدرامي لقصة *وليام هنتون* الرائعة حول فصل من فصول الثورة الصينية[49]. وقد تجد إلهامها في تجربة جبهة التحرير الوطني، كما وصفها، على سبيل المثال، *بايك دوكلاس* في كتابه **فييت**

---

(46) في الصدد الأخير، راجع نقد مايكل روجين الممتاز لـ"الدفاع التعددي عن المجتمع الصناعي الحديث" في علم الاجتماع الليبرالي المعاصر: **"The Pluralist Defense of Modern Industrial Society" in contemporary liberal sociology** مايكل بول روجين، المثقفون ومكارثي: الشبح الراديكالي **The Intellectuals and McCarthy: The Radical Specter** (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 1967).

(47) للاطلاع على بعض المناقشات حول الأحداث ورد الفعل، راجع كتابي "القوة الأمريكية والماندرين الجدد"، **American Power and the New Mandarins** الفصل الأول، "الموضوعية والمنح الدراسية الليبرالية".

(48) وترد مراجعة موجزة ومفيدة في كتاب جورج زانينوفيتش، تطور يوغوسلافيا الاشتراكية **The Development of Socialist Yugoslavia** (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1968).

(49) وليام هينتون، فانشين **Fanshen** (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية، 1966)؛ وهو كتاب كان من الممكن أن يظهر قبل سنوات عديدة لولا السلوك الفاضح لمسؤولي الجمارك الأمريكيين ولجنة الأمن الداخلي بمجلس الشيوخ، الذين لم مذكرات هينتون المحتجزة إلا بعد معركة قانونية طويلة ومكلفة.

كونغ[50] ومصادر أخرى موثوقة[51]، وفي العديد من الروايات الوثائقية حول تطور كوبا. فلا يجب المبالغة هنا حول علاقة هذه الحالات بمشكلات المجتمع الصناعي المتقدم، لكنني أعتقد بما لا يدع مجالا للشك في أننا نستخلص الدروس، ليس فقط من جدوى الأشكال الأخرى للتنظيم الاجتماعي[52]، ولكن أيضا حول المشاكل التي تنشأ حين يحاول المثقفون والمناضلون الارتباط بالسياسة الجماهيرية.

---

(50) دوجلاس بايك، فيتكونج **Vietcong** (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 1966). باعتباره عملًا دعائيًا، فإن هذا الكتاب، بالطبع، ملوث منذ البداية. لكنها تكتسب قدرًا من المصداقية من حقيقة أنها تقدم حجة قوية بشكل ملحوظ ضد المصلحة، دون أن يفهم المؤلف ذلك على ما يبدو.

(51) على سبيل المثال، روايات شهود عيان للصحفي *كاتسويتشي هوندا* نُشرت في صحيفة أساهي شيمبون عام 1971_**the Asahi Shimbun in 1967**وترجمت إلى الإنجليزية: جبهة التحرير الوطنية، في سلسلة فيتنام - صوت من القرى **The National Liberation Front, in the series Vietnam—A Voice from the Villages** c/o Room 506, Shinwa Building, Sakuraga-oka -4، شيبويا-كو، طوكيو.

(52) وفي هذا الصدد، هناك مثال ذو أهمية كبرى وهو الكيبوتسات الفلسطينية (الإسرائيلية فيما بعد). للتحليل والمناقشة، انظر حاييم دارين درابكين، المجتمع الآخر **The Other Society** (نيويورك: هاركورت، بريس والعالم، 1962). لقد غاب اليسار إلى حد كبير عن أهمية هذه الأشكال التعاونية لسببين: أولًا، يبدو النجاح الاجتماعي والاقتصادي للكيبوتسات غير مهم بالنسبة إلى "المركزيين الراديكاليين" الذين يرون أن التحرك نحو الاشتراكية هو مسألة اكتساب السلطة من قبل جماعة ما. الطليعة الثورية (باسم...، الخ)؛ وثانيًا، إن الأمر معقد بسبب عامل لا علاقة له بمسألة الكيبوتس كشكل اجتماعي؛ وهو على وجه التحديد مشاكل الصراع القومي في الشرق الأوسط (وهو أمر مفيد على الرغم من أنه مرة أخرى لا علاقة له بالكيبوتس كشكل اجتماعي). (للتذكير، فحتى عام 1947 كان الجناح اليساري لحركة الكيبوتس، وهي حركة كبيرة، يعارض فكرة الدولة اليهودية، وهذا صحيح في رأيي).

وتجدر الإشارة إلى أن فلول اليسار غير البولشيفي في فترة ما بعد الحرب قد وجدت صداها في نقد «الطليعة الثورية» للمفكرين المناضلين. وهكذا، يصف الماركسي الهولندي *أنطون بانبوك*[53] قائلا إن «هدف الحزب الشيوعي الذي يصفه بالثورة العالمية» هو «جلب الحكم بواسطة القوة القتالية للعمال، لطبقة من الزعماء ستعمل بعد ذلك على إرساء إنتاج وسائل حكم الدولة»:

إن الطبقة المثقفة، التي تنمو في أذهانها المثل الاجتماعية، تدرك جيدا علو شأنها المتزايد في مسلسل الإنتاج: التنظيم الجيد للإنتاج الذي يُسْتَفادُ منه تحت إدارة خبراء تقنيين وعلماء ليسوا مختلفين تماما عن [أولئك الذين يملكون الزعامة البولشفية]؛ لذلك يعتبر

---

(53) أحد "اليساريين المتطرفين الطفوليين" الذي تحدث عنه *لينين* في كتيبه عام 1920. وللمقارنة بين آراء *لينين* قبل الاستيلاء على سلطة الدولة وبعدها، انظر روبرت دانيلز، "الدولة والثورة: دراسة حالة في سفر التكوين والثورة". **The State and Revolution: A Case Study in the Genesis and Transformation of Communist Ideology**، "تحول الأيديولوجيا الشيوعية"، American Slavic and East European Review مجلة فبراير 1953. ويؤكد على "الانحراف الفكري" *للينين* نحو اليسار "خلال عام الثورة، 1917" إن كتاب أرثر روزنبرغ تاريخ البلشفية: من ماركس إلى الخطة الخمسية الأولى (1932) (نيويورك: Doubleday، 1965)، والذي يظل، في رأيي، الدراسة المتميزة لهذا الموضوع. يقدم وجهة نظر أكثر تعاطفا، معترفا برؤية *لينين* الواقعية السياسية، مع الإشارة إلى الطابع الاستبدادي الأساسي لفكره. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر روبرت دانيلز، ضمير الثورة: المعارضة الشيوعية في روسيا السوفيتية **The Conscience of the Revolution: Communist Opposition in Soviet Russia** (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1960)، ومجموعة مفيدة حررها هيلموت جروبر، الشيوعية الدولية في عصر لينين: تاريخ وثائقي **International Communism in the era of Lenin: A Documentary History** (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1967)؛ ومصادر أخرى كثيرة جدا لا مجال لذكرها.

الحزب الشيوعي هذه الطبقة حلفاء طبيعيين لها، وعليه أن يجرهم إلى دائرته. يحاول، من خلال دعاية نظرية، فصل طبقة المثقفين عن الآثار الروحية للبرجوازية المتناقصة والرأسمالية الخاصة، وأن يدفعهم لتأييد الثورة؛ وبالتالي وضعهم في مكانهم المناسب كطبقة جديدة تتصدر الزعامة. سيتدخلون وسينسلون باسمهم باعتبارهم زعماء ثورة حتى يشاركوا بكفاحهم، لكن في واقع الأمر سيزيغون تجاه خدمة أهداف حزبهم. فسواء تحالفت معهم البرجوازية المنهزمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الرأسمالية، فإن تدخلهم سيستهدف على كل حال تظليل العمال وثنيهم عن اتباع طريق الحرية.... أما الحزب الشيوعي فرغم أنه سيفقد من مصداقيته بين العمال، فإنه سيعمل على تأسيس جبهة موحدة بمساعدة الاشتراكيين وطبقة المثقفين، وهذه الجبهة ستكون مستعدة عند أول أزمة رأسمالية من حكم العمال وضدا عليهم. باعتمادها على الماركسية، ستجد طبقة العمال المناضلة في فلسفة *لينين* حجرة عثرة على طريقها، مثل نظرية طبقة تحاول تكريس الاستعباد[54].

وفي دولة الرفاهية الغربية، في فترة ما بعد الحرب، يطمح المثقفون أيضا ذوو التكوين التقني إلى اتخاذ موقع المراقبة في شركات

---

(54) نطون بانيكوك، لينين فيلسوفًا. **Lenin as Philosopher** نُشر لأول مرة في أمستردام تحت اسم مستعار جون هاربر باسم لينين ألس فيلسوف. Kritische Betrachtung der philosophischen Grundlagen des Leninismus، in Bibliothek der Rätekorrespondenz، No.1، Ausgabe der Gruppe Internationaler Kommunisten، 1938. التاريخ مهم لفهم المحدد.

الدولة الرأسمالية حديثة العهد؛ حيث ترتبط الدولة بشبكة معقدة من الشركات على وشك أن تصبح مؤسسات عالمية. فهم ينتظرون بفارغ الصبر «إنتاجا منظما سيتم استخدامه تحت إشراف خبراء تقنيين وعلماء» بما يصفونه كمجتمع التقني-الإلكتروني لما بعد - الحقبة الصناعية، «وفيها تضع الزعامة السياسية حكم الأثرياء على المحك بشكل ثابت؛ كما أن هذه القيادة نفسها تتكون من أشخاص ذوي كفايات خاصة ومواهب عقلانية»، يشكلون مجتمعا «تصبح فيه المعرفة وسيلة للحكم، وتعبئة فعالة للمواهب، ووسيلة هامة في الوصول إلى السلطة»[55].

في هذا السياق يندرج كلام *بورن* حول خيانة المثقفين في إطار تحليلي واسع. إضافة إلى ذلك فقد أثبتت الأحداث صحة ما توقعه حول الدور الإيديولوجي للحشد من أجل الحرب. ففي الفترة التي كان يكتب فيها *بورن*، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية أهم تجمع صناعي في العالم - في سنوات 1890 عادل إنتاجها الصناعي

---

(55) زبيغنيو بريجنسكي، "أمريكا في عصر التقنية الإلكترونية"، **America in the Technetronic Age** لقاء، يناير 1968. تم تقديم عدد من الاستشهادات ذات المحتوى المماثل في ليونارد س. سيلك، "قوة الأعمال، اليوم والغد"، ديدالوس، شتاء 1969. سيلك، رئيس مجلس إدارة، يتبنى مجلس تحرير مجلة بيزنس ويك وجهة نظر متشككة إلى حد ما حول احتمالات نقل سلطة الشركات إلى "بيروقراطية الفنيين"، ويتوقع بدلًا من ذلك أنه، على الرغم من فائدة البنية التكنولوجية، فإن الأعمال التجارية سوف تحافظ على دورها المهيمن اجتماعيًا. السؤال الوحيد من هذا النوع الذي يتم طرحه بشكل جدي في هذه الدراسة التي أجرتها الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، هو القوة النسبية للمالكين، والإدارة والبنية التكنولوجية التي تسيطر على الشركة. وبطبيعة الحال، لم تتم مناقشة السيطرة الشعبية على المؤسسات الاقتصادية.

ما كانت تنتجه المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا مجتمعة[56]. بطبيعة الحال، عززت الحرب بشكل كبير تفوقها الاقتصادي. فمنذ الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة القوة العالمية المهيمنة وبقيت كذلك إلى الآن. إن الحشد الوطني من أجل الحرب قد مكن من تجريب الوسائل لتفادي الركود الاقتصادي لسنوات 1930، فوفرت معلومات مهمة حول الاقتصاد؛ كما يقول *شاندلر*:

مكنت الحرب العالمية الثانية من استخلاص دروس أخرى. صرفت الحكومة أكثر ما اقترحه *النيو ديلر* الأكثر حماسة. بذلك تم تدمير الجزء الأكبر من منتوج النفقات أوتُرِكَ في ساحات الحرب في أوروبا وآسيا. لكن الطلب المتنامي الذي تبع ذلك قد أدخل الأمة في فترة ازدهار غير مسبوق. بالإضافة إلى أن إمداد القوات البرية والبحرية الهائلة التي دخلت في أكبر حرب شاملة عبر التاريخ تَطَلَبَ مراقبة دقيقة ومركزة للاقتصاد الوطني. وقد دفع هذا المجهود الجبار مديري الشركات في واشنطن لإنجاح إدارة واحد من أكبر مشاريع التخطيط الاقتصادي الأكثر تعقيدا عبر التاريخ. والدخول في هذه التجربة هو ما جعل

(56) ألفريد د. تشاندلر جونيور، "دور الأعمال التجارية في الولايات المتحدة: مسح تاريخي" **The Role of Business in the United States: A Historical Survey**، ديديلوس، شتاء 1969.

المخاوف الإيديولوجية تتقلص فيما يخص الدور المنوط بالحكومة في الاستقرار الاقتصادي[57].

يبدو أن الدرس قد تم استيعابه جيدا؛ حيث تم التسطير بشكل دقيق أنه في عالم ما بعد - الحرب «شكلت الصناعة الحربية عاملا تلقائيا وأساسيا في استقرار الاقتصاد برمته»[58]. أما مديرو الشركات المتنورون، فلكونهم لا يخشون تدخلا حكوميا في الاقتصاد، يعتبرون «الاقتصاد الجديد أسلوبا جديدا لزيادة قابلية التطور لدى الشركات»[59].

وقد أدت الحرب الباردة التي أعقبت ذلك إلى إزالة الصفة السياسية عن المجتمع الأمريكي وخلقت بيئة نفسية، استطاعت الحكومة أن تتدخل فيها جزئيا من خلال السياسات المالية وأشغال وخدمات عمومية، ولكن إلى حد كبير من خلال الإنفاق

---

(57) تشاندلر، "دور الأعمال في الولايات المتحدة." **The Role of Business** in the United States دفعت هذه التجربة *بول ساموبلسون* إلى إبداء الملاحظة التالية: «لقد قيل إن العام الماضي كان حرب الكيميائيين، وأن هذه الحرب حرب الفيزيائيين. ويمكن القول بالمثل إن هذه حرب اقتصاديين». نيو ريبابليك، 11 سبتمبر 1944. مقتبس في روبرت ليكاشمان، عصر كينز (نيويورك: راندوم هاوس، 1966). ربما يمكننا أن نعتبر حرب فيتنام بمثابة "حرب اقتصادية" أخرى، نظرًا للدور الذي لعبه الاقتصاديون المحترفون في المساعدة في الحفاظ على الاستقرار الداخلي حتى يمكن خوض الحرب بشكل أكثر نجاحًا.

(58) جيروم ويزنر، مقتبس في H. L. Nieburg، باسم العلم **In the Name of Science** (شيكاغو: Quadrangle، 1966). وكما يشير *نيبورج*، «مع تباطؤ سباق التسلح [مؤقتًا، كما نعلم الآن]، أصبحت برامج الفضاء والعلوم أداة جديدة تسعى الحكومة من خلالها إلى الحفاظ على مستوى عالٍ من النشاط الاقتصادي.

(59) ب. جوزيف مونسن، "وجهة نظر الأعمال الأمريكية"، **The American Business View** ديديلوس، شتاء 1969. للحصول على ملاحظات مهمة حول هذه الأمور، انظر غالبريث، الدولة الصناعية الجديدة.

«الدفاعي»؛ وهو برنامج الخلاص في النهاية، عندما يكون «المسيرون غير قادرين على الحفاظ على مستوى عال من إجمالي الطلب» (*شاندلر*). أَمَّنَت الحرب الباردة كذلك الموارد المالية والبيئة النفسية حتى تلتزم الحكومة في بدء مشروع هام؛ ألا وهو بناء اقتصاد عالمي مندمج يشرف عليه الرأسمال الأمريكي-«لا يتعلق الأمر بحلم وهمي ومثالي» حسب *جورج بول* «لكنه تَكَهُّن فيه إلحَاح؛ فهو الدور الذي نصبح فيه مدفوعين بما تلزمنا به التكنولوجيا التي ابتكرناها بأنفسنا»[60]. وتبقى الوسيلة الأساسية هي الشركة متعددة الجنسيات كما يصفها *بال*: «فتطور العمليات والأسواق خاصية أمريكية. بفضل هذه الشركات، أصبح ممكنا ولأول مرة استعمال الموارد العالمية بدقة متناهية. لكن يجب العمل على توحيد الاقتصاد العالمي حتى يتسنى للشركات متعددة الجنسيات تحقيق أرباح هامة»[61].

والشركة متعددة الجنسيات نفسها تستفيد من تعبئة الموارد من قبل الحكومة، وأما نشاطها فتحميه في النهاية القوات الأمريكية. وفي الآن نفسه، هناك عملية تمركز متزايدة في مراقبة الاقتصاد

---

(60) نقلًا عن جون جيه. باورز جونيور، رئيس شركة تشارلز فايزر وشركاه، في خطاب ألقاه أمام مؤتمر جمعية الكيميائيين الصناعيين في 21 نوفمبر 1967. أعيد طبعه في النشرة الإخبارية لكونغرس أمريكا الشمالية حول أمريكا اللاتينية (ناكلا) 2، لا. 7.

(61) نيويورك تايمز، 6 مايو/ أيار 1967. مقتبس في مقالة عميقة بقلم بول ماتيك، "الاقتصاد الأمريكي"، **American Economy** المجلة الاشتراكية الدولية، فبراير/شباط 1968.

العائلي المحلي وكذا الحياة السياسية، مع تراجع المؤسسات البرلمانية – وهو في الواقع تدهور ملحوظ في جميع المجتمعات الغربية[62].

لكن «توحيد الاقتصاد العالمي» من الشركات الدولية المتمركزة في الولايات المتحدة، يشكل بالتأكيد تهديدا حقيقيا للحرية. يقول عالم الاقتصاد السياسي البرازيلي *إيليو خاكواريبي*، علما أنه ليس راديكاليا:

> إن التبعية المستمرة للدول الخارجية المتقدمة وخصوصا الولايات المتحدة وكذا الفقر والاضطرابات الداخلية المتواصلة، قد يترك لشعوب أمريكا اللاتينية أن تختار بين السيطرة الخارجية المستمرة والثورة الداخلية. وهذا التخيير واضح للعيان في منطقة الكاريبي؛ حيث فقدت الدول قدراتها الذاتية، كما أنها ممنوعة من إنشاء استقلالية واسعة بسبب تحالف الأقلية الحاكمة ضدها في الداخل، والتدخل الخارجي للولايات المتحدة. ما يقع اليوم في الكاريبي قد يحدث في أقل من عشريتين في بلدان أمريكا اللاتينية الكبرى إذا لم يحققوا الشروط الدنيا لتطور مستقل ومستدام[63].

---

(62) لمزيد من المناقشة، راجع قدرون، الرأسمالية الغربية منذ الحرب. **Western Capitalism since the War**

(63) وجهة نظر برازيلية، في ريموند فيرنون، محرر، كيف تنظر أمريكا اللاتينية إلى الاستثمارات الأمريكية؟

لا يخفى على أحد أن نفس الانشغالات نجدها في آسيا وحتى في الدول الغربية؛ حيث لا يستطيع الرأسمال الوطني منافسة الشركة الأمريكية المدعومة من طرف الدولة، وهو النظام الذي يصفه *نييبورغ* كالآتي: «نظام الربح الخاص المدعوم من الحكومة»[64].

إن السيطرة الاقتصادية تجلب معها أيضا تهديدا بالخضوع للثقافة – ليس تهديدا وإنما فضيلة إيجابية من وجهة نظر الإدارة الاستعمارية، أو غالبا من وجهة نظر الأمريكي الباحث في العلوم السياسية، الذي تسعده فرصة تَصَدر «تحديث» مجتمع عاجز. وسيكون المثال الصارخ ربما هو إعلان دبلوماسي أمريكي في لاوس: «من أجل تحقيق تقدم بالنسبة لهذا البلد، يجب تسوية كل شيء. يجب تقليص السكان إلى الصفر، وتجريدهم من ثقافتهم التقليدية التي تعيق كل شيء»[65].

وعلى مستوى آخر يلاحظ وجود نفس الظاهرة في أمريكا اللاتينية؛ وهنا يعلق *كلود جوليان* قائلا:

---

(64) نيبورغ، باسم العلم. **In the Name of Science** قد يكون من الأدق القول إن رأس المال الأوروبي يجد مصلحته، بالمعنى الضيق، تتحقق على أفضل وجه من خلال القيام بدور الشريك الأصغر في النظام العالمي الأمريكي.

(65) نقلًا عن جاك ديكورنوي في صحيفة لوموند هيبدومادير، 11-17 يوليو/تموز 1968. تعرض السلسلة التي تم أخذ هذا منها إحدى شهادات شهود عيان مفصلة للغاية عن المتمردين اللاوسيين، البائيت لاو، ومحاولاتهم "لبناء الأمة" وتطورها. ويشير *ديكورنوي* في هذا الصدد إلى أن "الأميركيين يتهمون الفيتناميين الشماليين بالتدخل عسكرياً في البلاد. لكنهم هم الذين يتحدثون عن تقليص لاوس إلى الصفر، في حين أن البائيت لاو يمجدون الثقافة الوطنية والاستقلال الوطني".

إن ثورة طلاب أمريكا اللاتينية ليست موجهة فقط ضد أنظمة ديكتاتورية فاسدة وغير فعالة، كما أنها ليست موجهة فقط ضد الاستغلال الخارجي للموارد الاقتصادية والبشرية لبلدهم، بل أيضا ضد الاستعمار الثقافي الذي يثيرهم بشكل عميق في كينونتهم. وربما لهذا السبب اتسمت ثورتهم بالعنف أكثر من التنظيمات العمالية التي تعاني قبل كل شيء من الاستعمار الاقتصادي[66].

والحالة الأكثر شيوعا في الإمبراطورية الأمريكية هي الفلبين التي تركت فيها مخلفات كارثية. يستهدف التهديد على المستوى البعيد الاستقلال الوطني، والحراك الثقافي، وكذا تطورا اقتصاديا ناجحا ومتوازنا[67]. تختلط هنا العوامل لأن النخب الوطنية الحاكمة تعمل على تثبيت مصلحة مباشرة في السيطرة الأمريكية، وحتى لدى الشركات الإمبريالية الأمريكية – وهنا تجدر الإشارة إلى أمر واضح في الشرق الأقصى؛ حيث الحرب الكورية، والآن الحرب الفيتنامية قد ساهمتا بشكل كبير في «تعافي» الدول التي «اتَّحدَت» تدريجيا في النظام الأمريكي. تقترب النتائج أحيانا من السخرية: وهكذا تنتج اليابان حاويات بلاستيكية تستعمل لترحيل جثث الجنود الأمريكيين و«الشركات التي خلفت *إ.ج فاربن*،

---

(66) كلود جوليان، الإمبراطورية الأمريكية **L'Empire americain** (باريس: جراسيت، 1968).

(67) حول هذا الموضوع، انظر أندريه جوندر فرانك، *الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية* **Capitalism and Underdevelopment in Latina América** (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية، 1967)، والعديد من الدراسات الأخرى.

الشركة التي كانت تنتج *زيكلون.ب* لغرف الغاز في معسكرات الإبادة الألمانية... قد وضعوا الآن أسس منشأة صناعية في جنوب الفيتنام لإنتاج مواد كيميائية وغازات سامة لصالح الحملة العسكرية الأمريكية»[68]. وبدون هذا المثال الحي سيبدو الواقع اليومي أكثر ظلمة.

في الدراسات الاقتصادية لآسيا والبحر الهادي التي تصدر كل سنة عن نيويورك تايمز، نقرأ في بعض المقالات ما يلي:

يرى التايلانديون في السلم بركة مخففة؛ [وهو] أمر لا يقبل النقاش لأن نهاية المواجهات [في الفيتنام] ستكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد التايلاندي. عملت المجلة الشهرية الجديدة *المستثمر*[69]، الصادرة عن *منصة الاستثمار في التايلاند*[70]، على نشر هذه الحالة على غلافها بشكل صريح في عددها الأول لشهر دجنبر. وجاء فيها «أن الاقتصاد التيلاندي أصبح مرتبطا بشكل وثيق بالحرب»، وأن «كل القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة فيما يخص الدور المستقبلي في جنوب-شرق آسيا لا يمكن أن تمر دون تبعات مهمة هنا». وتضيف المجلة أن «أي توقف مفاجئ لمجهود الحرب الأمريكي في جنوب-شرق آسيا سيكون مؤلما على المستوى الاقتصادي»..... لكن كما يرى الكثير من الناس، إذا

---

(68) منشورات بيرتيل سفهنستروم، وثائق المؤتمر العالمي حول فيتنام **Documents of the World Conference on Vietnam** (ستوكهولم، 1 يوليو)

(69) The Investor

(70) Thaï Bord of Investment.

كان الانسحاب الأمريكي من الفيتنام سيليه تمركز عسكري أمريكي مهم هنا، فإن على التايلانديين أن يواجهوا خيارا أكثر تعقيدا بين الطفرة المتنامية أو تدهور المجتمع التقليدي»[71].

ومفعول ذلك سيكون عنيفا وتراكميا؛ إذ سينضاف إلى إرث التخريب الذي تركته فترة الاستعمار كما لخصه بشكل جميل مثلا تصريح مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الفلبين أمام اللجنة الفرعية للغرفة في 25 أبريل 1967:

الفلاحة..... نتاج إهمال مدروس – مواصلات غير ملائمة، وري محدود، وبرامج قروض فلاحية غير كافية، وسياسات سعر تهدف توفير سلع رخيصة في المدن التي لا تشجع المنتوج الفلاحي، وسومة كرائية مرتفعة، وغياب الملكية العقارية، وفوضى في الأسواق، ونسبة فوائد مرتفعة. إن المزارع المتوسط (بعائلة مكونة من ستة أفراد) في مركز *لوزون* يكسب تقريبا 800 بيسوس بفضل الاستغلال الفلاحي. لم تتغير حالته خلال الخمسين سنة الماضية [وحتى نكون دقيقين، منذ الاحتلال الإسباني]. والأمر الذي سيبدو ربما أكثر تعقيدا من الوضعية الحقيقية لساكنة الأرياف هو الفجوة بين الحياة المدنية والحياة

(71) نيويورك تايمز، بانكوك، 17 يناير 1969. الكاتب ساذج بعض الشيء في الإشارة إلى أن الاختيار يقع على عاتق التايلانديين. للاطلاع على بعض المناقشات حول "الاختيارات" الماضية للتايلانديين، راجع *القوة الأمريكية والماندرين الجدد*، الفصل الأول.

القروية..... خلال السنوات العشر الأخيرة ازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقرا[72].

وما يمكن إدراكه جيدا هو أن المنجزات التقنية يمكن أن تصبح عاملا مساعدا – الأرز المعجزة على سبيل المثال. نتمنى ذلك على كل حال، غير أن هذه النشوة المبكرة قابلة للنقاش:

إن الأصناف الجديدة عالية المردودية التي طورتها جزئيا المنظمات الممولة من *فورد وروكفيلير* تتطلب تدبيرا علميا، من اثنين إلى ثلاثة أضعاف موارد السيولة المرصودة مسبقا، ثم مراقبة جدية للماء.... [في حالة ما إذا تحقق الاكتفاء الذاتي] فإن سعر المنتوج سينخفض في السوق بشكل كبير في الفلبين. وهذا يعني أن الوحدات الفلاحية الأكثر إنتاجية ستدمج، وحدها، في الاستغلاليات الفلاحية-الصناعية الممكننة الكبرى وبدون مكترين. هذا المعطى التكنولوجي، المقرون بثغرة في قانون الإصلاح الزراعي، الذي يتيح للمالك طرد المكترين من الأرض إن هو استغل المنطقة جيدا، قد يقضي على كل محاولات الإصلاح الزراعي في الفلبين.... [الرئيس ماركوس] على عِلم بتقرير غير معمم نشر سنة 1965 يثبت بوضوح الطبيعة الفيودالية؛ أي القابلة للانفجار للمجتمع البدوي الفلبيني. يكشف التقرير أنه منذ عشر سنوات خلت، أقل من نصف واحد في المائة من عدد السكان كانت تملك 42 في المائة من الأراضي الزراعية. مائتان

(72) استشهد به هيرناندو أبايا، *القصة الفلبينية التي لا توصف* **The Untold Philippine Story** (مدينة كويزون: كتب مالايا، 1967).

وواحد وعشرون من كبار الملاك العقاريين – للتذكير فالكنيسة الكاثوليكية من كبار الملاك – كانوا يمتلكون تسعة في المائة من نصف المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة. في سنة 1958 ما يقارب خمسين في المائة من المزارعين يديرون ضيعات، وعشرين في المائة كانوا إضافيين، وعشرين في المائة من هؤلاء كانوا عمالا مزارعين. وهكذا وصلت نسبة الأشخاص المشغلين كعمال مزارعين دون أن يمتلكوا أرضا إلى سبعين في المائة. في سنة 1903 وصلت نسبة الكراء في مجموع البلاد إلى 18 في المائة، باستثناء العمال المزارعين. في سنة 1948 قفز هذا الرقم إلى 37 في المائة، وفي حدود سنة 1961 تجاوزت هذه النسبة 50 في المائة. لا يوجد أي مؤشر يثبت تغييرا في هذا المنحى خلال السنوات الثماني الأخيرة. وقد يتجاوز كل هذا المجهودات البسيطة للإصلاح الزراعي....هل سيصوت مؤتمر مانيلا، المكون من نخبة البنكيين القروية، يوما ما على الاعتمادات الضرورية لتمويل إدارة القرض الفلاحي، والبنك العقاري والتعاونيات[73]؟

وكان على هذا التقرير أن يشير إلى أن هذه الوضعية في مجملها هي نتاج للسياسة الاستعمارية الأمريكية، وقد يخاطر التقرير بتوقع مصير من شردوا من أراضيهم في إطار ما يسمى «بالعقلنة» في بلد يوصف «ببستان» أمريكا.

---

(73) المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى، أعيد طبعها في الأطلس، فبراير 1969.

كما أن ثمة تقارير مصدرها الهند تفيد بما يلي: «رغم أنه من الواضح أن المزارع الهندي يتمنى استغلال التكنولوجيا الحديثة، فإن نجاحه في ذلك بشكل باهر في حقول الأرز يصبح أمرا صعب المنال»[74]. ويشير التقرير إلى إشكالية أخرى؛ ألا وهي أن «حكومات الولايات الهندية قد ألغت الضرائب على دخل المزارعين الأكثر إنتاجية في وقت كانت ترتفع فيه الضرائب بشكل منتظم. يقتنع السياسيون بأن أي حزب يقوم بالضغط من أجل إعادة سن هذه الضريبة ستكون خطوة انتحارية. لكن إن لم تتوفر آلية تساهم في إعادة توجيه جزء من مداخيل المناطق القروية نحو التنمية، فإن النمو سيظل بطيئا لا محالة».

ومرة أخرى، يظل هذا الوضع وليد الاستعمار. لا يمكن الخروج منها إلا بإعادة بناء مجتمع قادر الآن في العالم بأسره على مقاومة التأثير الأمريكي، وكذا نهج القوة المباشر. ويتم اللجوء إلى هذه القوة متى دعت الضرورة إلى ذلك بواسطة قوات أمريكية مكونة من السكان الأصليين، مدربين ومسلحين. وأحسن مثال حديث العهد على ذلك هو البرازيل؛ حيث توصي النخبة العسكرية بالآتي: «مع قبول مبدأ الحرب الشاملة المضادة للتخريب، فإن عقيدة الأمن الوطني تعتبر أن على البلدان المتخلفة أن تساعد دولة

(74) نيويورك تايمز، المسح الاقتصادي، 17 يناير 1969.

الزعامة في العالم المسيحي في الدفاع عن الحضارة؛ وذلك بتزويدهم بالمواد الأولية»[75].

وبهذه الطريقة سيصبح ممكنا، بالرجوع لتعبير *جورج بول*، «استعمال الموارد العالمية بدقة متناهية». و«بتوحيد شامل للاقتصاد العالمي»، وبهذه الطريقة، نسعى جاهدين لتحقيق النبوءة التي توقعها *بروكس أدامس* منذ فترة طويلة: «إن موقعنا الجغرافي وثرواتنا وطاقتنا تجعلنا قادرين على الشروع في تنمية آسيا الشرقية [لكن لماذا هنالك فقط؟]، وأن يفرض عليها بأن تصبح جزءا من نظامنا الاقتصادي»[76]. أما فيما يخص نظامنا الاقتصادي، فهو يرتكز بشكل قوي على الإنتاج الذي تسهر عليه الحكومة؛ ويصبح أكثر فأكثر «نظاما ربحيا» خاصا ومدعوما من الحكومة. كما تتدخل فيه بشكل عميق النخبة التقنية. وهذا النظام يتقبله الرأي العام الذي يئن من عذاب الأوهام، وتسلب عقله وسائل الإعلام.

ومن الواضح أن لهذه الحالة مخاطر جمة. فمن وجهة نظر التكنوقراطي الليبرالي، فإن حل المشكلة يكمن في تعزيز الحكومة الفدرالية (إن «صاحب التمركز الراديكالي» يذهب بعيدا حين يلح على أن يعهد بالحكم للسلطات المركزية للدولة و«لحزب الطليعة»).

---

(75) مارسيل نيديرجانج، في لوموند هيبدومادير، **Le Monde hebdomadaire** 12-18 ديسمبر 1968. الاقتباسات مأخوذة من أساتذة الكلية العسكرية، الذين بنوا "رؤية مانوية للعالم: الشرق الشيوعي ضد الغرب المسيحي"، بطريقة من شأنها أن تسعد *جون فوستر دالاس*، *ودين راسك*، *وملفين ليرد*، وغيرهم من لومينا.

(76) نقلًا عن أكبرا إيربي، *عبر المحيط الهادئ* **Across the Pacific** (نيويورك: هاركورت، بريس آند ورلد، 1967).

وبهذه الطريقة فقط، يمكن إغواء ومراقبة المركب العسكري-الصناعي: «إن مسلسل الإنعاش الذي يهدف إلى ضخ روح جديدة في الاقتصاد المدني عن طريق تشجيع التمركز الاقتصادي واللامساواة في الدخل الذي يزداد تدريجيا، يجب أن يحل محله قبول واضح للمسؤولية الفدرالية في مراقبة مد حجم الاقتصاد، والتخطيط للحفاظ على وتيرة النمو في جميع القطاعات الاقتصادية والمجتمع»[77].

لا وجود للأمل بدون مسيرين أكفاء مثل *روبير ماكنامرا*[78] الذي: «كان بطلا لا يقهر إبان حملة إصلاح «دولة العقد» ومراقبتها»[79]، إذا لم تمنح طبقة المديرين أملا كبيرا أكثر من *آل ماكنامرا* فقد تكون فرضية صحيحة، وهذا الأخير قد بسط رؤيته الخاصة للتنظيم الاجتماعي: «إن القرارات الحيوية في المجال السياسي، كما هو في عالم الأعمال، يجب أن تظل في القمة. وهنا تظهر منفعة القمة جزئيا وليس كليا».

إن المراقبة النهائية يجب أن تُعْهَدَ للإدارة التي هي في النهاية الأكثر إبداعا من بين كل الفنون؛ لأن طريقة اشتغالها يتكفل بها

---

(77) نيبورغ، باسم العلم.

(78) روبرت سترانج مكنمارا (Robert Strange McNamara) (9 يونيو 1916 - 6 يوليو 2009) هو مسؤول تنفيذي أمريكي ووزير الدفاع الثامن، خدم في المنصب من عام 1961 إلى 1968 في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. لعب دورا رئيسا في تصعيد تدخل الولايات المتحدة في حرب فيتنام. كان مكنمارا مسؤولا عن إدخال تحليل النظم في السياسة العامة، والتي تطورت اليوم بما يعرف باسم تحليل السياسات. [المترجم]

(79) نيبورغ، باسم العلم.

الإنسان نفسه. يتعلق الأمر على ما يبدو بأمر إلهي: «من الواضح أن الإله ديمقراطي إذ يوزع المادة الرمادية في كل العالم. لكنه ينتظر منا، وهو محق في ذلك، أن نقوم بأعمال ناجعة وبناءة بفضل هذه المَلَكة الخارقة. وهنا يكمن التدبير الحقيقي»[80].

يتعلق الأمر هنا برؤية خالصة نسبيا تتبناها النخبة التكنوقراطية. قد نفضي إلى رأي أكثر عمقا حول الدور المحتمل لسلطة فدرالية متوطدة في مجتمع دولته رأسمالية، وذلك بدراسة الماضي. لم تتوان الحكومة الفدرالية في تسريع السباق نحو التسلح وتمركز الاقتصاد الوطني والدولي، ليس فقط بدعم البحث والتنمية، ولكن أيضا بالاستثمار في رؤوس الأموال الخاصة وتفعيل المشتريات المباشرة[81]. ثمة توقع منطقي توحي به ملاحظات

---

(80) خطاب ألقاه في كلية ميلسابس، جاكسون، ميسيسيبي، 24 فبراير 1967. ويقدم آخرون مبررات مختلفة للسلطة الإدارية. على سبيل المثال، يوضح المؤرخ *ويليام ليتوين* أنه «لا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عن المديرين»، أولئك الذين يتمثل دورهم في اتخاذ «قرارات تعسفية داخل شركة خاصة»؛ لأنه «لا يمكن إلغاء وظيفة اتخاذ الخيارات التعسفية النهائية في الإنتاج» («إن وظيفة اتخاذ القرارات التعسفية النهائية في الإنتاج لا يمكن إلغاؤها»). الماضي والمستقبل لرجال الأعمال الأمريكيين. ديدالوس، شتاء 1969). *ليتوين*، الذي يجد الأمر "مطمئنًا" " أن مديري اليوم يُظهرون نفس الرغبة القوية في الدخل والثروة التي حفزت رجال الأعمال بالأمس على التقدم الجريء". فشل في الإشارة إلى أنه في هذا الصدد.

(81) «في الولايات المتحدة في نهاية الخمسينيات، كان أكثر من تسعة أعشار الطلب النهائي على الطائرات وأجزائها على حساب الحكومة، والعسكرية بأغلبيتها الساحقة: كما كان ما يقرب من ثلاثة أخماس الطلب على المعادن غير الحديدية؛ وأكثر من نصف الطلب على المواد الكيميائية والسلع الإلكترونية؛ أكثر من ثلث الطلب على معدات الاتصالات والأدوات العلمية: وهكذا ضمن قائمة تضم ثماني عشرة صناعة رئيسة، ينبع عُشر الطلب النهائي أو أكثر من المشتريات الحكومية. (كيدرون، الرأسمالية الغربية منذ الحرب). كما يستشهد بتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1963 الذي يشير إلى أن "النقل المباشر للمنتجات والتقنيات المطورة للأغراض

ليتوين، مفاده أنه في الماضي «اخترع رجال الأعمال وأوصوا أو أقروا على الأقل بأهمية أي إجراء رئيسي [في التدخل الحكومي]»، ما داموا قادرين على «الاستعانة بالحكومة بشكل إيجابي كأداة لفرض ترتيبات اجتماعية تنسجم مع مصالحهم الاقتصادية». إن رضوخ *آل ماكنمرا* أمام نظام ABM[82] رغم أنه استوعب أنه لاعقلاني (باستثناء ما كان منه دعما للصناعة الإلكترونية)، يشير بشكل كبير إلى ما يمكن أن تأمل القوى البشرية بين المثقفين التقنيين في تحقيقه، فقط من خلال «العمل من الداخل».

ومن المناسب أن نفترض، بينما نستعد للدخول في عهد *نكسون*، أن أبسط حركات *آل ماكنمرا* سيتم التحكم فيها. في سلسلة من المقالات في صحيفة واشنطن بوست (ديسمبر 1968) يقتبس *برنار نوسيتير* من رئيس شركة روكويل في أمريكا الشمالية ما يلي: «جميع تصريحات السيد *نكسون* بشأن الأسلحة والفضاء إيجابية للغاية. أعتقد أنه ربما يكون لديه وعي بهذه الأمور أكثر قليلا من بعض الأشخاص الذين رأيناهم في البيت الأبيض». وانطلاقا من هذا التصور، يختم *نوسيتير* دراسته قائلا:

إن عمالقة الصناعة الأقوياء يمارسون ضغوطا لمضاعفة نشاطاتهم العسكرية، وكذلك مخططو الدفاع في البنتاغون يرغبون في مباشرة إنتاج أسلحة جديدة وأعضاء الكونجرس يمنحون

العسكرية والفضائية إلى القطاع المدني صغير للغاية. . . [و] أن احتمالات مثل هذا النقل المباشر سوف تميل إلى التضاؤل.

(82) Anti-Ballistic Missile[المترجم]

لدوائرهم فرصة استغلال مباشر لعقود مسبقة وملايين الأمريكيين، من الياقات الزرقاء في الطائرة إلى الفيزيائي الجامعي، الذين يتقاضون أجورهم من إنتاج الأسلحة. ثم إن أي رئيس جديد على وشك الدخول للبيت الأبيض عليه، من خلال حملته الانتخابية، أن يؤكد بما لا يدع مجالا للشك، توجهه في دعم الصواريخ المضادة للصواريخ الباليسية ABM ونفقات التسلح الباهظة، في مقابل تقليص النفقات ذات المنفعة المدنية. كما هو الشأن بالنسبة إلى المركب العسكري الصناعي لسنة 1969.

بطبيعة الحال، كل عالم اقتصاد كفء يمكنه وضع تصميم لمناهج أخرى تجعل الإنتاج الذي تحث عليه الدولة قادرا على المساهمة في تسيير جيد للاقتصاد، «لكن الواقع الرأسمالي لَأكثر تعقيدا من أقلام وأوراق المخططين». أولا، يتم إلغاء النفقات ذات الإنتاجية الضخمة التي ترصدها الدولة؛ لأنه من وجهة نظر الرأسمالي الفردي فإن من شأن نفقات من هذا النوع أن تسهم في اكتساح مجاله مباشرة من طرف منافس قوي وأكثر ابتكارا على المستوى المادي؛ وبما أنه كذلك يجب محاربته[83].

وعلاوة على ذلك، ففي مجتمع يتباهى بكون «شغف المداخيل والثروة» هو أسمى خير، فإنه من الصعب -وهو أمر هدام بالنسبة إلى الإيديولوجيا السائدة -حشد التأييد الشعبي لصالح استعمال الموارد للمصلحة العامة أو للاستجابة للحاجيات البشرية، كيف ما

(83) كيدرون، الرأسمالية الغربية منذ الحرب. **Western Capitalism since the War**

كانت درجة يأسها. وهذه النقطة يشرحها بوضوح *صامويل دونير*، نائب الرئيس المالي لشركة لينج-تمكو-فاوت[84] حسب ما استشهد به *نوسيتر* حتى يشرح لماذا «عالم ما بعد-الحرب يجب أن يكون معززا بتعليمات عسكرية»: «إنه لشيء أساس لأن جلب المستهلك لنقط البيع يعد دفاعا عن الدار. فهو يعد أهم نداء يرسل للسياسيين ليعملوا على تعديل النظام. فإذا كنت رئيسا واحتجت لعنصر مركزي في الاقتصاد واضطررت لبيع هذا العنصر، فإنك لا تستطيع بيع *هارلم وواتس*، لكن تستطيع بالمقابل بيع بيئة جديدة، وكذا مبدأ الوقاية الذاتية. سوف نرفع من ميزانيات الدفاع ما دام للروس سبق علينا في المستقبل: فالشعب الأمريكي يعي ذلك جيدا».

وبالأسلوب نفسه، «يعي» ضرورة السباق نحو الفضاء المثير للسخرية، والذي يتأثر كثيرا لتكنولوجيات شارع ماديسون؛ فهو يُستعمل، بالإضافة إلى العلوم والتكنولوجيا عموما، «كبديل تجميلي وتحويلي ونظري» في التسلح الإستراتيجي الدائم؛ فهو استمرار للعنصر البشري بوسائل أخرى[85]. إنه من اللائق أن ننعت هذه الدراسات - وحتى «المركب العسكري-الصناعي» بأنها «غير متقنة بما يكفي». ومن المثير للاهتمام، إذن، أن نلاحظ أن أولئك الذين يتلاعبون بالعملية ويستفيدون منها بشكل مباشر هم أقل خجلا بشأن هذه المسألة.

---

(84) LTV aerospace[المترجم]

(85) نيبورغ، باسم العلم.

هناك محللون نجباء - وأحسن نموذج هو ج.ك *كالبرايت*: فهو يرى أن الاهتمام بالنمو وتعظيم الأرباح قد أصبح مجرد واحد من دوافع التدبير والبنية التقنية التي يتم استكمالها، وربما السيطرة عليها من خلال التعرف على احتياجات التنظيم والشركة والتكيف معها؛ وهذه الأخيرة تعمل كوحدة تخطيط أساسية للاقتصاد[86]. ربما يكون هذا صحيحا، لكن عواقب تغيير الحافز قد تكون مع ذلك طفيفة، بما أن الشركة تعتبر وحدة تخطيط موجهة نحو إنتاج السلع الاستهلاكية[87] - والمستهلك هو الدولة الوطنية في الغالب - بدلا من تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتوسيع هيمنتها على الاقتصاد الدولي المنظم.

في معرض خطابه الشهير حول «المركب العسكري-الصناعي»، حذر الرئيس *إيزنهاور* من «احتمال أن يستحوذ التوظيف الفدرالي على الجامعيين في البلد، وأن سلطة المال ومخصصات المشاريع حاضرة على الدوام ويجب أخذها بعين

---

(86) أطروحة رئيسة للدولة الصناعية الجديدة لـ*غالبريث*. يقدم *ريتشارد بارنت* تحليلًا موازيًا في المجال السياسي، مع تحقيقه لدور بيروقراطية الأمن القومي في السياسة الخارجية. انظر مساهمته في لا مزيد من فيتنام؟ وتدخله وثورته (نيويورك: المكتبة الأمريكية الجديدة، 1969). وبدون إنكار أهمية تحليله، من المناسب أنْ نضيف أنَّ أهداف هذه "المنظمة" تتطابق مع أهداف الشركات الكبرى، بشكل عام حتى في المراحل الأولى من الإمبريالية، لم يكن من المعروف أن العلم والمدفع يسبقان الجنيه أو الفرنك أو الدولار، ولا يتبعانه.

(87) وكما يشير *جالبريث*: "السلع هي ما يوفره النظام الصناعي". وهكذا تقوم "إدارة الطلب" بهذه الخدمة؛ "إنها توفر، في المجمل، دعاية لا هوادة فيها نيابة عن السلع بشكل عام". وبالتالي تساعد على "تطوير صنف الرجل الذي تتطلبه أهداف النظام الصناعي - رجل ينفق دخله بشكل موثوق، ويعمل بشكل موثوق؛ لأنه دائمًا في حاجة إليه".

الاعتبار». في الواقع، كانت «الحكومة منذ فترة طويلة «صاحب العمل كملاذ أخير» – المشغل المهيمن في الحقيقة -بالنسبة إلى المهندس، ولا مجال للشك أن العالم سيكون أفضل نموا من دون هذا الجزء الكبير من التكنولوجيا الحديثة، في طور النمو.

لقد تم إدراك الحقائق بوضوح واستنكرها بحق العديد من النقاد الأكفاء. وهكذا يشرح *نايبورغ* في الكتاب المحال إليه في سياق «السباق نحو العلم والتكنولوجيا»: «ضرورة الإبقاء على اقتصاد سليم مدمج في هذه المعادلة وثانويا بالنسبة إليها. إن الخوف من الركود، وعادة الإنفاق الكثير في زمن الحرب، والمصالح الخاصة التي تشمل كل المجموعات، وسياسة تأمين المشاريع المحلية-كلها جوانب مما أصبح سياسة حكومية متعمدة، هدفها الاستثمار في إمبراطورية «البحث والتنمية» كحافز اقتصادي ومشروع أشغال عمومية».

وهو يوضح كيف أصبحت الصفقات العمومية «مخرجا» لتفادي «ركود الاقتصاد المدني»، و«التفاني للعلم في الوقت الحاضر»، و«الإيمان الباطن لدى الشعب بمبدأ الابتكار» تفيد كلها «بوصفها تغطية لظهور الاقتصاد الصناعي»، أو تقديس التسيير في مجال البحث والتنمية وهندسة الأنظمة التي تملك سلطة القرار الاقتصادي العمومي والخاص بشكل لم يسبق له نظير.

على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود، كانت موارد البلاد تحت رحمة الاحتياجات العسكرية، وتم توحيد القوة السياسية

والاقتصادية خلف الأولويات الدفاعية. إن بقاء أساطير الشركة الخاصة يبعد عمالقة الصناعة من المراقبة الاجتماعية، فيشوهون بذلك القراءة الوطنية للوقائع في البلد وفي الخارج، ثم يخفون الإيقاع المتزايد لانصهار الشركات والتمركز الاقتصادي؛ وبهذا يحمون الوضع شبه العام للمصالح الخاصة الضيقة. إضافة إلى المطالبات الأمنية والمكانة الوطنية والازدهار، فإن مفهوم العلم المقدس قد تم الترحيب بها بديلًا بالإجماع، أو ذريعةً للتخفيف، يهدف تأجيل وصرف النظر عن الانقسامات المتزايدة في المجتمع الأمريكي.... إن السباق نحو العلم والتكنولوجيا قد فتح الباب أمام التحكم كبديل يمهد للإبقاء على الدخل الفردي دون الرفع من الثروات المدنية، مما يفاقم من اللامساواة في بنية القدرة الشرائية التي تراقب بدورها وتنظم الموارد الوطنية.

في تحليله لهذه التطورات، وفي إدانته المتقدة لطابعها المنحرف واللاإنساني، يتصرف *نيبورغ* وفقا لأسمى أعراف المثقف النقدي. ومع ذلك فهو غير واقعي عندما يقترح أن البيروقراطيين المستنيرين –*آل* ماكنامرا على سبيل المثال –يمكنهم استخدام سلطة الحكومة الفدرالية التي لا يمكن إنكارها لتحسين الوضع بشكل جوهري من خلال العمل من الداخل؛ تماما كما يعتقد العلماء، الذين يخشون بحق كارثة نووية، بأن محاضرات فردية موجهة للبيروقراطيين الحكوميين حول عبثية السباق نحو التسلح والفضاء سوف تنجح في تغيير الأولويات الوطنية. وبالمِثل، قد يكون صحيحا وبشكل مجرد أن «تقنيات تحفيز وتحقيق استقرار الاقتصاد هي ببساطة

أدوات إدارية محايدة، قادرة على تحقيق توزيع شبه عادل للدخل القومي وتحسين الوضع النسبي للتفاوض لدى النقابات أو المشغلين، وكذلك رفع أو تقليص أهمية القطاع العمومي في الاقتصاد»[88]. لكن في العالم الواقعي، كما يؤكد الكاتب على ذلك، هذه «الأدوات الإدارية المحايدة»، يتم تطبيقها «في إطار إجماع تتعين حدوده من خلال عالم الأعمال». إن الإصلاحات الضريبية في «الاقتصاد الجديد» يستفيد منها الأغنياء[89]. يتضح أن التجديد الحضري، ومكافحة الفقر والنفقات المرصودة للعلوم والتربية كان إلى حد كبير بمثابة دعم للأثرياء الذين يتمتعون بالامتيازات فعلا.

ثمة طرائق عديدة تجعل المثقف الواعي بهذه الحقائق يأمل في تغييرها. ربما يحاول مثلا «إضفاء الطابع الإنساني» على النخبة «القائمة على الجدارة»، أو أرباب العمل، أو البيروقراطيين الحكوميين المتحالفين معهم بشكل وثيق؛ وهي خطة بدت معقولة في نظر العديد من العلماء والمتخصصين في العلوم الاجتماعية. وقد

---

(88) ليكاخمان، *عصر كينز*. **Age of Keynes**.

(89) "مثل الحصاد الضريبي في عام 1964، فإن الكثير من التحسينات في عام 1965 سوف تحققها الشركات المزدهرة والأفراد الأثرياء" (ليكاخمان، عصر كينز). كثيرا ما يتم التغاضي عن الطابع التراجعي للبنية الضريبية الأمريكية. انظر غابرييل كولكو، *الثروة والسلطة في أمريكا*: تحليل الطبقة الاجتماعية وتوزيع الدخل (نيويورك: برايجر، 1962). ويشير التقرير الحالي لمجلس المستشارين الاقتصاديين إلى الكونغرس إلى أنه: "كحصة من الدخل، تدفع الأسر التي تنتمي إلى الطبقات الدنيا ضرائب أعلى مقارنة بالأسر التي يتراوح دخلها بين 6000 دولار و15000 دولار. وهذا يعكس العبء الضريبي الثقيل على الأسر ذات الدخل المنخفض من الضرائب الحكومية والمحلية. . . . تساهم الضرائب الفيدرالية أيضًا في هذا العبء من خلال ضريبة رواتب الضمان الاجتماعي. لقد تمت مناقشة وسائل تجنب الضرائب في الفئات الأعلى بشكل مطول، وكان بدل استنفاد النفط مجرد مثال هو الأكثر شهرة.

يساهم في تشكيل حزب سياسي إصلاحي جديد أو أعيد إحياؤه، يعمل ضمن إطار السياسة التقليدية[90]. وقد يحاول التحالفَ مع حركة جماهيرية ملتزمة، «للمساعدة في خلق» تغيير اجتماعي جذري. يمكنه أن يتصرف كفرد في مقاومة المطالب المفروضة عليه، أو الإغراءات المقدمة له من قبل المجتمع الذي يمنحه الامتياز والثراء إذا قبل الحدود التي «حددها مجتمعُ الأعمال» والمثقفون التقنيون المتحالفون معه. وربما يحاول تنظيم مقاومة واسعة النطاق من قبل المثقفون التقنيين ضد الكابوس الذي يساهمون في خلقه، وإيجاد طرائق يمكن من خلالها توظيف مهاراتهم لغايات اجتماعية بناءة، ربما بالتعاون مع حركة شعبية تبحث عن أشكال اجتماعية جديدة.

إن أهمية العمل الجماعي - الواضحة في حد ذاتها - تصبح أكثر وضوحا عندما يتم التطرق للمسألة بعبارات عمومية. في مجتمع يتكون من أفراد منعزلين ومتنافسين، هناك فرص قليلة لاتخاذ إجراءات فعالة ضد المؤسسات القمعية أو القوى الاجتماعية عميقة الجذور. لقد تم التركيز على هذه النقطة في سياق مختلف ولكن ذي صلة ببعض الملاحظات وثيقة الصلة التي أبداها *كالبرايت* حول تدبير الطلب؛ وهو يلاحظ ما يلي:

---

(90) للحصول على تحليل منطقي، انظر مايكل هارينجتون، *نحو يسار ديمقراطي* **Toward a Democratic Left** (نيويورك: ماكميلان، 1968). انظر أيضًا المراجعة التي كتبها كريستوفر لاش في مجلة نيويورك ريفيو أوف بوكس، 11 يوليو 1968.

هو من جميع النواحي ترتيب دقيق بشكل مثير للإعجاب في التصميم الاجتماعي. إنه لا يشتغل على الفرد بل على الكتلة. يمكن لأي فرد أن يتهرب من نفوذه. والحالة هاته، لا يوجد أي إثبات عن إكراه فردي في شراء أي منتوج. ولكل من يعارضون ذلك يوجد رد بسيط: أنتم أحرار في الانصراف! ورغم ذلك ثمة خطورة طفيفة بأن يفرض عدد كاف من الأشخاص فرديتهم يوما للإساءة لسلوك الجماهير[91].

إن التهديد الحقيقي الذي تطرحه المقاومة المنظمة في السنوات الأخيرة يهم «تدبير سلوك الجماهير». تتوفر ظروف لا يمكن أن تفرض فيها الفردية إلا إذا توفر الاستعداد للعمل جماعة. سيتغلب حينها على التقطيع الاجتماعي الذي يمنعه من التعرف على مصالحه الحقيقية وتعلم كيفية الدفاع عنها. من الممكن جدا أن يتحمل المجتمع أفرادا «يتعاقدون مع الخارج»، ولكن فقط بقدر ما لا ينظمون أنفسهم للقيام بذلك بشكل جماعي، بقدر ما يضعف «إدارة السلوك الجماهيري» التي تعد خاصية حاسمة في مجتمع مصمم تبعا للنموذج الذي يروق للتكنوقراط الليبراليين (قارن ملاحظات *ماكنامرا* المذكورة أعلاه)، أو للمركزيين المتطرفين الذين كان الإيديولوجيون البلاشفة أبرز الأمثلة عليهم.

يتم تنفيذ مهام مثل تلك المقترحة أعلاه بطرائق متواضعة لكنها مهمة – على سبيل المثال من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

(91) هارينجتون، *نحو يسار ديمقراطي*.

المبتدئين، الذين شكلوا لجنة الباحثين الآسيويين المعنيين لمحاولة إعادة بناء الدراسات الآسيوية على أساس أكثر موضوعية وأكثر إنسانية. وهكذا يتم التطرق لإحدى قواعد الإيديولوجيا العدوانية التي تساند التوجه الوطني لصالح القمع والتدبير الاجتماعي على المستوى الدولي وفي نهاية المطاف للتدمير، إما عن طريق مجموعات علمية أو مهندسين بدأوا للتو في تنظيم أنفسهم لمواجهة احتياجات المركب – الصناعي العسكري – الأكاديمي؛ وهو تطور ينطوي على قدرات عالية، أو من قبل أولئك الذين يدركون أن التدريس والبحث الجامعي مشروطان إلى حد كبير بمتطلبات المتميزين، ويسعون إلى بناء برامج بديلة للدراسة والعمل والبحث والتدريس التي ستكون أكثر إقناعا على الصعيدين الفكري والأخلاقي. سيُغير طابع الجامعة ليس من خلال تغيير هياكلها الرسمية – وهي مسألة نسبيا لا معنى لها – لكن ما يفعله حقا الطلبة والأساتذةُ الجامعيون سيوجه حياة من يمرون بها؛ أو خارج الجامعة مِن مَن يقاومون آلة الحرب مباشرة، أو يشتغلون على تشكيل مؤسسات اجتماعية بديلة تستطيع إلى أجل ما أن تُستعمل كخلايا في مجتمع مختلف؛ أو مَن يحاولون تنظيم أنفسهم والتعلم في جماعات ومعامل؛ أو مَن يحاولون بناء حركة سياسية ستدمج كل هذه الجهود على المستوى الوطني وحتى الدولي.

وهنا يمكن ذكر أمثلة أخرى، ولا أرى سببا لوجود صراع بين كل هذه الجهود. كما لا نستطيع معرفة من منها سوف ينجح ولا إلى أي مدى يمكنهم التقدم ولا كيف ستعمل التجربة على جعلهم

يتطورون، أو بالتفصيل، أي نظرة لمجتمع جديد سترى النور انطلاقا من فكر أو عمل موجهين لتحقيق هذه الأهداف. وبوسعنا أن نتكهن أن التوجهات النخبوية والسلطوية التي يميل إليها المثقفون ستعمل على تقويض هذه الجهود، اللهم إن تمت مكافحتها بقوة. كما يمكننا التكهن أن المشاركة الواسعة في التخطيط واتخاذ القرار وإعادة بناء المؤسسات الاجتماعية وحدها - «إن الحياة السياسية النشطة، الحرة والقوية للجماهير الشعبية الواسعة» - سوف تخلق «تحولا روحانيا لدى الجماهير»، والذي يعتبر شرطا قبليا لأي تقدم في التطور الاجتماعي، والذي سيمكن من حل العديد من المشاكل المرتبطة بإعادة تأهيل المجتمع بطريقة لائقة وإنسانية. ويمكننا التكهن أيضا أنه إذا أصبحت هذه الجهود فعالة وعلى نطاق واسع فإنها ستصطدم بالقمع والقوة. وسواء كان بمقدورهم الصمود أمام مثل هذه القوة أم لا، سيتوقف ذلك على ما سيتحلون به من قوة وتلاحم، في إطار حركة عامة مندمجة، مستفيدة من قاعدة شعبية متينة في مختلف الشرائح الاجتماعية، ومسنودة من أشخاص يترجمون على أرض الواقع مُثُلَهُم وآمالهم بفضل هذه الحركة والأشكال الاجتماعية التي يحاولون تحقيقها.

لقد كان من المسلم به دائما لدى المفكرين المتطرفين وبحق، أن من شأن العمل السياسي الفعال الذي يهدد المصالح الاجتماعية المكرسة سيؤدي إلى «المواجهة» والقمع. إنه علامة لإفلاس فكري، إذن، حين يبحث اليسار عن بناء «المواجهات»؛ وهنا يظهر جليا أن الجهود التي تروم تنظيم حركة اجتماعية مؤثرة قد فشلت. فالضجر

والخوف من الفظاعات الواضحة قد تدفع شخصا ما إلى البحث عن مواجهة مباشرة مع السلطة. وقد يكون لذلك أهمية بالغة بإحدى طريقتين: من خلال تشكيل تهديد لمصالح أولئك الذين ينفذون سياسات محددة؛ أو من خلال لفت انتباه وعي الآخرين إلى حقيقة من السهل جدا نسيانها. لكن البحث عن المواجهات قد يشكل أيضا نوعا من الرضا الذاتي، قد يعمل على إجهاض حركة تغيير اجتماعي؛ وبالتالي الحكم عليه بعدم الجدوى والهلاك. إنه لربما شيء حتمي أن أية مواجهة وليدة سياسات فعالة، لكن مَن يضفي على خطابه البلاغي طابع الجدية سيعمل على تأخير المواجهة حتى يأمل في الخروج منها ناجحا، إما بالمعنى الضيق المشار إليه أعلاه أو بالمعنى الأكثر أهمية؛ وهو جلب تغييرات أساسية في المؤسسات. من الأمور المرفوضة بشكل خاص فكرة رسم خطة للمواجهات من شأنها التلاعب بالمشاركين اللاإراديين لكي يتقبلوا وجهة نظر لا تنبثق من تجربة مؤثرة ومن فهم واقعي. ليس فقط شهادة حول عدم جدوى السياسة، ولكن أيضا، وبالتحديد، لأن الأمر يتعلق بإستراتيجية خداع وقمع، إستراتيجية ملائمة فقط لحركة تهدف الحفاظ على شكل تنظيم نخبوي وسلطوي.

أما الخطر المعاكس فهو «الاستقطاب»، وهو مرة أخرى مشكلة حقيقية. بل وحتى البرنامج الأكثر تطرفا لا تستطيع تفادي هذا الخطر. تمعنوا جيدا في فكرة المجالس العمالية: لقد أفضت محاولات التنفيذ، ليس لشكل جذري جديد في التدبير من المنتجين، ولكن إلى

إدارة برامج اجتماعية أو حتى تحسين انضباط المصنع[92]. وقد اعترف بهذه الإمكانية أولئك الذين يهتمون «بالتدبير الصناعي» الأكثر فعالية باعتباره مكسبا محتملا، من وجهة نظرهم، بشأن تنظيم المجلس. وهكذا كتب *جون تي. دنلوب* في مقدمته لدراسة *شتورمال*، وهو اقتصادي من جامعة هارفارد حاز على سمعة كبيرة في مجال التحكيم الصناعي:

هناك اهتمام كبير على مستوى الشركة، وأيضا فيما يخص العلاقات بين العامل ومشغله وممثل العمال، في كل من الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو. تهتم الحكومات والمسيرون والتنظيمات النقابية في العالم بأسره بالوسائل الكفيلة بتحسين الأداء والجهود المبذولة؛ إنهم يستكشفون طرائق جديدة لتدريب القوى العاملة والإشراف عليها، كما يسعون إلى اتخاذ إجراءات جديدة لتطوير الانضباط وتسوية الشكاوى أو تبديد الاحتجاجات. إنَّ تعدد التجارب المكتسبة بالتعاون مع مجالس الشركات يشهد على مدى المصلحة العامة بالنسبة إلى الذين يصيغون أو يعدلون العلاقات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية.

---

(92) انظر المساهمة في منشورات بريسيلا لونج، *اليسار الجديد* **The New Left** (بوسطن: بورتر سارجنت، 1970) بقلم *بول ماتيك*. للحصول على دراسة استقصائية إعلامية، منحازة بشدة ضد الآمال الراديكالية، انظر أدولف ستورمثال، *مجالس العمال*: دراسة تنظيم مكان العمل على جانبي ستارة ثيرون (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 1964).

إن ما يمكن قوله بشأن مجالس العمال هو صحيح، من باب أولى، عن أي محاولة أخرى لإعادة البناء الجذري للمؤسسات القائمة. في الواقع، جادل البعض بأن الماركسية باعتبارها حركة اجتماعية، عملت في المقام الأول على «إضفاء الطابع الاجتماعي» على البروليتارية ودمجها بشكل أكثر فعالية في المجتمع الصناعي[93]. أولئك الذين يعارضون الخطة فقط على أساس إمكانية (بل وحتى احتمالية) الاستقطاب فقط، إشارة إلى أنهم يعارضون كل ما يمكن تخيله.

وإلى حد غير مسبوق، أصبحت الجامعة مكان تجمع المثقفين والنخبة التقنية، تجلب ليس فقط العلماء والجامعيين، ولكن أيضا الكتابَ والفنانين والمناضلين السياسيين. يمكن مناقشة الأسباب والنتائج، لكن الحقيقة واضحة إلى حد ما. وقد أعرب بيان *بورت هورون* الصادر عن «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي»[94] عن أمله في أن تصبح الجامعة «قاعدة ووكالة محتملة في حركة التغيير الاجتماعي»، من خلال السماح «للحياة السياسية أن تكون مكملا

---

(93) انظر على سبيل المثال آدم أولام، *الثورة غير المكتملة* **The Unfinished Revolution** (نيويورك: راندوم هاوس، 1960). ويقترح أن "النمو القوي للرأسمالية يساعد على نمو الاشتراكية الماركسية بين العمال؛ لكن، أيضًا، يمكن أن يكون محو الماركسية السريع للمشاعر النقابية والفوضوية بين العمال عاملًا مساهمًا في ازدهار تطور الرأسمالية! لقد استوعب العامل الدرس الماركسي: فهو يعمل بكفاءة أكبر لأنه يقبل حتمية العمل الصناعي وتوابعه؛ إن عداءه الطبقي لا يجد تعبيرًا عنه في تخريب النظام الصناعي والسياسي الذي يتوقع أن يرثه. باختصار، يمكن للحركة الثورية أن تساهم، في ضرب المعارضة لأهدافها؛ في خلق "جنس من العمال الصبورين والمنضبطين"". (أولام، نقلا عن آرثر ريدفورد)

(94) SDS –Students for a Democratic Society[المترجم]

للحياة الأكاديمية، وأن تمنح للعمل نور العقل». كما يمكنها أن تساهم في بروز يسار حقيقي جديد، سيكون «يسارا يتمتع بمهارات فكرية حقيقية، ملتزما بالتشاور والاستقامة والتمعن كوسائل للعمل»[95]. يعتبر الكثير ممن ينتسبون لليسار الجديد أن هذه الأفكار تنتمي «لماضيهم الليبرالي»، وأنه يجب التخلي عنها على ضوء الوعي الجديد الذي انبثق منذ ذلك الحين. لكنني لا أتفق مع هذا الحكم؛ فاليسار يحتاج بشدة إلى فهم المجتمع الحالي واتجاهاته على المدى البعيد، إمكانيات الأشكال البديلة في التنظيم الاجتماعي وتحليل مدروس حول كيفية حدوث تغيير اجتماعي. وقد يساهم البحث الموضوعي في فهم ذلك أكثر. لكن، لا نعلم علم اليقين بأن الجامعات ستسمح ببحث اجتماعي نزيه على نطاق واسع، بحث، كما نعرف جميعنا، سيفضي إلى نتائج جذرية إذا لم تُدَبر بشكل جدي، منفتح ومستقل. لا نعرف ذلك لأن المحاولة قد تمت بالكاد. أما العقبات الرئيسة حتى الآن فهي رفض الطلبة للعمل الجاد المطلوب، وخشية الأساتذة عموما من أن يتم تهديد هيئتهم النقابية. ربما يكون ملائما، رغم كونه مجانبا للصواب، أن المشكلة تكمن حتى الآن، في تردد المسيرين في تقبل هذه المحاولات. قد نلحظ حالات قمع، وهي مؤسفة، لكنها لا تشكل جوهر المشكلة. أعتقد أن بعض الأوهام قد خيمت على الحركة بهذا الشأن.

---

(95) أعيد طبع أجزاء من هذا البيان في دار النشر ميتشل كوهين ودينيس هيل، *اليسار الطالب الجديد*: مختارات، الطبعة الثانية. **The New Student Left** (بوسطن: مطبعة بيكون، 1967).

لنعتبر على سبيل المثال برهان مناضل مطلع، مفاده أن هدف الحركة الجامعية يجب أن يكون بناء «كفاحات مناهضة للإمبريالية تصبح من خلالها الإدارة الجامعية عدوا واضحا»[96]؛ وهذا أمر سهل للغاية. في الواقع، مهما كان الهيكل التنظيمي الذي يظهره، فإن الجامعات – على الأقل جامعات النخبة – هي مؤسسات لا مركزية نسبيا، تُتَخذ فيها القرارات من لدن هيئة التدريس عادة على مستوى أقسام الشعب. ولن تكون هذه الأحكام مناسبة إلا عندما تُمنع محاولة جادة ومصممة على خلق بدائل داخل الجامعة، بقرار إداري (أو بعد تدخل المجلس الإداري). تظل هذه الحالات في الوقت الراهن مجرد استثناءات. لقد ظل المشكل الأكبر، كما وضحنا ذلك، هو عدم القدرة على بدء محاولة جادة. إن اكتشاف الحظر الذي يطال أية محاولة لا يشكل عنصر مفاجئة، رغم كوني أميل إلى التكهن بأن الكلية ستثبت أنها ستشكل عائقا أكثر من الأمناء والإدارة. وها هي ذي حالة حيث يمكن للمواجهات أن تعود للوجود بعد فعل متميز وذي فعالية، ينبني على مبادئ لا يجب تتبعها والبحث عنها ولا بالضرورة تفاديها في الوقت المناسب.

لنذكر حالة واحدة فقط؛ إذا كانت محاولة تنظيم العلماء لاكتشاف بدائل متميزة للإفساد الذي تتعرض له موادهم تتكلل بالنجاح، فمن المعقول افتراض أن هذا العمل سيصبح «تواطؤا غير

(96) ملاحظات اليسار الجديدة، 11 ديسمبر 1968. من الصعب بالنسبة إليَّ أن أصدق أن المؤلف، الذي يعرف جامعة هارفارد جيدًا، يفكر حقًا في *ناثان بوسي* بوصفه ممثلا للإمبريالية في حرم جامعة هارفارد.

شرعي»، وبالضبط لأنها تهدد «صحة البشرية والدولة» تبعا للطريقة المشار إليها أعلاه. إن منظمي حركة كهذه سيجدون أنفسهم في مواجهة ضرورة المقاومة. يتعين عليهم ابتكار أشكال عملية لمحاربة القمع، إذا ما هددت سياستهم، في الواقع، القوى الاجتماعية الراسخة إلى الحد الذي يتم فيه ممارسة القمع.

إن الفرص المتاحة للمثقفين في المشاركة حركة تغيير اجتماعي حقيقي متعددة ومتنوعة، وأعتقد أن بعض المبادئ العامة واضحة. يجب أن يكونوا على استعداد لمواجهة الوقائع والكف عن التخطيط لأوهام مريحة[97]. يتعين عليهم أن يستعدوا للشروع في عمل فكري صعب وجدي؛ وهو المطلوب حتى يفضي للمساهمة في الفهم. وعليهم أن يقاوموا إغراء الالتحاق بنخبة القمع، كما يجب عليهم إرساء قواعد سياسة جماهيرية ستعمل على صد – وفي النهاية ستراقب ثم تعوض –التوجهات القوية نحو التمركز والتسلط المتجذرين عميقا، لكن يمكن تجنبها. يتعين عليهم أن يكونوا على استعداد لمواجهة القمع والعمل على الدفاع عن القيم التي يجهرون بها. في مجتمع صناعي متقدم، تتوفر إمكانيات عديدة للمشاركة الشعبية النشطة في مراقبة المؤسسات الرئيسية وإعادة بناء الحياة الاجتماعية. ولا يبدو أن حكم الجدارة التكنوقراطية، المتحالفة أو الخاضعة لنخبة الشركات، أمر لا مفر منه رغم أنه ليس مستبعدا.

---

(97) ولنتذكر هنا وصف جورج *أورويل* الدقيق المؤلم: "إن الفكر السياسي، اليساري بشكل خاص، هو نوع من الخيال الاستمناني؛ حيث لا يكون لعالم الحقيقة أية أهمية".

إن فهمنا للأشياء ضيق للغاية، حتى إنه لا يمكن إعطاء أية توقعات أكثر من الحد الأدنى من المصداقية. وإلى حد ما، يمكننا أن نصنع المستقبل بدلا من مجرد مراقبة تدفق الأحداث. واعتبارا لهذه التحديات، سيكون من الإجرام ترك إمكانات حقيقية تمر دون استكشافها.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الفصل الثاني

استثناء للقواعد[98]

متى يكون اللجوء إلى العنف مُبَرَّرًا في الشؤون الدولية؟ ما هي الأفعال المشروعة في إدارة الحرب؟ تثير هذه الأسئلة إشكالات صعبة تتعلق بالحكم الأخلاقي والتحليل التاريخي. يلح *مايكل واتلزر*[99]، وهو على حق تماما، على أنه بعيدا عن مجرد «وصف الأحكام والمبررات التي يطرحها الناس عادة، بوسعنا تحليل الإقرارات الأخلاقية والبحث عما يجعلها متناسقة؛ ومن ثم فضح المبادئ التي تعكسها». وهدفه في ذلك هو تطوير مفهوم معين «لعالمنا الأخلاقي»، وفي الوقت نفسه استخلاص أحكام معينة منه حول وقائع تاريخية ومعايير عملية لحل المعضلات المستقبلية.

هناك معتقدات معينة حول هذه الأمور، منتشرة على نطاق واسع لدرجة أنها تستحق يطلق عليها «المعيارية». فيما يخص مسألة اللجوء إلى العنف، فالمبدأ المعياري يعتبر أن للعنف مبرراته في حالة

---

(98) *من "استثناء للقواعد"، **An Exception to the Rules** تحقيق، 17 أبريل 1978. مراجعة لمايكل والتزر، الحروب العادلة وغير العادلة (نيويورك: الكتب الأساسية، 1977).

(99) فيلسوف أمريكي ولد سنة 1935، اشتغل مُنظِّرًا للمجتمع حول قضايا السياسة والأخلاق والعدالة. من أعماله *الحروب العادلة وغير العادلة* (1977). [المترجم]

الدفاع عن النفس أو كرد عن هجوم عسكري وشيك؛ وهو ما يفسر، حسب تعبير *دانييل فيبستير* في قضية كارولين التي يقتبسها *واتلزر*: «فورية وشاقة ولا تترك أي خيار للوسائل ولا وقت للتداول». هذا الجزء من المبدأ المعياري يصفه *والتزر* بعبارة «النموذج القانوني». فيما يخص استعمال القوة، فالجزء الآخر من المبدأ المعياري يصفه «باتفاقية الحرب» التي تتضمن مبادئ، نذكر منها على سبيل المثال أنه لا يجب اغتيال السجناء، وألا يُستهدف المدنيون بهجمات مباشرة.

ينص المبدأ المعياري الذي تم تدوينه باتفاقيات دولية، على أن اللجوء إلى الحرب والوسائل المستعملة في الحرب تقع ضمن نطاق الخطاب الأخلاقي. لقد جرت مناقشات معمقة في سياق حرب الفيتنام، وهو الصراع الذي أثار قلق *والتزر*. ورغم أن المبدأ المعياري يُنْتَهَك بانتظام، إلا أنه يظل مجهودا مهما لتقييمه وصقله.

يرى *والتزر* أن النموذج القانوني مُقَيد للغاية في بعض النواحي، لكن في نواحٍ أخرى فإنه يشرحه بطريقة صارمة كما يفعل في موضوع اتفاقية الحرب. يَعْتبر *والتزر* أن الجهود المناهضة للمحور في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية «كنموذج.... لصراع له ما يبرره»؛ وهو يعتقد أن النازية «تتموقع في الحدود القصوى لما هو مطلوب، إلى درجة نخاطر معها في جعل الخوف والرعب مشتركا بيننا». ومع ذلك فهو يشجب قرار *تشرشل* القاضي باستغلال مياه النرويج المحايدة من أجل منع نقل شحنات

معدنية نحو ألمانيا النازية؛ لكونه غير شرعي تبعا للنموذج القانوني؛ كما يعتبر أن القصف الإرهابي للمدن الألمانية انتهاك خطير لاتفاقية الحرب. إنه يشرح المبدأ المعياري بدقة من خلال هذه الأمثلة، حتى في الحالات القصوى للكفاح ضد النازية.

ويشير *والتزر* أنه من المستحيل، ضمن حدود دراسته، تقديم دليل تاريخي مفصل، لكن بالنسبة إلي على الأقل، تبدو الاستنتاجات الواردة أعلاه معقولة. علاوة على ذلك، فإن *والتزر* محق حين يضع الأفكار المقبولة على نطاق واسع موضع السؤال، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتفجيرات الإرهابية. يكفي التذكير بالخلل الأخلاقي الأساسي بمحكمة نورمبرغ الذي كشفته بوضوح ملاحظات *تلفورد تايلور* في نورمبرغ والفيتنام، ومفادها أنه: «لا وجود لأية قاعدة بالنسبة إلى الاتهامات بالإجرام في حق الزعماء الألمان أو اليابانيين» فيما يخص القصف الجوي؛ لأن «كلا الطرفين لعبا دورا في ذلك»؛ في لعبة التدمير الحضري الرهيبة -أما الحلفاء فقد عرفوا نجاحا باهرا. يتضح أن التعريف العملي «لجريمة حرب» هو النشاط الإجرامي الذي يصبح فيه الأعداء المنهزمون هم المتهمون وليسوا المنتصرين. وسرعان ما ظهرت نتائج هذا الوضع الأخلاقي في كوريا والفيتنام. سيكون من السذاجة افتراض أن نقدا أخلاقيا جديا كان سيمنع ظهور أفعال إجرامية جديدة من النوع المسموح به (أو الذي يتم تجاهله) في مبادئ نورمبرغ. ومع ذلك فإن المثال يوضح مدى جدية المشروع الذي يتجند له *والتزر*.

وحتى أعمق المبررات للمبدأ المعياري ستكون ذات أهمية محدودة بما أنه مقبول على أية حال بشكل أوسع مبدئيا، بل وحتى ممارسة. تكمن إذن الأهمية الكبرى لدراسة *والتزر* في التعديلات والتحسينات التي يقترحها، وكذا في تفسيره المقيد لاتفاقية الحرب. وبما أن عبء التبرير يقع على عاتق أولئك الذين يستخدمون القوة، فإن الجزء الأكثر أهمية يكمن في تلك الانحرافات عن مبدأ المعيار التي تدعو دراسته إلى التخفيف من حدتها. وتتعلق هذه بالنموذج القانوني للاستخدام المبرر للقوة.

يقترح *والتزر* أربعة تعديلات توسع نطاق النموذج القانوني. ثلاثة من هذه المراجعات تأخذ هذا الشكل: يمكن اجتياح الدول وإعلان الحروب بشكل عادل حتى يتسنى الوقوف بجانب الحركات الانفصالية (فقط عندما يبرهنون على قدرتهم التمثيلية)؛ لأجل خلق توازن في التدخلات المسبقة للقوى الأخرى، وكذلك مد يد المساعدة للشعوب المهددة بالتقتيل. تُناقش هذه التمديدات تحت ركن «التدخل الإنساني». يؤكد *والتزر* أن الأمثلة الواضحة لما نسميه «تدخل إنساني» نادرة جدا. في الواقع، لم أعثر على أية حالة، لكن فقط حالات مختلطة يبدو فيها الدافع الإنساني واحدا من بين دوافع عديدة. يستشهد بالغزو الهندي لبنغلاديش كمثال محتمل (المثال الوحيد الذي تم الاستشهاد به)؛ لأن «الأمر يتعلق بعملية إنقاذ محددة المعالم بدقة متناهية». ثم إن القوات الهندية «دخل وتخرج من البلد.... بسرعة».

بقي إذن أن نفتحص الاقتراح الجدي الذي يهدف إلى تخفيف القيود المفروضة على المبدأ المعياري؛ وبالتالي في هذه الحالة الحاسمة يكمن فقط ما هو أساس في نظرية *والتزر*. إنها بالفعل حالة «الضربات الاستباقية». يتقبل *والتزر* «الضرورة الأخلاقية لرفض كل هجمة كان سيكون لها طابع استباقي فقط، والتي لن تنتظر ولن ترد على الأفعال الإرادية للخصم». (وهذا ما يفسر شجب استغلال مياه النرويج). لكنه يرى أن نظرية *كارولين* ضيقة النطاق. يقترح أن الضربات الاستباقية لها ما يبررها عندما تكون هناك «نية واضحة للإيذاء، ودرجة من الاستعداد النشط يجعل من هذه النية خطرا إيجابيا وموقفا عاما؛ حيث يؤدي الانتظار أو القيام بشيء آخر غير القتال إلى تضخيم الخطر إلى حد كبير».

يتم تقديم مثال واحد: الضربة الاستباقية الإسرائيلية التي وقعت في 5 يونيو 1967. يتعلق الأمر، حسب *والتزر* «بحالة واضحة لاستباق شرعي»؛ وهي الحالة الوحيدة التي تم الاستشهاد بها – في هذه المراجعة لألفين وخمسمائة سنة من التاريخ –لتوضيح نقطة مفادها أن للدول حق استخدام القوة العسكرية حتى قبل اللجوء مباشرة إلى القوة العسكرية ضدهم. يؤكد *والتزر* أن إسرائيل كانت «ضحية عدوان» سنة 1967 على الرغم من عدم اتخاذ أي إجراء عسكري ضدها. إضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون لدينا أي شك حول هذه المسألة في هذا المقطع الرائع:

في الكثير من الأحيان، ورغم العوامل الماكرة، يتم تطبيق النظرية بسهولة. يجدر بنا أن نذكر بعض الحالات التي لا تساورنا حولها أية شكوك: العدوان الألماني على بلجيكا سنة 1914، والغزو التيلاني لإثيوبيا، والهجوم الياباني على الصين، والتدخلات الألمانية والإيطالية في إسبانيا، والغزو الروسي لفنلندا، والغزو النازي لتشيكوسلوفاكيا وبولندا والدنمارك وبلجيكا وهولندا، والغزو الروسي للمجر وتشيكوسلوفاكيا، والتحدي المصري لإسرائيل سنة 1967.

إن «التحدي» الذي رفعته مصر ضد إسرائيل هو حالة «عدوان» واضحة على قدم المساواة مع الاستخدام المباشر للقوة المسلحة لدى الحالات الأخرى السابق ذكرها. في رأي *والتزر*، فشل النموذج القانوني؛ لأنه، بالنظر إلى نظرية *كارولين*، لا يتغاضى عن رد فعل إسرائيل على «العدوان».

لنعتبر الآن الميزة الحاسمة في هذه المسألة فيما يخص البرهنة التي يقوم بها *والتزر*. في مراجعة تغطي 2500 عام، يعتبر التحدي المصري لسنة 1967 المثال الوحيد الذي يستشهد به فيما يخص «العدوان» الذي لا يتضمن اللجوء المباشر إلى القوة؛ ومع ذلك فهو ليس مثالا غامضا، بل مثال لا يثير «أي شك». إن الضربة الاستباقية التي وجهتها إسرائيل هي المثال التاريخي الوحيد المستشهد به لتوضيح الحاجة إلى تعديل النموذج القانوني حتى يتسنى السماح «بالتوقعات». علاوة على ذلك، يتعلق الأمر

بالتعديل الوحيد الذي يستهدف أمثلة تاريخية، يفترض أنها غير مبهمة، وهو ما يعني تليين المبدأ المعياري. إن ما يقترحه *والتزر* هنا كما يشير إليه، هو «مراجعة أساسية للنموذج القانوني». لأنه يعني أن العدوان قد يتم ليس فقط في غياب أي هجوم أو غزو عسكري، ولكن في غياب أية نية محتملة لِبَدْء ذاك الهجوم أو ذاك الغزو. واعتبارا للثقل الذي يجسده هذا المثال، فإنه يبدو أن بحثا جديا حول الوقائع التاريخية يفرض نفسه بالتأكيد؛ لكن *والتزر* لم يشرع في هذه الأبحاث. إنه يؤكد ببساطة أن القلق الإسرائيلي «يبدو مثالا على وجه التقريب «لخوف مبرر» – أولا لأن إسرائيل كانت فعلا في خطر..... وثانيا لأن العمليات العسكرية [التي قادها ناصر] لم تخدم أي هدف آخر أكثر محدودية».

لكن جنرالات إسرائيل لهم رأي آخر. أعلن قائد سلاح الجو الإسرائيلي في تلك الفترة أنه:

يقبل الإقرار الذي يفيد بأن لا وجود لتهديد بالتدمير ضد وجود دولة إسرائيل. لكن هذا لا يعني أنه كان بالإمكان التراجع عن قصف المصريين والأردنيين والسوريين. لو لم نفعل ذلك لكانت دولة إسرائيل قد توقفت عن الوجود بالحجم والروح والنوعية التي تجسدها اليوم.... لقد دخلنا حرب الستة أيام لضمان موقع يؤهلنا لندير فيه حيواتنا هنا بما نتمناه دون ضغوط خارجية.

كتب المراسل الإسرائيلي لجريدة لوموند، *آمون كابيليوك*، مستشهدا بتصريحات مؤيدة صدرت عن الجنرال *ماتيتياهو بيليد* والقائد العام السابق للقيادة العامة *حاييم بار-ليف*، «لم يُقَدم أي دليل حقيقي لدحض رأي الجنرالات الثلاثة». وهذا التقييم تؤكده مصادر من الاستعلامات الأمريكية التي لم تقف على أي دليل يفيد بأن مصر كانت تحضر لهجوم، كما اعتقدوا أن إسرائيل ستفوز في الحرب بسهولة بغض النظر عمن سيبدأ الضربة الأولى. وقد أبلغ رئيس هيئة الأركان المشتركة الرئيس الأمريكي في 26 ماي أن بإمكان إسرائيل أن تبقى على أهبة الاستعداد على مدى شهرين دونما مشاكل جدية «من الناحية العسكرية، إذن، لا يبدو أن الوقت ينفد»[100].

إن التبرير الذي قدمه الجنرال *وايزمان* فيما يخص الضربة الاستباقية شبيه بالدليل الذي قدمه *بيتمان-هولفك*، المستشار الألماني، بعد الهجوم على بلجيكا سنة 1914: «كانت فرنسا مستعدة لغزو ما. كان بإمكان فرنسا أن تنتظر، أما نحن فلا. إن عدوانا فرنسيا في جهتنا؛ من الرين الأسفل كان سيكون كارثيا؛ لذا كنا مضطرين لتجاهل الاحتجاجات الشرعية للحكومة البلجيكية...

---

(100) وليام كواندت، *عقد من القرارات*: السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، 1967-1976 **Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976** (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1977).

إن من يتعرض للتهديد مثلنا ويقاتل من أجل أغلى ما يملكه، لا يسعه إلا أن يفكر في طريقة شق طريقه».

يرفض *والتزر* بحق هذا التبرير، مشيرا إلى أن الخيارات غير العسكرية لم تُسْتَبعد كُلها، مستهزئا بالإشارة إلى «أغلى ما يملك» الألمانية التي يعتبرها كما لو تعني «الشرف والمجد» (قارنوا: «الحجم والروح والنوعية» لـ *فايزمان*). يصر *والتزر* على أن «مجرد زيادة القوة لا يمكن أن يكون تفويضا للحرب، ولا حتى بداية التفويض». قد نعثر على اختلافات، بلا أدنى شك وربما اختلافات حاسمة، بين الهجمات الإسرائيلية والأمريكية، أو بين الضربة الإسرائيلية والغزو الروسي لفنلندا – حالة عدوان واضحة، رغم أن الدفاع عن لنينغراد، كما يقر بذلك *والتزر*، ضد أي عدوان ألماني محتمل في المستقبل كان على المحك، وأن غزو روسيا لفنلندا بعد رفضها للتبادل الإقليمي، كان لإنقاذ لينينغراد من المحاصرة عندما هاجم النازيون. لكن ثمة نقطتين تستحقان الذكر: أولا لا يتطرق *والتزر* بشكل جدي للسياق التاريخي ذي الصلة. يتعلق الأمر بإغفال ملحوظ اعتبارا للدور الحاسم للعدوان الإسرائيلي في برهنته، واعتبارا أيضا لإلحاحه على مسألة أن الضربة الإسرائيلية من جهة والهجمات الألمانية والروسية من جهة أخرى، كلها «حالات واضحة» تسقط على جهتين متعارضتين من الانكسار الأخلاقي. وثانيا، من شأن تحليل جدي لحالة 1967 أن يكشف بسرعة أن هناك بالفعل شكوكا وغموضا، عكس ما يدعيه *والتزر*.

يقدم *والتزر* فقط النسخة الإسرائيلية للأحداث التي أدت إلى حرب 1967. إنه يجهل ليس فقط النسخة العربية، بل يجهل أيضا تحاليل المعلقين الذين لا يؤيدون أيا من الطرفين. لا يشير للهجوم الإسرائيلي على قرية السموع الأردنية في نوفمبر 1966 التي خلفت ثمانية عشر قتيلا: «ردود انتقامية» بعد الهجمات الإرهابية التي زُعِمَ أن مصدرها سوريا (أدانتها الأمم المتحدة بما في ذلك الولايات المتحدة)، كما لا يتحدث عن تبادل إطلاق النار في السابع من أبريل سنة 1967، والذي «أفضى إلى تدخل الطائرات الإسرائيلية في البداية، ثم السورية [ثم إلى] ظهور الطائرات الإسرائيلية في محيط دمشق، كما أفضت إلى تحطيم ست طائرات»؛ طائرات سورية دون تسجيل أية خسائر في الجانب الإسرائيلي[101].

إن ما يدعيه *والتزر*، دونما تحفظ، بكون تحركات *عبد الناصر* لم يكن لم تخدم سوى تعريض إسرائيل للخطر، يتعارض بشكل صارخ مع تقييم الكثير من المراقبين الآخرين. يشير *يوست* على سبيل المثال إلى العديد من التصريحات الإسرائيلية التحريضية «التي ربما كانت الشرارة التي أشعلت الطوفان المتراكم منذ زمن بعيد». كما يناقش المشكلة التي واجهها عبد الناصر «لعدم قدرته على التحرك خلال أحداث السموع والسابع من أبريل». يذكر *والتزر* أن مصر طردت قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة من سيناء وغزة،

---

(101) تشارلز دبليو يوست، "الحرب العربية الإسرائيلية"، **The Arab-Israeli War** فورين أفيرز، يناير/كانون الثاني 1968؛ يعتبر *يوست* أن ذلك كان "رفع الستار عن حرب الأيام الستة".

ثم أغلقت مضيق تيتان أمام حركة السفن الإسرائيلية. لكنه نسي أن يذكر أن إسرائيل لم تسمح قط للقوات الأممية من جهة حدودها، كما رفضت طلب الأمين العام للأمم المتحدة بالترخيص لإرساء قواعدهم هناك بعد أن أمرت بإجلاء جزئي للقوات الأممية من أراضيها. (لم تأمر مصر القوات الأممية بمغادرة شرم الشيخ). أما فيما يخص إغلاق مضيق تيران، إذا ما طبقنا الإثبات الذي يراه *والتزر* أنه مناسب في حالة الهجوم الألماني على بلجيكا، فإننا نرى وجود ثمة إمكانيات غير مستكشفة للتسوية السلمية. على سبيل المثال، كان بالإمكان عرض القضية على أنظار محكمة العدل الدولية، كما التمست ذلك مصر منذ 1957. وهذا الاقتراح رفضته إسرائيل على الدوام، ربما لأنها على توافق مع *جون فوستر دول* على «أن موقف إسرائيل فيه نوع من المصداقية، من وجهة نظر القانون الدولي ربما، ومطالبات [العرب]» (رغم كون الولايات المتحدة لا تتفق مع هذا الاستنتاج).

لقد كان *لعبد الناصر* على ما يبدو أسباب مشروعة حتى يساوره القلق عندما سمع *ليفي أشكول*، الوزير الأول الإسرائيلي، يصرح قائلا: «سنضرب في الوقت والمكان والكيفية التي نختارها». أو عندما عَلِمَ أن رئيس المخابرات الإسرائيلية، الجنرال *يارِيف* كان قد صرح للصحافة الدولية قائلا: «أظن أن الرد الوحيد المؤكد والآمن للمشكلة هو القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق وقوية» ضد سوريا. وقد لَمَّح *ناصر* لهذه التصريحات في خطابه ليوم 23 ماي، وذكر فيه عدة تهديدات إسرائيلية ضد سوريا. ومما زاد من

قلقه ربما - وهو أمر مفهوم تماما - هو ذكرى الهجوم الإسرائيلي المفاجئ سنة 1956، في الوقت الذي بذلت فيه مصر جهودا جادة لتخفيف التوتر على الحدود.

إن ملاحظاتي هنا لا تمس إلا ما هو ظاهر في القضية. النقطة المهمة هي أن الوثائق التاريخية أكثر تعقيدا وغموضا مما يدعيه *والتزر*. فالتصريح الذي يفيد أن «تحدي» مصر هو حالة عدوان بسيطة لا تقبل الشك وشبيهة بالغزوات النازية في أوروبا، من الصعب أن يؤخذ على محمل الجد. علاوة على ذلك فهو يجهل آثار العدوان الإسرائيلي. وعلى النقيض من حالة بنغلاديش، لم يغادر الجيش الإسرائيلي، بل استعدت لاستمرار الاحتلال مع نهج سياسة معلنة بوضوح، تهدف إلى احتمال ضم بعض المناطق، والضم الفعلي للقدس الشرقية، ثم برنامج الاستيطان ودمج الأراضي المحتلة - وهو البرنامج الذي في حيز التطبيق رغم الإدانة الدولية بالإجماع.

وقد فر حوالي مائتي ألف من عرب الضفة الغربية أثناء الهجوم الإسرائيلي عام 1967، كما فر نفس العدد تقريبا أو طردوا بالقوة وقت إطلاق النار. بعد أشهر من ذلك، ذكر رئيس أركان الأمم المتحدة الجنرال *أود بيل*: «لقد شجع الإسرائيليون رحيلهم بوسائل متعددة، تماما كما فعلوا سنة 1948». ويضيف في شهر نوفمبر الموالي: «لا يوجد أدنى شك في أن آلاف العرب قد فروا في تلك الفترة عبر الأردن في اتجاه الضفة الغربية، رغم عدم توفر أي دليل دقيق حول الطرق المستعملة لتأمين مغادرتهم». وهكذا تم «تحرير»

الأرض من عدد كبير من ساكنتها. ثم أرسى الإسرائيليون في المناطق المحتلة نظاما عسكريا يختلف عن الأنظمة الأخرى من نفس الصنف، كما تتغنى بذلك على وجه الخصوص الصحافة الداعمة في الولايات الأمريكية؛ حيث يحظى فيها هذا النظام بمكانة مميزة. تبدو هذه التطورات اللاحقة ذات صلة في تقييم الهجوم الإسرائيلي؛ لأن *والتزر* قد يرى بالتأكيد تطابق تطورات مماثلة في حالات أخرى يذكرها.

أركز الآن على هذا المثال بالذات بسبب دوره الحاسم في بنية عروض *والتزر* عن «عالمه الأخلاقي». بعد أن تمت إزاحة هذه الحالة، لم يعد *لوالتزر* أي مثال تاريخي مادي يشير إلى الفوارق التي يوصي بها بالنسبة إلى النموذج القانوني، هي أكثر من مجرد فوارق أكاديمية. يعني أنها تغطي وقائع تاريخية حقيقية؛ وهذا لا يعني أن النقاش لا يجدي نفعا؛ بل حتى نقاشا مجردا وخالصا لهذه المسائل تحظى ببعض الاهتمام. لكن ليس لدينا أي «دليل أخلاقي معزز بأمثلة تاريخية» كما يشير إلى ذلك العنوان الفرعي للكتاب، على الأقل في الحالة الحاسمة المتمثلة في تخفيف القيود المفروضة على المبادئ المعيارية. بل يتعلق الأمر بدلا من ذلك بتأكيد أخلاقي لا علاقة له بحالات تاريخية واضحة.

إن تحليل *والتزر* حول «الرد الانتقامي في زمن السلم» قد يتم شرحه كما لو كان يقتضي تخفيفا للقيود المفروضة على المبدأ المعياري. فهو يؤكد أن «الردود الانتقامية تتبعها عقوبات واضحة في ممارسة

الأمم، وأما المبرر (الأخلاقي) لهذه الممارسة فيبدو أنه قوي أكثر من أي وقت مضى». يبدو أن الدليل الأخلاقي الذي يقدمه ضعيف؛ فذلك يتعدى حدود التأكيد بقليل. إن المثال الوحيد الذي يقدمه فيما يخص «الردود الشرعية» يخص من جديد إسرائيل: وهذه المرة يتعلق الأمر بالغارة الإسرائيلية لسنة 1948على مطار بيروت، والتي انتهت بتدمير ثلاث عشرة طائرة مدنية كرد على الهجوم الذي نُفذ ضد طائرة إسرائيلية في أثينا. في الواقع، لم تكن للردود الانتقامية أية فاعلية؛ بل «أثارت تعاطفا واسعا لدى فلسطينيي لبنان وجعلت أنشطتهم أكثر عنفا»[102] كما كان منتظرا. كان بإمكان *والتزر* أن يعزز قوله من خلال استخلاص بعض الاستنتاجات الطبيعية من موقفه: على سبيل المثال، سيكون مناسبا تماما لو دمرت القوات الخاصة الكوبية طائرات تجارية في مطار واشنطن كرد على الأعمال الإرهابية الأمريكية.

يقدم *والتزر* أيضا نموذجا عن الردود الانتقامية الإسرائيلية غير المشروعة؛ ألا وهي هجوم القوات الخاصة الذي قُتل فيه أزيد من أربعين قرويا في قرية قبية سنة 1953 كرد على جريمة قتل إرهابية لا علاقة لها بهذه القرية. فيخلص *والتزر* إلى أنه في هذه الحالة «عمليات القتل كانت إجرامية»، لكن الحكم الأكثر تشديدا الذي يسمح لنفسه بتبنيه هو أن «بعض الردود الإسرائيلية كانت بالفعل

---

(102) جون كولي، *المسيرة الخضراء*، أيلول الأسود: قصة العرب الفلسطينيين **Green March, Black September: The Story of the Palestinian Arabs** (لندن: دار نشر فرانك كاس، 1973).

موضع شك؛ لأنه من الصعب معرفة كيفية التصرف في هذه الحالات». لم يشرح *والتزر* أبدا لماذا لا تتسم إدانته للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل بالدقة نفسها. على سبيل المثال، في مارس 1954 قتل أحد عشر إسرائيليا في حافلة في النقب؛ فاعتبر ذلك النشاط الإرهابي العربي هو الأكثر عنفا منذ تأسيس الدولة. وكرد على ذلك هجم الجيش الإسرائيلي على قرية ناحلين الأردنية (التي لم تكن متورطة بأي حال من الأحوال)؛ مما أسفر عن مقتل تسعة قرويين. فاعتبر *والتزر* بكل بساطة أن الردود الإسرائيلية مجرد مسألة «قابلة للنقاش». لكن لماذا، إذن، لم يكن الهجوم العربي الأول مجرد مسألة قابلة للنقاش؟ أو لماذا لم تُوصَف أيضا القوات الإسرائيلية الخاصة «بالمارقة والمتعصبة»؛ وهو النعت الذي استعمله *والتزر* في وصف الإرهابيين العرب (في مقال بنيو ريبليك[103] الذي اقتبست منه قصة الإرهاب هاته)؟ كما يعلم الجميع في تلك الفترة، ينتمي المنفذون الحقيقيون لكمين-القتل في حق أشخاص بالحافلة لقرية بدوية طردت القوات الإسرائيلية ساكنيها، فاضطروا للجوء إلى الصحراء. أُبْعِدَ أكثر من سبعة آلاف من هؤلاء البدويين من سنة 1949 إلى 1954 في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل تنتهك الأراضي المنزوعة السلاح. كان على *والتزر* أن يتقبل بكل تأكيد أنه «من الصعب أيضا معرفة ما العمل» عندما طُرِدَ الناس من منازلهم وحقولهم ومنابع مائهم التقليدية، وتُرِكُوا في الصحراء بلا موارد؛ وفي هذه الحالة أيضا «يصعب معرفة ما العمل» وقد تزامن ذلك مع

(103) The New Republic[المترجم].

طرد آلاف المزارعين من قراهم التي سَوتْهَا الجرارات بالأرض في المنطقة نفسها خلال السنوات الأخيرة؛ وهي أفعال لا تزال مستمرة حتى كتابة هذه الأسطر، على الرغم من صمت الصحافة الأمريكية.

يتحدث *والتزر* بالفعل عن الإرهاب، لكن روايته خاطئة. ويشير إلى أن الميل إلى تقييد مصطلح «الإرهاب»، «بالعنف الثوري» هو «انتصار صغير لأبطال النظام الذين تُعْرف استخدامات العنف لديهم بأي حال من الأحوال». ومن اللافت للنظر أن نرى إلى أي حد تم تقييد هذا المصطلح في السنوات الأخيرة لاستبعاد الإرهاب المنظم من الدولة. ويؤكد *والتزر* «أن الحملات الإرهابية المعاصرة تتركز غالبا على الأشخاص الذين تم تبخيس وجودهم الوطني بشكل جذري: بروتستانتيون من إيرلندا الشمالية، ويهود إسرائيل، إلخ». ثم يفكك «النقطة التاريخية الدقيقة التالية: إن الإرهاب بالمعنى الدقيق، يعني القتل العشوائي للأبرياء، لم يظهر كإستراتيجية صراع ثوري إلا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية».

ومع ذلك فإن «النقطة التاريخية الدقيقة» الذي طرحه خاطئ تماما، كما تكفي نظرة على مثاله المفضل لإظهار ذلك. على مدى ثلاثة أسابيع فقط، في يوليوز 1938 قامت منظمة الإرغون تسفاي ليومي المُكَرّسة لِمُثُل المرشد *مناحيم بيغين زئيف جابوتنسكي*، والتي ترأسها فيما بعد بيغن نفسه، بقتل ستة وسبعين عربيا خلال هجمات إرهابية طالت أسواق عربية وأماكن عمومية أخرى.

وكانت هناك أيضا العديد من الأمثلة المماثلة لما قبل الحرب العالمية الثانية: قنابل موضوعة في قاعات سنيمائية عربية، وإطلاق نار متفرق على أحياء عربية، وكذلك القطارات التي تقل العرب، إلخ. وقد تفاخر دعاة المجموعات الإرهابية اليهودية بهذه الانتصارات. وحسب أبطال حيروت، وهو حزب الوزير الأول الإسرائيلي الحالي، فإن البريطانيين قد شنقوا رجلا لأنه أطلق النار على حافلة عربية.

(ورغم أن القوة شبه العسكرية الأساسية للمجتمع اليهودي في فلسطين لم تلجأ بشكل منهجي إلى الترهيب العشوائي، إلا أنها لم تعمل على شجبه كليا. ولنستشهد بحالة واحدة؛ وهي الصفحة نفسها من التاريخ الرسمي التي تصف اغتيال الهاغانا للشاعر اليهودي الأرثوذكسي. ويستمر الدكتور *إسرائيل جاكوب دو هان* في وصفه سنة 1924؛ كيف دمرت الهاغانا منزل عربي مجاور لحائط المبكى في القدس كرد على المضايقات التي تعرض لها المؤمنون اليهود من طرف شبان عرب؛ ولم تتسبب القنبلة في وقوع جرحى؛ «لأن قاطني تلك المنازل لم يكونوا متواجدين فيها»)[104].

إن القتل العشوائي للأبرياء، خلافا لإدعاء *والتزر*، لم يبتكره الجيش الجمهوري الإيرلندي المؤقت ولا منظمة التحرير الفلسطينية. إن دليله الذي يفيد أن «الأشخاص الذين تم تبخيس

(104) يهودا سلوتزكي، *سيفر تولدوت هاغاناه* [تاريخ الهاغاناه] , **Sefer Toldot Hahaganah [The History of the Haganah]** (تل أبيب: المكتبة الصهيونية، 1972).

وجودهم الوطني بشكل جذري» مفهوم بشكل جيد – لكنه ينطبق على العرب الفلسطينيين بما لا يقل عن «يهود إسرائيل».

يكشف *والتزر* في نقاشه الدائر عن اتفاقية الحرب عن المكانة المميزة التي تحتلها إسرائيل في «عالم الأخلاق» الذي يتحدث عنه؛ وهي مجموع المبادئ التي تطبق عند إعلان الحرب. وهو يقارن الأوامر الصادرة عن *ماي لاي* مع تلك التي أعطيت للقوات الإسرائيلية التي دخلت نابلس خلال حرب يونيو 1967، مستشهدا بكتاب يعرض محادثات بين الجنود الإسرائيليين. ربما يكون الأمر أقل وضوحا حين يفترض أن الأمر يتعلق بمصدر دليل أكثر موضوعية في مسألة الممارسات الإنسانية في الجيش الإسرائيلي. لكن إذا ما ترك هذه المسألة جانبا فقد كان بإمكانه اختيار أمثلة أخرى منقولة من الكتاب نفسه؛ وهي على سبيل المثال قرية اللطرون التي دمرتها القوات الإسرائيلية؛ مما دفع الأهالي إلى سلك طريق المنفى. وكان بإمكانه أيضا أن يذهب بعيدا ويذكر ما قاله الشاهد العيان، الصحفي الإسرائيلي *آموس كنان*، واصفا مرور الجرارات في اللطرون والقرى المجاورة تحت قيادة ضباط يقولون للجنود: «لماذا تقلقون بشأنهم، إنهم مجرد عرب». وكان بإمكانه أيضا ذكر خلاصة تنبؤات كِنان: «لقد تحولت الحقول إلى خراب أمام أعيننا، والأطفال الذين جروا ينجرون على طول الطريق في ذلك اليوم، وهم يبكون بمرارة، سيكونون فدائيين بعد 19 عاما».

في قسم آخر من الكتاب، يعلق *والتزر* باقتضاب على نقد سلمية المبدأ المعياري في الملحق، مشيرا إلى أن التدابير اللاعنفية تستدعي «إنسانية العدو الأساسية» في أ.ج موست، وتصبح دقة هذه التدابير مشكوكا فيها حين لا يُسْمَع النداء. إن جزءا كبيرا من النظرية السلمية ترتكز على مبدأ نفسي مزدوج: اللاعنف سيضرب على وتر حساس، والمقاومة العنيفة ستعيد تشكيل شخصية من اختاروها؛ وبالتالي سيزول كل تمييز بين المعتدي ومن يقاومه. كما يقول موست: «لتلطف يُوَلد التلطف» و«المشكلة بعد الحرب [حتى لو كانت عادلة] تكمن في المنتصر. ويعتقد أنه أثبت للتو أن الحرب والعنف يؤتيان ثمارهما. من سيقدم له الآن درسا؟». لا يتطرق *والتزر* مباشرة لهذه البدايات الأساسية «لنظرية المقاومة باللاعنف». ويبدو لي أنه لا يمكنه استبعادها بسهولة، رغم أنه لا يمكن الحفاظ عليها في نهاية المطاف. لقد كتبت عن هذا الموضوع في مكان آخر (القوة الأمريكية والماندرين الجدد)[105]، ولا يسعني تعميق البحث فيه هنا.

لقد أثيرت العديد من الأسئلة الصعبة والمهمة في دراسة *والتزر*، كما أن جزءا كبيرا من المناقشة صائب ودقيق وغني في تركيبته. لكن الأمثلة التي ركزت عليها تكشف عن خلل فكري وأخلاقي بالغ الأهمية؛ وهو ما يقوض جزءا كبيرا من برهنته. لا

(105) كتاب *القوة الأمريكية والماندرين الجدد*، نعوم تشومسكي، نُشر في عام 1969. كان أول كتاب سياسي له. وحدد بالتفصيل معارضته لحرب فيتنام. تحيل كلمة ماندرين على كبار الموظفين في الإمبراطورية الصينية القديمة. [المترجم]

شك أن *والتزر* يعبر عن إجماع واسع النطاق في المجتمع الأمريكي عندما يخصص لإسرائيل مكانة خاصة ويعيد بناء «عالم الأخلاق» وفقا لذلك، ولكن هذا يعكس ببساطة أمراض العصر. كما أن الأحكام المماثلة بشأن الوضع الاستثنائي لروسيا السوفياتية كانت ستكون مألوفة في فترة سابقة. الإجماع ليس معيارا للحقيقة أو العدالة.

الفصل الثالث

الإباحة للقتل[106]

لقد قدم الفكر الليبرالي الأمريكي بشكل عام، الأسس المذهبية للبناء والحفاظ على النظام العالمي لما بعد الحرب، كما قدم لمفهوم الديمقراطية والحرية اللتين تحركانه؛ وهما الموضوعان الرئيسيان في هذه المقالات. بفضل ميولاتهم البراغماتية وشكهم حيال النظرية الشاملة، فإن التيارات الفكرية يتم فهمها بشكل أفضل عبر تطبيقها على حالات معينة عوض دراسات أساسية، يتم تجاوزها في الغالب. ومع ذلك، لدينا بعض الاستثناءات. وتبرز هنا بشكل خاص شخصية فكرية كمصدر حكمة في هذه المسائل؛ وهو *راينهولد نيبور* الذي يحظى باحترام يصل حد الإجلال من الأشخاص الأكثر تأثيرا في إعداد النظام العالمي الجديد. ولهذا السبب وحده يستحق تحليله التفاتة خاصة. وعلى وجه الخصوص، نظرا لاهتمامات هذه المقالات، من المهم البحث في مصدر تأثيره والتقدير الكبير الذي تلقاه مساهماته الفكرية ومكانته المعنوية.

---

(106) *من "إباحة الإله للقتل"، **De Divine License to Kill** جراند ستريت، المجلد السادس، العدد الثاني (شتاء 1987).

وهكذا فإن ظهور سيرة ذاتية حديثة له، وكذا مجموعة مقالاته، ستشكل فرصة ثمينة للتطرق لهذه القضايا[107].

وُصِفَ *نيبور* «بوصفه واحدا من المثقفين الأساسيين والنقاد الاجتماعيين في هذا القرن» (*دافيد بريون دافيس*)، «على الغالب فهو بعقله الفريد لعب دورا محوريا في تطوير المواقف الأمريكية التي تجمع بين الغاية الأخلاقية والإحساس بالواقع السياسي» (*ماك جورج بوندي*). وهو «أحد قديسي الليبرالية الأمريكية المعاصرة»، و«قد بلغ مكانة مرموقة في المجتمع الليبرالي الأمريكي» (*بول روزين*). «رجل يتمتع بقدرات عقلية هائلة» (*كريستوفر لاش*)، و«شخصية بارزة من بين المثقفين الأمريكيين»، كما أنه طاقة خارقة في تعريف الليبرالية بمعناها اللاهوتي والسياسي (*ألان برينكلي*). *هانس موركينتو* يعتبره «المفكر السياسي الأمريكي الأكثر أهمية منذ كالهون» (*كينيث. تومسون*).

---

(107) ريتشارد وايتمان فوكس، رينهولد نيبور: *سيرة ذاتية* **Reinhold Niebuhr: A Biography** (نيويورك: بانثيون، 1985)؛ دار النشر روبرت مكافي براون، The Essential Reinhold Niebuhr: مقالات وعناوين مختارة (نيو هيفن، كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل، 1986). اقتباسات مستمدة من هذه؛ أو، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، مراجعات أو تعليقات غلاف لهذه الكتب: ديفيد بريون ديفيس، نيويورك ريفيو أوف بوكس، 13 فبراير 1986؛ كريستوفير لاش، في هذه الأوقات، 26 مارس 1986؛ بول روزين، نيو ريبابليك، 31 مارس 1986. *استشهد بوندي* بواسطة *ديفيس*. شليزنجر، أيضًا "دور رينهولد نيبور في الفكر السياسي"، لدى الناشران تشارلز دبليو كيجلي وروبرت دبليو بريتال، رينهولد نيبور: فكره الديني والاجتماعي والسياسي (نيويورك: ماكميلان، 1956). كينيث دبليو طومسون، الأقوال والأفعال في السياسة الخارجية، محاضرة مورغنثاو التذكارية السنوية الخامسة (نيويورك: مجلس الدين والشؤون الدولية، 1986).

وفقا لآ *ريتر شليزنجر*، كان *نيبور* «واحدا من العقول الأكثر نفوذا وغزارة في القرن العشرين»، و«صاحب نقد ثاقب في الإنجيل الاجتماعي والبراغماتية»[108]، والذي انتهى به الأمر إلى حد ما إلى إعادة تفسير متين؛ فكان رائعا في كلتا الحالتين. وأخذ تحليله الرائع... كل ما كان ذا قيمة في كل منهما. كما قام بحفظهما بتحديد حدود صلاحيتهما؛ وفي النهاية حدد الأهداف الأساسية لكل من القوة الجديدة والحيوية المتجددة. ويظل «أكبر منير لألغاز الطبيعة البشرية والتاريخ والسياسة العمومية». لقد ساعدت أعماله وكتاباته «في إنجاز ثورة على مدى جيل واحد، على مستوى أسس الفكر السياسي الليبرالي الأمريكي»، من خلال «واقعيته البحثية» التي أعطت قوة جديدة للديمقراطية الليبرالية الأمريكية، أو بالأحرى المصادر المتجددة لتلك القوة التي غالبا ما هُمِّشت لدى الأجيال التي تلت الثورة الأمريكية.

منذ الحرب العالمية الثانية وحتى سنوات *كنيدي*، كان *نيبور* «اللاهوتي الرسمي للمؤسسة» (*ريتشارد روفيرس*). وقد تم تقديمه في التايم، لوك، *ريدرز دايجست*، *ذ ساتورداي*، *أيفنين بوست*، بوصفه شخصية مألوفة لدى الجمهور والمديرين والدولة وجموع المثقفين، الكل يُكِّنُ له الاحترام، إن لم يكن بالرهبة، كما تشير إلى ذلك بعض من هذه المصادر.

---

(108) نسبة إلى *لوقا* الذي اهتم بالقضية الاجتماعية، فيكاد لا يخلو إصحاح في **إنجيله** من ذكر الفقراء والمرذولين؛ فهم أحبة الله. [المترجم]

يعلق *روزن*، على دراسة *ريشارد فوكس* التي صيغت بشكل جيد، قائلا «سيرة ذاتية رائعة للمثقف *نيبور*»، لكن القارئ – على الأقل هذا القارئ –يجد نفسه حاملا للكثير من الأسئلة تتصل بالأساس بالسبب الذي جعل عمله يلقى على ما يبدو هذا التأثير البالغ. لا يشرح *فوكس* في الغالب مضمون الكتاب بشكل مفصل. كما يقول *دافيد بريون دافيس*، فإن *فوكس* «لم ينجح بالشكل المطلوب في إيصال مدى عمق أفضل أعمال *نيبور* وقوتها، وخصوصا *طبيعة وقدر الإنسان*»؛ في الواقع، إنه يخصص فقط بضع صفحات للمحتوى الفعلي لهذا التوسع الذي نال استحسانا كبيرا، والمكون من جزأين لمحاضرات جيفورد عام 1939. ويزعم دافيس هنا أن *نيبور* «قد قدم دلائل مُقْنِعة تفيد مبدأ الخطيئة الأولى، واقترح منهاجا لفهم العلاقة بين الحياة والأبدية دون التقوقع في الزهد أو الاعتقاد بالخلاص الخارق للطبيعة». وهنا، يتجه المرء بترقب إلى النص نفسه. لكن لا توجد هنا حجة مقنعة لأي شيء؛ فإذا كان القراء مقتنعين فهذا ليس لوجود حجج قوية أو مجموع وقائع، بل لأن هذه الأمور غير موجودة في الواقع.

إن الحالة التي يعرضها *نيبور* لن تقنع البتة أولئك الذين لم يتأثروا بشكل مفرط بمحاولات «تصور العلاقة بين الحياة والأبدية»، أو بالمغزى الذي يشير إليه الموضوع المركزي *لنيبور*: «الميزة المزدوجة للنعمة، والتأكيد المزدوج على الالتزام بتحقيق الإمكانيات المتاحة في الحياة وعلى القيود والفساد في كل الإنجازات

التاريخية» (**طبيعة وقدر**، II، 211)[109]. كما يرى *نيبور* أنه قد لا يتوفر «التزام اجتماعي وأخلاقي لا يدعونا من جهة لتحقيق إمكانيات أعلى للخير، ولا يكشف من جهة أخرى عن حدود الخير في التاريخ».

بيد أن العلمانيين العقلانيين (كما ينعتهم *نيبور* أحيانا) والمعنيين بهذه الرسالة، سيجدونها تافهة. سيبدو لهم الإثبات ضعيفا – بما أنه لا وجود لحجة ثابتة – وهو القائل إنه «في التعالي الإلهي تجد روح الإنسان موطنا تسكن إليه وفيه تستوعب مكانة حريتها»، كما تستوعب أيضا «حدود حريتها»، وأن «إرادة الله» في خلق العالم والارتباط به يدل على أن محدودية الإنسان وانخراطه في التدفق هما في الأساس خير وليس شرا (**طبيعة وقدر**، I، 27–126). سوف يعتبرون أن «محدودية الإنسان» مسألة حتمية، وانخراط الإنسان في التدفق باعتباره التزاما أخلاقيا حتميا بالقدر نفسه. لكن لن يبحثوا عن «دليل» على أن هذه المحدودية وهذا الالتزام «جيدان في الأساس»؛ لأنهما ليسا كذلك، ولن يجدوا «حجة» *نيبور* أكثر إقناعا من ملاحظات أخرى عرضية تتبلور من خلال خطابة رفيعة لا تُنْسى أحيانا.

يخبرنا *نيبور* أن «تفاهة الإنسان باعتباره مخلوقا منخرطا في سيرورة الطبيعة والزمن تكتسب أهميتها من خلال رحمة الرب وقوته». إن الخطيئة البدائية – أو «الخطيئة الأولى» –هي «ميل

(109) الإشارات الإضافية الواردة أدناه في نص الفصل هي ما لم يُذكر خلاف ذلك، إلى مجلدي هذا العمل.

الإنسان إلى إساءة استعمال حريته، إلى المغالاة في تقدير قوته ومنح مغزى لوجوده، وميله لأن يصبح كل شيء». فمن «دون تعاليم المذهب المسيحي يصبح المرء لا شيء، أو يصبح كل شيء» (**طبيعة وقدر**، I، 92). من غير المرجح أن يتفاجأ خصم *نيبور* العلماني من «الإساءة للحرية»، أو أن يدفعه ميله للاعتقاد أن «الفرد يصبح لا شيء أو يصبح كل شيء»؛ بحيث ستبدو الدعوة للعقيدة المسيحية للتغلب على هذا الداء غير مبررة في أحسن الأحوال.

يصر *نيبور* على القول إن «وصمة الخطيئة على كل الإنجازات التاريخية لا تدمر إمكانية تحقيق مثل هذه الإنجازات، ولا إلزامية تحقيق الحقيقة والخير عبر التاريخ». إنها «مفارقة النعمة»، وربما هي فكرة *نيبور* الرائدة والأكثر تأثيرا. تنطبق المفارقة هنا على أي نشاط بشري، وفي الواقع ستبقى «إنجازات المعنى في التاريخ سليمة إذا لم تتم المطالبة بالصفاء لها مسبقا».

إن البحث عن الحقيقة والكفاح من أجل العدالة رهينان «بمفارقة النعمة». البحث عن الحقيقة «تسيئ له وصمة «إيديولوجية» المصالح التي تجعل فهمنا للحقيقة أقل من معرفة الحقيقة ويختزلها إلى حقيقتنا» (**طبيعة وقدر**، II، 214-213). إن العلوم الاجتماعية والتاريخية، كما سيعمل *نيبور* على تحليل ذلك فيما بعد، يمكنها وضع «أنماط من التطور التاريخي»، لكن تخصيص الأسباب لشيء خطير ليس فقط بسبب تعقيد السلسلة السببية، ولكن لأن العوامل البشرية هي نفسها أسباب ضمن العلاقة

السببية. بالإضافة إلى ذلك، «لا يوجد أي أساس صلب للموضوعية»، فالتاريخ يُفَسَّرُ «بالذات وليس بالعقول»، كما «لا توجد منهجية علمية تجبر الذات على التخلي عن الانخراط في أي تبرير للاهتمام الذي يبدو لها معقولا». يجب أن نبحث عن الحقيقة، لكن مع توقع الخطأ والحفاظ على قبول التصورات والاستنتاجات الأخرى. علينا «ألا نيأس من منهجية علمية مناسبة للتخفيف من آثار الصراعات الإيديولوجية في التاريخ، لكن علينا من جهة أخرى، أن نعترف بحدود قوتها» (**الإيديولوجيا والمنهج العلمي**، 1953؛ **طبيعة وقدر**، II، 220...).

والشيء نفسه ينطبق على «الكفاح من أجل العدالة»؛ وهو «كشف عميق عن إمكانيات وحدود الوجود التاريخي، وكشف عميق أيضا فيما يخص البحث عن الحقيقة».

وهنا أيضا تلقننا العقيدة المسيحية «أن التاريخ يتقدم نحو تحقيق مملكة[الرب]، ومع ذلك فإن حكم الرب ينصب على كل إنجاز جديد»، كما ينصب على «الشر الذي يفسد كل الإنجازات (البشرية)» (**طبيعة وقدر**، II، 244، 286). يجب أن نعترف هنا بالإمكانيات البشرية ومحدودية الإنسان. فتجاهل الأول يقود إلى الشك («في مجال الثقافة»)، كما يقود إلى الرفض اللاأخلاقي للانخراط (في المجال الاجتماعي)؛ أما تجاهل الثاني فيقود إلى «التعصب» الذي يدركه *نيبور* في «ادعاءات» العلوم الاجتماعية، وفي «المعتقدات الدينية» لليبرالية والماركسية والأطروحة والنقيض

التي تتخلل أعماله؛ لكونها متجاوزة من خلال التركيب، وبشكل أوضح «خلاصة الإصلاح والنهضة» التي تمنحها العقيدة المسيحية، ومبادئ الخطيئة الأولى والتكفير عن الذنب التي يطورها.

ويستمر *نيبور* في تحليله ليظهر كيف يمكن لهذه الادعاءات الوجيهة في الغالب أن تتجذر في نسخة من العقيدة المسيحية. لكن أن ينفع هذا الجهاز الفكري في فهم التحديات أو تعزيز الاستنتاجات، فهذه مسألة أخرى. وألا تتأسس وتُدْرَك نتائجه إلا على ضوء هذه المفاهيم، فهذا أمر فيه نوع من الابتذال. وأن يكون قد «برر» ذلك كما يدعي دائما فهذا أمر «عبثي» إذا ما أدرجنا كلمة الجدل هاته التي يفضلها.

تتخلل المناقشة كلمات من قبيل «علل» و «نتيجة لكذا»، فهي تشير إلى أن دليلا ما قد تم تقديمه. وهكذا فإننا نقرأ في نقد المذهب الطبيعي: «لكن إذا كانت الأبدية التي يسير نحوها الفرد مجالا للكينونة غير المتمايزة التي تنكر التاريخ ومغزاه، فإن الفرد نفسه سَيُبتلَعُ في هذا النفي، كما يقول المنطق وتؤكده التوجهات الروحانية بشكل وافر. وبالتالي فإن الحفاظ على الفردية لا يتحقق إلا من خلال دين النبوءة كما هو الحال في المسيحية» (**طبيعة وقدر**، I، 69).

إن فكرة «غرور وقوة الإنسان، الذي يستغرب هو نفسه من أفعاله من خلال آثار قراراته في التاريخ وشدة تدخلاته في الطبيعة، يكتشف أنه مبدع». إنها «نسخة دنيوية» حول معنى كل إنسان في نظر الرب، من خلال فكرة مسيحية البشرية، كما تم «إثبات ذلك

من مبدأ أن لا الأمم غير المسيحية ولا الأمم الكاثوليكية، التي تحولت المسيحية في ثقافاتهم من خلال التأثيرات الكلاسيكية، قد شاركت بشكل واسع في دينامية حضارة التجارة والصناعة الحديثة» (**طبيعة وقدر**، I، 66). بما أن خلق الرب وعلاقته بالعالم «تثبت أن محدودية البشرية والانخراط في التدفق هما في الأساس خير وليس شرا»، يُسْتَنتَجُ من ذلك أن «دين الوحي كفيل لوحده برد الاعتبار للحرية ومحدودية الإنسان في آن واحد، وكذا فهم طبيعة الشر الذي يحمله» (**طبيعة وقدر**، I، 127).

مهما كانت هذه التصريحات قَيِمَة وذات مغزى، فمن الصعب العثور في العرض على أي شيء يستحق نعته «بالإثبات» أو «نتيجة لكذا». تبين الاستشهادات أيضا طريقة *نيبور* الهادئة في التعاطي مع التاريخ. في السيرة الفكرية التي كتبها عنه *فوكس*، يستعرض هذا الأخير بطريقته المستهترة مذاهب خصومه الذين لا يرون بشكل واضح أفكارهم في نسخته، ليس فقط في مقالاته القصيرة؛ حيث يبدو بعض التبسيط، ولكن أيضا في دراسات مطولة. يقول *فوكس* إن *نيبور* «مدافع عن المسيحية»، وهو الذي يبدأ في خضم أعماله بالإشادة بخيارات لا تقبلها العقيدة المسيحية، لكن على خطى «من يناقش بحيلته القديمة التي تتلخص في تقديم التعارض في أشكال مبسطة، ثم يترك موقفه جانبا بدعوى أنه سطحي». إن كتبه ومقالاته حول مواضيع تاريخية وقضايا معاصرة هي أيضا محفوظة.

من الواضح أن الكثيرون وجدوا مساهماته الفكرية مقنعة للغاية، لكن هذا التقييم لا يمكن إرجاعه إلى محتواها الواقعي أو توثيقها أو انتقائها المستنير للمواد الواقعية أو إلى حجة عقلانية مستدامة نادرا ما يتم تمييزها. إن تأثير هذا التقييم يجب أن يكون في موضع آخر؛ والسؤال المثير للاهتمام هنا هو: أين؟ ومن خلال أعمال *نيبور*، نلاحظ أن الشيء نفسه صحيح إلى حد كبير. وهكذا فهو يؤكد مرارا أن «الأطروحة» و«النقيض» التي يحاربها هي في الواقع معتقدات دينية رغم كونها ناقصة «بالمعنى الدقيق للكلمة» كما يؤكد ذلك.

لا يوجد شيء اسمه العلمانية؛ لأن النفي الصريح للمقدس يحمل في طياته دائما تأكيدا لوجود حيز ضمني لهذا المقدس. كل شرح لمعنى الوجود البشري يجب أن يعتمد على مبدأ تأويل لا يمكن شرحه. ويتضمن كل تقدير للقيم معيار قيمة لا يمكن التوصل إليه تجريبيا. وبالتالي، يتبين عند الفحص الدقيق، أن الثقافة العلمانية المعلنة اليوم هي إما ديانةُ وحدة الوجود التي ترى الوجود في شموليته مع القداسة، وإما مذهب إنساني وعقلاني يرى أن الرب يتجسد في العقل البشري بشكل أساس، أو إنسانية حيوية تُجِل كائنا حيويا فريدا أو خاصا، يتمثل في قوة الفرد أو الجماعة فيبدو له ربا؛ أي كشيء يكن له الولاء اللامشروط[110].

إن التصريحات التي أكدت عليها معقولة من وجهة نظر الشفقة الإنسانية، رغم عرضها في العموم دون دليل. إن حيزي النشاط

(110) رينهولد نيبور، *"الكنيسة المسيحية في العصر العلماني"*، 1937 **The Christian Church in a Secular Age**، دار النشر براون.

البشري اللذان يحددهما - البحث عن الحقيقة والنضال من أجل العدالة - يعتمدان على مبادئ شرح ومعايير قيمة بعيدين كل البعد عن الوقائع والعقل، وربما بشكل قطعي. إن تحديد «المحدودية البشرية» ليست بالفكرة الجديدة ولا تفضي إلى أي من الاستنتاجات التي يذكرها، كما أنه من غير الضروري أن يتم «تأكيد» أن هذه المبادئ والمعايير الغامضة تنتمي «للحيز المقدس». قد يعتبرها دوييت *نيبور* وخصوم آخرون بمثابة عناصر في طبيعتنا الأصيلة، مع منح إطار لفكرنا وحركتنا لإنجازاتنا وفهمنا. إن هذا التنصل من «المقدس» لا يقود لأي شكل جديد من العبادة. وبقدر ما تكون هذه الأفكار عقلانية، يجب اعتبارها بديهيات افتراضية نابعة من الحلول التي أفرزها القرن السابع عشر حول مفهوم الشك، ونابعة أيضا من عصر الأنوار في القرن الثامن عشر.

يؤكد *نيبور* في محاضرته الافتتاحية في جيفور: «إن الصراع بين العقلانيين والرومانسيين قد أصبح واحدا من المشاكل المصيرية في عصرنا، مع كل ما يتضمنه من مشاكل دينية وسياسية ممكنة». يواجه «العقلاني»، سواء كان «مثاليا» أو «طبيعيا»، «اعتراض علماء الطبيعة الرومانسيين الذين يفسرون الإنسان بوصفه كائنا حيويا قبل كل شيء، فلا يجدون دليلا ضعيفا ولا طبيعة ميكانيكية كمفتاح مناسب لفهم كنه الإنسان». باختصار، لا يمكن للإنسان المعاصر أن يحدد هل عليه أن يدرك نفسه انطلاقا بالأساس من وجهة نظر وحدة عقله، أو من وجه نظر ارتباطه بالطبيعة؛ ففي هذه الحالة الأخيرة سيكون مفتاح جوهره الحقيقي هو النظام والسكينة التي

تنفع الطبيعة. وهكذا، فإن بعض يقينيات الإنسان الحديث تتناقض مع بعضها البعض؛ وقد يتساءل البعض عما إذا كان ممكنا حل الصراع ضمن الافتراضات المسبقة التي تتعامل بها الثقافة الحديثة مع هذه القضية.

ويستمر *نيبور* في تحليله مؤكدا أن الأمر ليس فقط مشكوك فيه، ولكنه أيضا مجانب للصواب، وأن إيمانه بنبوءة المسيحية وحده هو الذي يقترح حلا للتناقض المزعوم. «والواقع أنه ليس ممكنا حل مشكلة الحيوية والشكل، كما لا يمكن فهم مفارقة الإبداع والتدمير لدى الإنسان في حدود البعد الذي ترى الثقافة المعاصرة، سواء أكانت عقلانية أم رومانسية، من خلاله هذا المشكل. تصبح الثقافة المعاصرة في هذه الحدود، مجبرة على الاختيار بين أربع آراء لا يمكن الدفاع عنها على حد سواء»: الطريق نحو الفاشية أو الليبرالية أو الماركسية أو اليأس الذي «يكتفي بالمهدئات كما في الفرويدية» (**طبيعة وقدر**، I، 21،53-20).

مرة أخرى، يمكن لخصوم *نيبور* العلمانيين أن يجدوا معنى أو شبه معنى لهذه المناقشة، كما أن الاتجاهات التي يميزها في الفكر المعاصر متداولة بالفعل. لكن الافتراضات المسبقة للثقافة العلمانية الحديثة لا تتطلب أي يقين ولا يجب أن تقع على أي تناقض بين الطبيعة الفريدة للعقل البشري والاعتراف بأن البشر جزء من الطبيعة. ستعمل هذه الثقافة على إدراك المشاكل التي يرى فيها *نيبور* مفارقات وتناقضات، وقد تستنتج مؤقتا أن هذه المشاكل تتجاوز

جزئيا القدرات الفكرية البشرية؛ وهي نتيجة قلما تفاجئ إذا ما أصبح البشر بالفعل جزءا من العالم الطبيعي. إن الدعوة للعقيدة المسيحية قد تمنح دعما روحيا لأولئك الذين يتبعون طريق *نيبور*، لكن لا نستطيع ادعاء أكثر من ذلك، كما أن من لا يحس بالارتياح في عقيدة اعتباطية في هذا أو ذاك – وهنا لا يقدم *نيبور* أكثر من ذلك – سيستمر في البحث عن الحقيقة والعدالة مع الاعتراف الكامل بحقيقة – تفاهة الملاحظة في الواقع – أننا نفقد التحكم في أشياء كثيرة، وأن هذه الحالة ستستمر على مدى تاريخ البشرية. من السهل جدا الخلط بين الظلامية والعمق.

عُرِفَ *نيبور* ليس فقط كونه مفكرا، ولكن أيضا مشاركا في القضايا الاجتماعية والسياسية. وقد اتسمت حياته بالالتزام المستمر، من خلال كتاباته ووعظه ومحاضراته وغيرها من الأنشطة. ففيما يخص كتاباته في هذه المجالات، فإننا نعثر على الميزات نفسها: لا يسع أي شخص عاقل أن يقتنع ما دامت الحجج قليلة وغالبا ما تدعو للشك، فإنه من الصعب ضبط الخط الموجه للبرهنة؛ فتظل قراءة المسائل التي يتطرق إليها سطحية. وعلى سبيل المثال، لا يوجد ماركسي ملتزم لا ينبهر بالفكرة القائلة بـ «التفاؤل الذي يرتكز على أمل التحقيق الشامل لمُثلِنا الأكثر سموا في التاريخ، محكوم بالوقوع في خيبة الأمل في النهاية». رغم كونهم سيتفاجؤون لو عَلِموا أن «الماركسية باختصار هي صيغة أخرى للطوباوية»[111]. لم يكن

(111) رينهولد نيبور، "التفاؤل والتشاؤم والإيمان الديني"، **"Optimism, Pessimism, and Religious Faith"** 1940، نشر براون، رينهولد نيبور.

لماركس إلا ما تيسر قوله في طبيعة الشيوعية - سواء كان على صواب أو لا - وكان يرى الطوباوية بنوع من المقت، بما في ذلك محاولات رسم مفصل للمجتمع الشيوعي.

في كتابه **تأملات في نهاية العصر** (1934) يكتب *نيبور* قائلا: «عندما ستمر عواصف وحمى هذا العصر، وتكون الحضارة المعاصرة قد وضعت أساسا لنظام اجتماعي يضمن نوعا ما عدالة تتوافق مع ضرورات عصر التكنولوجيا، ستظهر المشاكل الأبدية للبشرية من جديد. من الصعب تخيل أنه لو يكن على دراية بالمفاهيم المتشابهة للدويتيين»[112] والماركسيين الذين يدينهم، مثل *سيدني هوك* الذي كتب في دراسة يعرض فيها نسخة *ديويت* حول *ماركس*؛ فيقول *هوك* إن «المنهج الديالكتيكي» *لماركس* «لا يؤيد الاعتقاد الساذج الذي يتصور أن المجتمع المثالي والإنسان المثالي سيتحققان يوما؛ لكن هذا لا يبرر كذلك الخطأ الذي يتمثل في، ما دام الكمال بعيد المنال، أن صنف الرجال أو طبيعة المجتمعات

---

(112) نسبة إلى جون ديوي (بالإنجليزية: John Dewey)، هو مربٍ وفيلسوف وعالم نفس أمريكي وزعيم من زعماء الفلسفة البراغماتية، ويعتبر من أوائل المؤسسين لها. ولد في 20 أكتوبر عام 1859 وتوفي عام 1952. ويقال إنه هو من أطال عمر هذه الفلسفة واستطاع أن يستخدم بلياقة كلمتين قريبتين من الشعب الأمريكي هما «العلم» و«الديمقراطية». كان *ديوي* يطمح لبناء مجتمع ديمقراطي وفلسفة علمية لوضع توازن بين قيمة الفرد مع قيمة الجماعة والمجتمع. ويرى *ديوي* أن النظام الصحيح هو الذي يحقق المرونة في علاقة الفرد بالمجتمع الذي ينتمي إليه ويعيش فيه. وقد تجلت عبقريته بربط واع بين التربية والمجتمع والحياة. كما أكد على العلاقة الوثيقة بين التقدم العلمي والنظام الديمقراطي، ولقد استفادت أمريكا من أفكاره في موضوع التربية وجذب العقول واستقطاب كل علماء الأرض. يعتبر الفلسفة سلطة تشريعية مهمتها نقض القيم الحاضرة واقتراح قيم جديدة تواكب التغيرات الحاصلة في الحياة. ومن مهمة الفلسفة أيضا تفسير نتائج العلم الاختصاصي. [المترجم]

الحالية لا أهمية لها. (نسخة علمانية من **مفارقة النعمة** التي كتبها *نيبور* لاحقا)[113].

مستشهدا بكلمات *ماركس* «التي تترجم مبدأ عدم كمالية الإنسان... فإننا نعلم مسبقا أن كل المؤسسات البشرية لا تتسم بالكمال». يقول *هوك*، ملاحظا أن بالنسبة إلى *ماركس*، كما هو الحال بالنسبة إلى *هيجل*، فإن التقدم الثقافي يتمثل في نقل المشاكل إلى مستويات عليا وأكثر شمولا. لكن المشاكل دائما واردة. يقول: «ليس للتاريخ وسيلة أخرى للجواب على الأسئلة المألوفة غير طرح أسئلة جديدة». ففي ظل الشيوعية، تتوقف معاناة الإنسان تماما مثل الحيوان، لكنه يعاني بوصفه كائنا بشريا. وهكذا يمر من مستوى الفرد المثير للشفقة إلى المستوى المأساوي. إن أوجه التشابه مع آراء *نيبور* اللاحقة واضح، لكن هذه الأعمال المألوفة آنذاك، وكذا الأعمال السابقة لها، لم تثنه عن دحض الماركسية والليبرالية (في مفهوم *دوبيت*) كأشكال «طوباوية» يجب عليه تجاوزها في تركيبته المسيحية. مكتبة سُر مَن قرأ

يرى *فوكس* أن «المساهمة المحورية *لنيبور* في الحياة الفكرية في الأربعينيات» عندما وصل صيته القمة، قد عززت سوداوية الحدود المضمنة للوجود البشري. وتبعا لما تضمنته محاضرات *جيفور* أو منابر أخرى، بما فيها كتاباته السياسية، فإنه يتوجب على أي شخص أن يبحث عن الحقيقة والعدالة، مع الاعتراف بكون وصمة

(113) سيدني هوك، نحو فهم كارل ماركس **Towards the Understanding of Karl Marx** (نيويورك: جون داي، 1933).

المصلحة والإحساس بالألم في خضم البحث عن الخير واستحالة «الإنجاز» في تاريخ البشرية شيء حتمي. وهنا أيضا تبدو الاستنتاجات معقولة نوعا ما، رغم أنها ليست جديرة بالاهتمام. لكن لن نجد الشيء الكثير في أعمال *نيبور* في تلك الفترة يمكنها أن تقنع من لم يقتنع بَعْدُ على أسسٍ أخرى.

حين يتطرق *نيبور* لقضايا سياسية عميقة، فإن النتائج ليست قطعية. وأحسن مثال على ذلك هو دفاعه الحميد عن الديمقراطية في كتابه **أطفال النور وأطفال الظلمات** (1944). نستطيع أن نتفق بأن «مجتمعا حرا يقتضي بعض الثقة في قدرة الناس على التوصل إلى تعديلات مؤقتة ومقبولة بين مصالحهم المتنافسة، والتوصل إلى بعض المفاهيم المشتركة للعدالة التي تتجاوز كل المصالح الجزئية». لكن دراسة الديمقراطية المعاصرة، أو دراسة الديمقراطية كمثل أعلى، لا يتوقف هنا كما لا يمتد إلى السطور العريضة الموالية.

يعلق *آرثر شلينجر* الإبن (بإقرار شديد) قائلا إن مناقشة *نيبور* هنا «تشبه كثيرا الاقتصاد المختلط ومجتمع الصفقة الجديدة المنفتح أكثر من تشابهها مع الاشتراكية». يبالغ *شلينجر* كثيرا في وصف «استحضار *روزفلت* الرائع للموارد الديمقراطية في مواجهة مخاطر الركود والحرب». إن الكينيزية العسكرية في زمن الحرب هي التي تغلبت على الكساد وليست الصفقة الجديدة؛ ولم تكن خطوات *روزفلت* نحو الحرب، مهما كانت طريقة تقييم مزاياها، نموذجا للديمقراطية، كما أشار إلى ذلك *شارل بيرد* في

أعمال معاصرة؛ فقد كان ذلك تشويها لمصداقيته لأنها ضربت قريبا جدا من المنزل. ولا يواجه *شليزنجر* ولا *نيبور* الأسئلة الجادة التي تفرض نفسها مباشرة عندما يتم تجاوز العبارات الرنانة مثل «الدفاع عن الديمقراطية»، ثم يتساءلان، سواء على المستوى المجرد أو الملموس، كيف على الديمقراطية أن تتوصل إلى توافقات بين «مصالح متنافسة» عندما تكون قرارات الاستثمار بين يدي القطاع الخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار النتائج المترتبة عن ذلك فيما يتعلق بالمعايير المُحَددة للسياسة العمومية، ناهيك عن مراقبة الدولة والمؤسسات الإيديولوجية.

ومن هذا المنظور فإن بعض تحليلات *نيبور* التاريخية تثير الاندهاش؛ فمثلا استنتاجه الذي يفيد «ضعف قواعد الاستقامة» لدى «الثقافات التقليدية العظيمة للشرق»، وفي مجتمعات أخرى غير صناعية تجعل الديمقراطية هناك غير قابلة للتطبيق[114]. لكن يبدو أنه يتجاهل بيان الفساد المثير في الديمقراطية الأمريكية منذ زمن الآباء المؤسسين إلى من خلفهم من بعد[115]. يعلق *فوكس* قائلا إن *نيبور*، في خضم تمجيده الواسع للديمقراطية، قد تخلى عن أفكاره وتساؤلاته المعهودة لديه في سنواته الأولى كمناضل اجتماعي وكناقد: «كما ألح على ذلك الشاب *نيبور*، كان العقل في خدمة المصلحة المحددة في وضعيات اجتماعية. لقد تشكل العقل من

---

(114) رينهولد نيبور، *مفارقة التاريخ الأمريكي* **The Irony of American History** (نيويورك: أبناء تشارلز سكريبنر، 1952)، ص: 115

(115) انظر ناثان ميلر، *المؤسسون* **The Founding Finaglers** (نيويورك: ديفيد مكاي، 1976).

خلال الاهتمام باختيار بعض المواضيع المهمة وترك أخرى في المهملات». كما تحال عليه أسئلة تتعلق بالديمقراطية، بينما كان *نيبور* يقوم بدور نبي المؤسسات.

وعلى كل حال، فإنه من «السخرية» بمكان، وفي الوقت الذي كان يكتب فيه عن «التعديلات المقبولة» إلخ...كانت المصالح الاقتصادية تحضر أولا لاكتساح دعائي كبير، تم بدقة متناهية في السنوات التي تلت تقويض التجارة والنقابات والانخراط الشعبي المحدود في السياسة التي بدأت في الثلاثينيات من القرن الماضي، وثانيا لوضع السياسة العمومية بشكل ثابت ضمن البرنامج «المحافظ» الذي تسيره الشركات، تماما كما فعلوا خلال الحرب العالمية الأولى، وأعادوا الكرة فيما بعد كرد على «أزمة الديمقراطية» لسنوات الستينيات – يعني الخطوات التي تهدد الديمقراطية.

إن أعمال *نيبور* اللاحقة، والتي كدرتها إعاقة جسدية خطيرة، لم يسفر عن الكثير من التوضيح الإضافي. في كتابه **سخرية التاريخ الأمريكي**، نجد الكثير من ألتلاعب بالمفارقات، لكن القليل من تاريخ أمريكا. إن «السخرية» هي انعدام التوافق بين الغايات المتوخاة والنتائج المُتَوَصل إليها؛ «سخرية» لأنه ببساطة ليس شيئا عرضيا، بل يتضمن مسؤولية الفاعل، على عكس «العنصر المأساوي» الذي يتضمن الخيارات الواعية للشر التي تسعى إلى الخير.

يؤكد *نيبور* في كل مكان عن تفاهات العصر. يعلن في البداية أن «الكل يفهم المعنى الواضح للنضال الكوني الذي ننخرط فيه جميعا. نحن ندافع عن الحرية ضدا على الطغيان، كما نحاول الحفاظ على العدالة ضدا على السلب الذي نهجته إمبراطورية الشر. لقد كان من الواضح آنذاك، كما هو الحال الآن، أن الواقع لم يكن بهذه البساطة. قبل عام واحد فقط، كتب *هانس مورغينتاو* قائلا: «إن حملتنا الصليبية المقدسة لاستئصال شر البولشفية» قد عملت على إخفاء «حملة تهدف، أخلاقيا وشرعيا، منع كل الحركات الشعبية المساندة للإصلاح الاجتماعي، وبالتالي جعل الوضع الراهن منيعا أمام كل تغيير»[116]. وهذا الوضع يخدم بشكل واسع مصالح الملاك ومسيري الشركات الأمريكية، وكل من يدور في فلكهم من المثقفين. يظهر بالكاد بصيص نور من الحقائق المتطورة في عرض *نيبور* المنتشر والمجرد، تماما كما لا يكاد يكون هناك أكثر من تلميح إلى وجود بعض العيوب الطفيفة في «براءتنا» التاريخية».

يكتب قائلا، لقد كنا «أبرياء منذ نصف قرن من براءة اللامسؤولية»، ثم يضيف «لا يوجد في ثقافتنا ميول نحو استعمال السلطة أو التعسف باسمها». شكلت سنة 1902، منذ نصف قرن بالتحديد، «العام الذي بلغت فيه بلغت فيه مذبحة الفلبينيين ذروتها، كما أن مصير السكان المحليين لم يوصف جيدا حتى في

---

(116) هانز ج. مورغنثاو، *في الدفاع عن المصلحة الوطنية*: فحص نقدي للسياسة الخارجية الأمريكية **In Defense of the National Interest: A Critical Examination of American Foreign Policy** (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف، 1951).

العبارة الوحيدة التي وردت بعد ثلاثين صفحة: إن تنامي قوتنا الطفولية في القارة... لم يكن بريئا» (4-5، 35). لقد كان بإمكان السود والعمال والنساء أن يقولوا كلمتهم أيضا فيما يخص «براءتنا»، تماما كما كان لدى الضحايا في «فنائنا الخلفي» على مسافة أبعد، أكثر من تقييم بسيط لتراجعنا أمام «استعمال السلطة واستغلالها».

يراجع *نيبور* بعبارات تقليدية «أحلامنا المسيحانية» التي «لم يفسدها لحسن الحظ التعطش للسلطة»، لكنها «طبعا ليست في منأى عن الكبرياء المعنوي الذي يهدد تحقيقها» (71). لا ذكر هنا لأولئك الذين عارضوا «طريقنا»، تماما كما لم تعمل الأفكار الواقعية ومن تحدثوا بها على إفساد «الأحلام المسيحانية»، مثل *وودرو ويلسون* الذي ألح على أن تستعمل سلطة الدولة في تصور «العالم كسوق» بالنسبة إلى التاجر والمنتج: «يجب تحطيم أبواب الأمم المغلقة... حتى لو تم بذلك انتهاك سيادة الدول المترددة». في أسوأ الأحوال، بالنسبة إلى *نيبور* فإن مثل هذه الأفكار تترجم «مفخرة أخلاقية».

وفي عام 1952 رأى *نيبور* أن أمريكا الآن، وبعد قرون من البراءة النسبية، كانت تواجه «التناقض غير القابل للحل» بين «الفضيلة» و«الرخاء». «إن اكتشاف هذه التناقضات يهدد ثقافتنا بالوقوع في اليأس»؛ «إذن ولأول مرة في حياتنا نجد أنفسنا في مواجهة مسألة ما إذا كان هناك رابط بين الفضيلة والرخاء» (45-46). من الصعب معرفة كيف ننظر إلى دراسة التاريخ الأمريكي -

ناهيك عن سخرية هذا التاريخ - والتي قد تستعمل فيها هذه الكلمات بعيدا تماما عن تطور الواقع، في الوقت الذي انكبت فيه الولايات المتحدة في العالم بأسره على الدفاع المستميت عن «الحرية» و«العدالة».

يستطرد *نيبور* قائلا إن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه «مخاطر ذات طبيعة أخلاقية»، لكنها ليست من قبيل «خبث واع أو تعطش واضح للسلطة»، بل يتعلق الأمر بميل الفضائل بشكل ساخر إلى التحول إلى رذائل عندما يتم الاعتماد عليها بنوع من الكياسة (133). هذا هو تاريخ الولايات المتحدة والعالم لما بعد الحرب. بالنسبة إليه قد تساعدنا الأمم المتحدة على التحكم في مغالاتنا في السعي وراء الفضيلة «باعتبارها جهازا ستعمل داخله حتى الأمم الديمقراطية القوية بإخضاع سياستها لمراقبة الرأي العام الدولي» (136). وهو موقف مريح على الأرجح عندما كانت القوة الأمريكية كافية لضمان انضباط المنظمات الدولية. بالطبع، لا يمكن أن نلوم *نيبور* على عدم توقعه للتوافق العام حول رفض الولايات المتحدة وازدرائها للقانون الدولي وللمؤسسات الدولية على العموم، في الوقت الذي كانت فيه خارج إطار المراقبة. على سبيل المثال، نذكر شبه الإجماع من طرف تلامذته المعاصرين والمثقفين في مجملهم حين قبلوا رفض الولايات المتحدة لطلب محكمة العدل الدولية القاضي بوقف «استعمال القوة غير الشرعي ضد نيكاراكوا». لكن من يدرس سخرية التاريخ الأمريكي كان عليه أن يلاحظ أن الشيء نفسه حصل مع *وودرو ويلسون* عندما قامت الولايات

المتحدة بالفعل بتفكيك محكمة العدل بأمريكا الوسطى بعدما عملت على تأسيسها؛ لأن هذه قررت متابعة الولايات المتحدة في قضية نيكاراكوا. ومرة أخرى، يتعدى الأمر هنا «السخرية»، كما كان لهذا الاهتمام أن يثير، إلى جانب أشياء أخرى كثيرة، أسئلة حول إرادتنا لمواجهة «الرأي العام العالمي» الذي يفلت من سيطرة القوة الأمريكية».

في كل مكان، كانت صورته للماضي والحاضر الأمريكي عاطفية محضة، تفتقر للمعلومات عن الوقائع، كما أنها عمياء عن الواقع الاجتماعي والتاريخي. ينتقد *نيبور* الرأي العام الأوروبي «الذي يعرف إيديولوجيتنا شبه رسمية أكثر من عدالتنا العملية» (101). لكنه يشرح التاريخ هو أيضا، وبشكل مستمر، ليس على أساس وثائق واقعية أو وثائقيات، ولكن على أساس مُثُلٍ معلنة. فيفسد هذا الفشل ليس فقط حكيه للتاريخ والسياسة والحياة الاجتماعية في الولايات المتحدة، ولكن أيضا وصفه «لعدونا القاسي، وهو من سخرية القدر أكثر عنادا وقسوة، حتى إن إرادته مستمدة من حلم مستحيل هو إسعاد كل الرجال» (75). كيف يمكن وصف *لينين* و*تروتسكي*، ناهيك عن *ستالين* كما لو كانوا مسترشدين بحلم كهذا لشيء يستعصي على كل فهم. في الواقع إن ما حكاه *نيبور* عن نظام الطغيان والقمع السوفياتي ليس أقل غموضا وتجريدا من مناقشته للتاريخ الأمريكي من حيث «الأحلام» و«النظرة المسيحانية» و«البراءة» و«الفضيلة» - ودائما بكل «سخرية» يسوؤه الشر الناتج عن «المحدودية البشرية».

في الواقع، لا يقدم *نيبور* حجة حاسمة ولا مناقشة واقعية دامغة، بل يقدم تعاليم أخلاقية. وقد يؤكد البعض بشكل عقلاني أن هذه التعاليم عادية إلى حد ما، مهما كانت درجة تأنقها من حيث التعبير، وأن البعض قد يجدها مريحة بل وحتى ملهمة، وبالتالي تشكل دليلا مفيدا للعمل والبحث. وعلى كل حال فهي لا ترقى إلى مستوى التحليل أو البرهنة العقلانية. يلاحظ *فوكس* أن عمله في بداية ثلاثينيات القرن العشرون، خلال مرحلته شبه الماركسية، «قد ساند بشكل قوي الفرضية السائدة لدى اليسار الأمريكي في الثلاثينيات التي مفادها أن الدعاية المُقْنِعَة هي التي ستقرر النضال الاجتماعي وليس الحجة الأكثر إقناعا». («الفرضية السائدة» في معناها الواسع، كما ذكر ذلك *هارولد لاسويل* على سبيل المثال في دفاعه عن «الدعاية» في الوقت نفسه). ويبقى هذا التعليق مرتبطا بعمله دائما.

ومن الملاحظ بالإجماع أن *نيبور* قد ظل واعظا. وبقدر ما يكون هذا صحيحا – وهو كذلك إلى حد كبير –فإن درجة الإقناع في مساهماته لا ينبغي تقييمها ولا شرحها من حيث الطريقة التي يستعمل بها الأدلة الواقعية أوالوثائقية، أو التي تصل قلب مواقف خصومه، أو البراهين المعززة لاستنتاجاته. بل إن كتاباته هي شكل من أشكال الوعظ التي تجلب، في أحسن الأحوال، انتباهنا لأفكار وتصورات نجدها صحيحة أو مهمة انطلاقا من تجربتنا الخاصة، أو على أساس أحكامنا الحدسية، لكن ربما كنا سنمر عليها دون هذا المحفز لفكرنا. وفي أسوأ الأحوال، يوفر تبريرا للمصالح التي أكد

عليها، لكنه فشل في الاعتراف بها في كثير من الأحيان. يتعلق الأمر بالتصنيف أكثر منه بالنقد؛ فهو لا يشكك في معقولية مفاهيمه واستنتاجاته التي يبدو بعضها – خاصة تلك الأكثر عمومية وتجريدا – معقولا نسبيا أو على الأقل مثير وأصيلا ومستنيرا. ومع ذلك لا يزال يترك السؤال مفتوحا حول مصدر تأثيره، والذي يشعر العديد من المعلقين والزملاء بأنه كان هائلا وكان محقا في ذلك.

خلال حياته الطويلة والزاخرة، تبنى *نيبور* موقفا من العديد من القضايا الهامة. في سنوات العشرينيات، التحق في ديترويت باليسار المسيحي معتقدا «بأن شكلا من أشكال دمقرطة الصناعة وإضفاء الطابع الاجتماعي على الملكية بمستوى معين، هما الهدفان النهائيان اللذان تتجه نحوهما حياتنا السياسية والاجتماعية برمتها». لقد انتقد الكلفة البشرية للنظام الصناعي، كما أدان «التمركز الكبير للثروة والسلطة في يد أقلية». كما انتقد أيضا وقاحة «المثاليين الأخلاقيين» الذين يلقنون قيم السلم في تناغم مع «ميول من يجب عليهم مدح مزايا السلم والنظام». وفيما يخص القضايا العرقية التي كانت ذات أهمية قصوى في ديترويت وأماكن أخرى، فقد ظل بعيدا بموقفه حسب ما استقاه *فوكس*. وقد شرع في الثلاثينيات في الانتقال نحو صيغة الاشتراكية الماركسية التي كانت سائدة لدى المثقفين، كما تبنى أيضا الفكرة السائدة آنذاك؛ ومفادها أن دور المثقفين يتمثل في توفير «الوهم الضروري للبروليتاري» بسبب «غباء الإنسان العادي».

إن صعود *نيبور* لمركز «اللاهوتي الرسمي للمؤسسات» لم يحصل رغم ذلك قبل رجوعه للمذاهب الأرثودوكسية الليبرالية التي لبست من تلك اللحظة مذهب حتمية الخطيئة. لقد كتب خلال الحرب العالمية الثانية في صحيفة *الأمة* عن «أكبر إجراء قمعي» ضروري في حالة الطوارئ الوطنية. وقد غض الطرف عن الانتهاكات التي طالت «حرية المنظمات في نشر الدعاية التخريبية»، وعن الإجراءات «التي تهدف القضاء على العناصر المتمردة وحتى الخائنة»؛ وهو موقف ليبرالي تقليدي في تلك الفترة. وعلى نحو مماثل، كان قد طالب خلال الحرب العالمية الأولى «بالولاء التام»، وأدان حتى الانتقادات الطفيفة للرقابة الحكومية، معتبرا بقوله «أرى أن أية أمة جديدة لها الحق في أن تكون حساسة للغاية بشأن وحدتها». بطبيعة الحال، لم تَغْزُ أية قوة عظمى الولايات المتحدة، كما لم يتم قط تهديد أقاليمها منذ حرب 1912. كل من لديهم ذوق «السخرية» يودون لو يقيمون أداء أتباع *نيبور* اليوم، من المحافظين الجدد إلى الليبراليين فيما يخص الإجراءات القمعية التي اتخذها أعداء الدولة الحاليين في ظروف أكثر كارثية، يتقاسم فيها النقاد الغاضبون المسؤولية المشتركة.

لقد كان *نيبور* «متأكدا» في مارس من سنة 1948 أن الإجراءات الإستراتيجية التي نتخذها في اليونان وتركيا كانت «ضرورية للغاية»؛ كان يحيل هنا إلى الحملة المضادة للتمرد الدموي التي نهجتها اليونان لاستعادة النظام القديم، بما في ذلك المتعاونون النازيون، تحت ذريعة احتيالية «للدفاع» عن اليونان ضد العدوان

السوفياتي. لقد وافق بشدة على أعمال لجنة الأمن الداخلي بمجلس الشيوخ المكونة من السناتور *ماكارثر* وجينير اللذين كانا «رائعين» - تم طرد الشيوعيين فعلا - عكس جوزيف *ماكارثي* الذي أهان شركاء *نيبور* في (أ.د.أ ADA) كما لاحظ ذلك *فوكس*. في سنة 1956 أدان موقف إيزنهاور المنتقد للاجتياح الإسرائيلي الفرنسي والبريطاني لمصر، والذي جازف بفقدان «قلاع إستراتيجية» مثل إسرائيل، من أجل المصلحة الوهمية «للسلام في عصرنا». لقد حافظ على موافقته على العدوان الإسرائيلي لسنة 1956، ملاحظا في يونيو 1967 أنه «الآن بعد أن ألحق الإسرائيليون الهزيمة المدوية والثالثة بناصر والقبائل العربية»، فإنه يأمل أن يشكر الرب على هذه الأمة الصغيرة التي تجمع الإيمان بالتاريخ بالتفوق في فنون الحرب. من السهل فهم لماذا كانت مواقفه عموما تجعله مقبولا لدى الأوساط المثقفة في فترة ما بعد الحرب.

في تجنبه للحقائق والحجج، وفي ثنائه على ممارسة كهذه كان *نيبور* يقدر الترف الممنوح لأي شخص يظل ثابتا في معتقداته التقليدية ويجيد قواعد اللعبة. هناك معايير أكثر صرامة يطالب بها من يفضلون عدم المشاركة في الاستعراضات؛ وحتى نضيف أن ذلك يخدم مصالحهم. إن رهبة الإجلال التي تثيرها أقواله تعكس جزئيا سطحية الثقافة الفكرية السائدة، وهي لربما سمة تخص كل الأزمنة والأماكن. لكن لشرح مكانته «بوصفه لاهوتيا رسميا للمؤسسة»، يجب الانتباه أيضا للدروس المستفادة من إرشاداته.

يعلق *فوكس* قائلا إن الليبراليين على عهد كينيدي لم «يستخدموا» اسم *نيبور* بقدر ما يشعرون بأنهم مدينون لوجهة نظره. لقد ساعدهم في الحفاظ على ثقتهم بأنفسهم كفاعلين سياسيين في عالم مضطرب، ينعته بالمخطئ. لقد كانت التحديات كبيرة والأعداء ماكرون والمسؤولية كانت تعني المجازفة: ومن بين ما لقنه *نيبور* أن على الأخلاقيين من الرجال أن يلعبوا دورهم بكل قسوة.

لدينا هنا في الواقع درس مفيد؛ وهو الدرس الذي لقنه *نيبور* في السنوات السابقة أيضا. خلال زيارته المظفرة لبريطانيا عام 1939؛ «قصيدة ملهمة»... أصبحت المفضلة لدى الجميع؛ فيكتب فوكس: في سفانفيك، عندما غادرها *نيبور* تعجب رجل شاب: «نجحت!/ ما دمت لا أستطيع فعل الخير/ علي أن أكتشفه هذا المساء/ الخطيئة الصحيحة التي يجب ارتكابها -هيا ارتكبه».

إن حتمية «وصمة الخطيئة في كل الإنجازات التاريخية»، وضرورة اتخاذ «اختيارات واعية للشر من أجل الخير» هي معتقدات تريح كل من عليه «مواجهة مسؤوليات السلطة». أو بعبارات أبسط، تعريف حياة إجرام حتى يتم «اللعب بقسوة» في جهودهم الرامية إلى «الحفاظ على وضع التفاوت» بين ثرواتنا الساحقة وفقر الآخرين، حسب عبارة *جورج كينان* الحادة، الذي دعا في وثيقة سرية سنة 1948 إلى ترك «الشعارات المثالية»

والاستعداد «للتعامل مع مفاهيم القوة بشكل خالص». هنا يكمن سر التأثير الواسع والنجاح الباهر *لنيبور*.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الفصل الرابع

الموافقة دون موافقة

تأملات في نظرية الديمقراطية وممارستها [117]

إن الوقت قد حان للتفكير في القضايا المتعلقة بالديمقراطية الأمريكية. انتهى الموسم التمهيدي لسنة 1996 وانطلق المرشحان المفترضان في الحملة الانتخابية نفسها. وجريا على العادة، حظيت الفترة التمهيدية بتغطية إعلامية واسعة. كما حصل تدفق للأموال بشكل غير مسبوق، أكثر بكثير من سنة 1992، رغم أن ترشحا واحدا فقط قد تم الطعن فيه. لكن ثمة عناصر بقيت مفقودة، وقد يكون ذلك هو الجانب الأكثر إثارة في الموسم التمهيدي.

وكانت أول فجوة ملحوظة هي الناخبين. باستثناء نيو هامسفير حيث شارك فقط ربع الناخبين، فإن المشاركة قد تراوحت من 3 إلى 11 في المائة في الانتخابات التمهيدية التي منحت الفوز لروبير دول الذي أحرز ما مجموعه مليون صوت. أفاد ريتشارد

---

(117) تمت إعادة طبع هذا الفصل بإذن من **Cleveland State Law Review**.
*من "الموافقة دون موافقة: تأملات في نظرية وممارسة الديمقراطية"، **Consent without Consent: Reflections on the Theory and Practice of Democy** مراجعة قانون ولاية كليفلاند، المجلد 44، لا. 4 (1996).

بيرك، المحلل الانتخابي في نيويورك تايمز، أن الأصوات القليلة قد تم إجراؤها «بسرعة كبيرة ودون مداولات كافية»؛ وهي الأصوات الموجهة نحو الأغنياء كالعادة. فمهما كان الأمر، يبدو أن ذلك لا يثير اهتمام عامة السكان.

ومن النواقص أيضا غياب الفرق الكبير بين المرشحين للرئاسة. كلاهما (في الواقع) جمهوريان معتدلان، كما أنهما عضوان في الحكومة منذ زمن، وهم في الأساس عضوان من عالم الأعمال. بعد شهور من تولي *بيل كلينتون* منصبه، ذكر المقال الافتتاحي لجريدة وول ستريت أن الرئيس «يتودد إلى كبار رجال الأعمال ويرضيهم في أغلب الأحيان»؛ وقد جاء عنوان المقال كالآتي: «حلفاء مستبعدون»، لكن ذلك لا يعكس إطلاقا سوابق *كلينتون* أو كتاباته خلال الحملة كما أشار الوثائقي إلى ذلك ضمنيا. وكانت الصحيفة سعيدة أن ذكرت «في قضية تلو أخرى، اصطف *كلينتون* وإدارته على نفس خط الشركات الأمريكية»؛ الأمر الذي أثار هتافات المدراء التنفيذيين للشركات الكبرى الذين سَعِدوا «لكوننا نتفاهم بشكل أفضل مع هذه الإدارة أكثر من سابقاتها» كما قال أحدهم.

تبين بعد مرور سنة أن حماس الصحيفة لا يمكن إنكاره، فأوردت بحِيرة لا جدوى منها: «يبدو بشكل يثير الدهشة أن حصيلة كلينتون تخدم مصلحة الشركات – كما أنه وسطي». وبمساعدة الجمهوريين بالكونغرس، تمكنت «المصالح الخاصة» من «كسره»؛

وهو الشيء الذي أسعد غرفة التجارة الأمريكية، ولوبي الأعمال، وكذا شركات التأمين... إلخ. فقط «بعض المصالح قد خسرت» حين يراقب الديمقراطيون الرئاسة والكونغرس في آن واحد، وحيث أمضت النقابات «سنتين متفرقتين» كما ذكر الواشنطن بوست؛ في حين قدمت الشركات بوصفها قطاع طرق؛ «فحققت بذلك كل أهدافها، وفي الآن نفسه حدَّت من نشاط النقابات والتقدميين في كل مرة»[118].

لقد زادت الطموحات بدرجات إثر الفوز الانتخابي الضيق للجمهوريين بزعامة جينجريتش في نوفمبر 1994. وبعد مرور عام، ذكرت مجلة بيزنيس ويك أن «غالبية المدراء التنفيذيين يعتبرون أن المؤتمر الرابع بعد المائة يمثل مرحلة مهمة بالنسبة إلى الشركات: لم يسبق أن تلقى المقاولون عطايا بهذا الحجم». يقول العنوان الرئيس «العودة إلى الخنادق؛ وهنا تزداد الرغبات بشكل أكبر فتتبعها لائحة المتمنيات»[119]. وقد تم إرسال الرسالة لكل لوبيات الأعمال في واشنطن التي بلغ عددها 23000 في نهاية الثمانينيات مقابل 365 في خمس وعشرين سنة التي مضت. وبنفس الوتيرة،

---

(118) جيفري بيرنبوم، "بما أن كلينتون يتعرض للسخرية من قبل الحزب الجمهوري باعتباره ليبراليًا مشتعلًا، فإن إنجازاته تبدو وسطية ومؤيدة للأعمال التجارية"، وول ستريت جورنال، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1994، ص: أ12؛ ريك وارتزمان، "المصالح الخاصة، بدعم من الحزب الجمهوري، تهزم جهود البيت الأبيض العديدة"، وول ستريت جورنال، 7 أكتوبر/ تشرين الأول 1994، ص: أ12؛ وديفيد برودر ومايكل وايسكوبف، "العثور على أصدقاء جدد على التل"، واشنطن بوست نيشن.

(119) سوزان ب. جارلاند وماري بيث ريجان، مع بول ماجنوسون وجون كاري، "العودة إلى الخنادق"، **Back to the Trenches** بيزنس ويك، 17 سبتمبر 1995، ص: 42.

تزايد عدد محامي الأعمال، بالموازاة مع ارتفاع ملحوظ لبرامج أخرى مخصصة لتجاوز «أزمة الديمقراطية» التي ظهرت سنوات الستينيات، عندما سعت قطاعات جماهيرية واسعة إلى ولوج معترك الحياة العامة، في الوقت الذي كان مفروضا عليها أن تكون خانعة وسلبية.

وفي ظل مثل هؤلاء الحلفاء لم يكن أمام الشركات سوى القليل من الوقت لتهتم بدعم من النوع الذي قدمه *كلينتون*. عندما توفي *رون براون* في حادث تحطم طائرة في أبريل 1996، ذكرت صحيفة وول ستريت أن «عالم الأعمال في أمريكا قد فقدت شخصا جسورا ولا يَكَلُّ أكثر من أي كان في الدفاع عنها داخل الإدارة، شخص جعل من الدفاع عن الشركات مهمته البارزة». لكن رغم كونه «اشتغل بلا هوادة من أجل الصناعة الأمريكية»، إلا أن العنوان يقول: براون «تلقى القليل من الدعم من الشركات مقابل صنيعه»؛ وهو شيء لا يثير الاستغراب نظرا للبدائل المتاحة آنذاك داخل النظام السياسي[120].

ومع ذلك، في سنة 1993 لم يكن أفضل شيء يجدونه غير شخص يصطف إلى جانبهم باستمرار. وفي سنة 1996 كان عليهم أن يكتفوا بمرشحين يتموقعون في مكان ما بين التحسن الحاصل

(120) هيلين كوبر، "عمل *رون براون* بلا كلل لصالح الصناعة الأمريكية، لكنه لم يحصل سوى على القليل من الدعم من الشركات في المقابل"، وول ستريت جورنال، 5 أبريل، 1996، ص: أ10.

مع *ريكان-بوش* وخدمة تتسم بإخلاص أكثر للشركات الأمريكية.

كان تقرير الصحيفة الصادر في نوفمبر 1993 عن سلوك *كلينتون* الجيد والمثير للدهشة، أكثر دقة مما ذكرته للتو. وأشار التقرير لدى *كلينتون*، مثلها كمثل باقي الديمقراطيين، ميول «لاستمالة المزيد من الشركات الكبرى أكثر من فيالق مالكي المقاولات الصغرى». وقد رصدت الصحيفة خط الصدع الذي يمر عبر النظام السياسي الأمريكي منذ سنوات عدة، ويفصل الأعمال التجارية ذات الرأسمال المكثف والتكنولوجيا المتقدمة والموجهة دوليا، عن القطاعات الأخرى، القسم الذي يمثله مجلس الأعمال والطاولة المستديرة للأعمال في الولايات المتحدة. من ناحية، وغرف التجارة والرابطة الوطنية للمصنعين من ناحية أخرى. في الكثير من الأحيان، ليس لهذه الأخيرة حجم «صغير» لكنها مختلفة في طبيعتها إلى حد ما. إن الإجماع الواسع في عالم الأعمال قد حدد منذ وقت طويل الإطار العام للنظام السياسي، لكن مع وجود انقسامات داخلية، وهذه واحدة منها، كما أنها موضوع يُسَلط عليه الضوء بشكل خاص بفضل أهمية *توماس فيرجسون*[121].

---

(121) توماس فيرجسون، *القاعدة الذهبية*: نظرية الاستثمار في المنافسة الحزبية ومنطق الأنظمة السياسية التي يحركها المال **Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems** (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو، 1995).

وعودا على الموسم التمهيدي لسنة 1996، كان المال والدعاية حاضرين بكثرة، لكن الناخبين كانوا قلائل كما أن النتائج لم تكن متفاوتة. مواقف الجماهير تلقي الضوء هنا على أداء النظام الديمقراطي. ويعتقد أكثر من 80٪ من الجماهير أن الحكومة «تدار شؤونها لصالح بعض الأفراد أو لمصالح خاصة وليس للشعب»، مقابل 50٪ حول أسئلة مماثلة طرحت بنفس الصيغة في السنوات الماضية. وأكثر من 80 ٪ يرون أن النظام الاقتصادي «غير منصف بشكل جوهري»، وأن العمال محرومون من إعلاء صوتهم حول ما يجري في البلد. أكثر من 70٪ يرون أن «المقاولات قد اكتسبت سلطة واسعة على العديد من جوانب الحياة الأمريكية»، و«استفادت أكثر من مستهلكي رفع القيود التي أرستها الحكومة». كما يرى الثلثان أن «الحلم الأمريكي» قد أصبح «تحقيقه صعبا» منذ الثمانينيات. ووفقا لما تسميه مجلة بيزنيس ويك الأغلبية المذهلة التي تبلغ 95٪ إلى 5٪، يعتقد الناس أن المقاولات «يجب عليها أحيانا أن تضحي بجزء من أرباحها لتحسين مستوى عمالها والوسط الذي يعيشون فيه»[122]. إن أرقاما كهذه قلما تظهر في استطلاعات الرأي.

---

(122) إيفريت كارل لاد، "انتخابات الكونجرس عام 1994: إعادة التنظيم ما بعد الصناعي مستمرة"، علم الاجتماع السياسي 110 The 1994 **Congressional Elections: The Postindustrial Realignment Continues** (ربيع 1995)؛ جون ديلين، "براون يرفض تأييد كلينتون"، كريستيان ساينس مونيتور، 14 يوليو 1992، ص: 2؛ جرير، مارجوليس، ميتشل، بيرنز وشركاؤه، أن يتم الاستماع إليهم: تقرير وتوصية الاتصالات الإستراتيجية، تم إعداده لـ AFL CIO، 21 مارس 1994؛ و"أمريكا أرض الشاك".

بشكل ملح، يظل موقف الجمهور اشتراكيا-ديمقراطيا في جوانب مهمة؛ وقد كان كذلك منذ سنوات الصفقة الجديدة[123]. غداة الانتخابات التشريعية لسنة 1994، عبر 60 ٪ من الجمهور عن رغبته في زيادة النفقات الاجتماعية[124]. بعد سنة، اعتبر 80 ٪ «أن على الحكومة الفيدرالية أن تحمي من هم في وضعية الهشاشة، وخصوصا الفقراء والمسنين؛ وذلك بضمان الحد الأدنى من العيش وتوفير المزايا الاجتماعية». يدعم ما بين ثمانين إلى تسعين في المائة من الأمريكيين (أغلبية واسعة يدعمون «بقوة») الضمانات الفيدرالية للمساعدة العامة لمن ليس في وسعهم العمل، أو التأمين ضد البطالة وتوفير الدواء المدعم والرعاية المنزلية للمسنين، والحد الأدنى من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. كما يدعم ثلاثة أرباع منهم خدمات الرعاية للأطفال المضمونة اتحاديا بالنسبة إلى الأمهات ذوات الدخل المنخفض. ويعتقد ما يقرب من الثلثين أن التخفيضات الضريبية التي يقترحها الجمهوريون «يستفيد منها من

---

(123) في فترة ما بعد الحرب المبكرة، انظر إليزابيث فونز وولف، بيع المشاريع الحرة: الاعتداء التجاري على العمل والليبرالية، 1945-1960 **The Selling Free Enterprise: Business Assault on Labor and Liberalism, 1945–60**، (أوربانا شامبين، إلينوي: مطبعة جامعة إلينوي، 1994). في منتصف الثمانينيات، انظر فيسينتي نافارو، "انتخابات 1984 والصفقة الجديدة"، السياسة الاجتماعية، The 1984 ربيع 1985؛ توماس فيرجسون وجويل روجرز، "أسطورة تحول أمريكا إلى اليمين"، **Election and the New Deal," Social Policy The Myth of America's Turn to the Right** أتلانتيك، مايو/ أيار 1986؛ وفيرغسون وروجرز، الانعطاف إلى اليمين: تراجع الديمقراطيين ومستقبل السياسة الأمريكية (نيويورك: هيل ووانغ، 1986).

(124) لوس أنجلوس تايمز، 20 نوفمبر 1994، استشهد به دوج هينوود في "Raw Deal"، Nation، 12 ديسمبر 1994، ص: 711.

لا حاجة لهم بها»[125]. إن مرونة مثل هذه المواقف لَمذهلة، بشكل خاص على ضوء ما يسمعه الناس ويُقال لهم عن أنفسهم بكل سلطوية.

إن الاتساق بين مواقف الجمهور ونتائج الانتخابات التمهيدية يُمكن من استنتاج بعض المحصلات، وهي ليست المرة الأولى. لكنها ليست دائما نفس الاستنتاجات؛ لأن لُوجورنال مثلا، أورد سنة 1992 أن 83٪ من الجماهير ترى أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا، وأن «النظام الاقتصادي غير منصف في جوهره». والنتيجة المستخلصة هي أن الناس غاضبون على «ساستهم الذين يتقاضون أجورا جيدة»، وأنهم يريدون أن تكون السلطة بيد الشعب وليس الحكومة. هذا التفسير للغضب الشعبي تجاه النظام الاقتصادي يعكس مبدأين أساسيين، سعت المؤسسات العقائدية إلى ترسيخها في عقول الجماهير. المبدأ الأول هو أن الحكومة لا يمكن أن تكون للشعب وعبر الشعب وإلى الشعب، كما أنها لا تراعي مصالحه وتخضع لإرادته وتأثيره، بل على العكس تصبح خصمه. أما المبدأ الثاني فهو أنه لا وجود للحكم الخاص، رغم أن خمسمائة مقاولة تراقب نحو ثلثي الاقتصاد الوطني وجزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي، مع كل ما يتضمنه ذلك.

خلاصة القول، هناك صراع بين الحكومة التي هي عدو، والشعب الذي يعيش الحلم الأمريكي جماعة: العامل البسيط

---

(125) مارك ن. فاموس، "صورة للجمهور المتشكك"، **Portrait of a Skeptical Public** بيزنس ويك، 20 نوفمبر 1995، ص: 138.

وزوجته المخلصة (التي حصلت الآن هي الأخرى على عمل)، والمدير التنفيذي الذي يعمل بجد لمصلحة الجميع، والمصرفي الودود الذي يتوق إلى إقراض المال عند الحاجة؛ كلهم نموذج للتناغم، وحياتهم السعيدة لا يعكر صفوها غير «الأجانب» و«غير الأمريكيين» من كل الأنواع – الزعماء النقابيين وكل الغوغاء الآخرين. هي إذن الصورة التي كونتها الصناعة بعناية عن العلاقات العامة التي انتشرت بشكل واسع بعد أن كسر التنظيم الشعبي لسنوات الثلاثينيات الاعتقاد بكون نهاية التاريخ قد تحققت في نوع من طوباوية السادة. ورغم وجود بعض المتغيرات، فقد صمدت الصورة في التداول في مجال الدعاية التجارية وصناعة الفرجة، وفي جزء كبير من الثقافة الشعبية والفكر.

وبالنظر إلى هذه الصورة العامة، فإن حقيقة أن الغالبية العظمى من السكان يعتبرون أن النظام الاقتصادي غير عادل بطبيعته يمكن أن يفهم كما لو أن الناس غاضبون من السياسيين الأغنياء، وأنهم يسعون إلى أن تتخلص الحكومة منهم حتى يأخذ «الشعب» بنفسه زمام الحكم وليس عدوه. والنتيجة ليست خاطئة في مجملها بعد حملات الدعاية في السنوات الأخيرة، وعلى نطاق واسع قلما يتم تقديره. وللنتيجة معنى إذا قبلنا افتراضاتها الضمنية: استحالة تبلور حكومة ديمقراطية تخدم المصالح الشعبية (رغم أن حكومات الولايات يمكن التسامح معها؛ حيث يسهل كثيرا هيمنة السلطة الخاصة عليها)؛ والناس يعيشون في تناغم عكس ما يذهب إليه *آدم* سميث وآخرون منذ تلك الفترة من أن صراع الطبقات يبدو لهم

أمرا واقعا، وأنه هاجس مطلق في عالم الأعمال الأمريكي؛ وهو شيء غير مألوف بالنظر للمستوى العالي للوعي الطبقي وإخلاصه لصراع الطبقات، كما عبر عن ذلك بشكل علني رواد الأعمال. وقد حذروا مرارا من «الخطر الذي يواجهه الصناعيون» في ظل «الحكم السياسي الذي وصلت إليه الجماهير حديثا»، وضرورة شن «المعركة الأبدية الموجهة لعقول الناس» ثم كسبها، و«تلقين تاريخ الرأسمالية للناس» حتى «يصبحوا قادرين على إعادة لعب أطوار التاريخ بإخلاص ملحوظ» وهكذا دواليك في تدفق مثير، يصاحبه مجهود أكثر إبهارا؛ وهذا بالذات واحد من المواضيع المركزية في التاريخ الحديث[126].

إنه لتكريم لمهارة المحاربين الذين شنوا معركة أبدية، وأنه حين تم القطع مع السد في النهاية خلال الانتخابات التمهيدية لسنة 1996، حدثت مفاجأة حقيقية وانزعاج صريح من نداء صفوف الطبقة الذي أطلقه ديماغوجي يلعب الدور الشعبوي. فتح *بات بوكانان* «جبهة ثانية» في «حرب الطبقات» كما ذكر ذلك معلق نيويورك تايمز *جازون دوبارل*. عبَّر الغاضبون قبل ذلك عن امتعاضهم وإحباطهم من خلال استهداف «أسر الرعاية الاجتماعية والمهاجرين والمستفيدين من العمل الإيجابي». لكنهم يكتشفون الآن طبيعة الرؤساء والمسيرين والمستثمرين والمضاربين، بل

(126) ليكس كاري، أخذ المخاطرة من الديمقراطية: الدعاية في الولايات المتحدة وأستراليا **Taking the Risk Out of Democracy: Propaganda in the US and Australia** (سيدني: مطبعة جامعة نيو ساوث ويلز، 1995)؛ فونس وولف، البيع مجانًا في المؤسسة، ص: 5.

يكتشفون حتى صراع الطبقات وخصوصيات مجتمعنا المتناغم التي غابت عن إدراكنا نوعا ما[127].

كان بإمكان الآذان أن تكتشف ذلك سنوات مضت، لو تم ضبطها على جزء مختلف من الطيف؛ وهو ما وقع سنة 1978 عندما أدان رئيس UAW *دوك فرازر*، مدراء المقاولات لأنهم «اختاروا شن حرب الطبقة أحادية الجانب في البلد – حربا ضد العمال والعاطلين والفقراء والأقليات وصغار السن والمسنين والكثير ممن ينتمون للطبقة المتوسطة»، الذين «نقضوا وتخلصوا من الميثاق الهش الذي لم يكتب من قبل خلال فترة النمو والازدهار»[128]. أو عشرين عاما قبل ذلك، عندما كانت لا تزال موجودة على نطاق واسع وكانت تسعى – على حد تعبيرها – إلى مكافحة هجوم الشركات «التي سعت لبيع فضائل الرأسمال الكبير للشعب الأمريكي»، وتوفير «ترياق لأشد السموم فتكا؛ وهي الصحافة الداعمة للقنوات التجارية التي تهدف إدانة العمال في كل مناسبة، والتكتم في نفس الوقت عن خطايا أقطاب البنوك والصناعة الذين يراقبون الأمة في الواقع»[129]. بل وحتى قبل ذلك بكثير؛ أي أيام الثورة الصناعية.

---

(127) جيسون ديبارل، "الطبقة لم تعد كلمة مكونة من أربعة أحرف"، **Class is No Longer a Four-Letter Word,"** ***New York Times*** Magazine، مجلة نيويورك تايمز، 17 مارس 1996، ص: 40.

(128) كيم مودي، *إصابة للجميع: تراجع النزعة النقابية الأمريكية* **An Injury to All: The Decline of American Unionism** (نيويورك: فيرسو، 1988)، ص: 147.

(129) فونز وولف، *بيع المشاريع الحرة*، **Selling Free Enterprise** الصفحات من 44 إلى 45 و117.

وحذرت *ميك كرينفيلد* في مجلة نيوزفيك أننا قد ندخل في «عصر لَوْم» جديد، مع «التحول من مجموعة مظالم أخرى متنوعة وصراعات منظمة إلى موضوع حرب الطبقة الاقتصادية النامية». هناك «عداء متنام تجاه القطط السمان؛ أي مسيرو الشركات من مستوى عال، والبنكيون المستثمرون، وفاعلون آخرون، وكذا صانعو الصفقات في عالم التجارة المزدهر». وحيث «تحدث أشياء كثيرة»... لا يدركها سوى المختص. أما من ليس في مقدورهم الفهم فيبحثون عن «ثقل وطني جديد»، شخص يتحمل اللوم بسبب معاناتهم. تقول *كرينفلد* إن هذا شيء مؤسف لكنه مفهوم: يبحث الأشخاص الضالون دائما عن «قوى خبيثة لفهم إخفاقاتهم ومصائبهم»، فيقعون أحيانا على «الكاثوليك واليهود والمهاجرين»، والآن «الفاعلون وصانعو الصفقات» الذين يقودوننا نحو عالم جديد.

ويضيف محررو بيزنس ويك: «لحد الآن غالبية الأمريكيين يميلون إلى لوم الحكومة بسبب صعوباتهم الاقتصادية»، «لكن غضبهم الآن سيتوجه إلى حد ما نحو الشركات الكبرى»، وكثيرون منهم يعيدون النظر في «دور المقاولة في المجتمع». «وحدهم الحمقى من يجهلون العلامات»، وعلى الشركات أن تعتبر «ضرورة أن تصبح شركات مواطنة تتحمل مسؤوليتها» إن هي أرادت تدمير «نهضة اليسار». يكتب *جون ليسيو* في صحيفة بارونس «إن السبب الرئيس الذي جعل أسواق السندات والبورصة تعرف نموا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية هو إخضاع العمالة للرأسمال بشكل

واضح»، لكن «الحملة الشرسة المتزايدة» التي شنها العمال «لتأمين نظام اجتماعي»، والذي سمي «الأجر الأدنى الحيوي»، ونجاحاتهم العرضية في «الدفعة الشعبية المفاجئة من أجل الظفر بجزء كبير من الكعكة» لا يمكن إنكارها[130].

كانت الصدمة والضيق أكبر عندما تم اكتشاف أن للجمهور إحساسا بأن سادة الاقتصاد لا يضطلعون بمسؤولياتهم تجاه العمال والجماعات بهامش يقارب 20 مقابل 1. فرد الفعل هذا يستحق بعض الاهتمام.

ويتعين على أي ملاحظ أن يسجل بتمعن تعدد الخيارات المقبولة في الخطاب العام، الآن وقد تعطل التناغم الذي كان سائدا في الماضي بسبب جمهور مضطرب وسياسيين ساخرين. وفي أحد طرفي الطيف الواسع للنقاش المسؤول، يَعتبر المرء أن من يُسَيرون الاقتصاد الخاص يجب أن يسعوا وراء الربح بلا رحمة، وعلى أقصى الطرف الآخر عليهم أن يكونوا مستبدين وإنسانيين.

ويمكن إدراك إمكانيات أخرى تغيب عن الطيف المذكور؛ فمثلا أفكار *توماس جيفرسن* الذي كان يحذر من تنامي «حكومة أرستقراطية فريدة ورائعة، ترتكز على مؤسسات بنكية وأقطاب مالية» ستجعل البعض يركبون ويسيطرون على المُزارع المنهوب

---

(130) ميج جرينفيلد، "العودة إلى الحرب الطبقية"، **Back to Class War** مجلة نيوزويك، 12 فبراير 1996، ص: 84؛ افتتاحية، "رد الفعل العنيف ضد الأعمال التجارية"، بيزنس ويك، 18 فبراير 1996، ص: 102؛ جون ليسيو، "هل تم ترويض التضخم؟ "لا تصدق ذلك"، مجلة بارون، 15 أبريل 1996، الصفحات من 10 إلى 11.

ومالكي الأراضي المتسولين، محطمة بذلك الديمقراطية، ومجددة لشكل من أشكال الاستبداد إذا ما منحت له الأرضية، كما فعلوا لاحقا متجاوزين أفظع الكوابيس. *وأليكسيس دو طوكفيل* الذي يرى مثله مثل *جفرسن* و*آدم سميث* أن تساوي الأوضاع هو شرط أساس لمجتمع حر وعادل. فكان يتمثل مخاطر «اللامساواة الدائمة للأوضاع» ونهاية الديمقراطية، إذا كانت «الأرستقراطية المصنعة التي تزدهر تحت أعيننا»، وهي «أصعب شكل عرفه العالم»، ستتعدى حدودها.

وما يذهب إليه أيضا أكبر فيلسوف اجتماعي أمريكي في القرن العشرين، *جون ديوي*، الذي كان يرى أننا لا نستطيع التحدث بجدية عن الديمقراطية في ظل نظام حكم خاص. يكتب قائلا: «تكمن السلطة اليوم في مراقبة وسائل الإنتاج والتبادل والإشهار والنقل والتواصل». إن من يملكها يسير حياة البلد، والسياسة ما هي إلا «الظل الذي يغطي المجتمع عن طريق المقاولات الكبرى»، ما دام من يسير البلد هي «المقاولات من أجل الربح الخاص، وبفضل المراقبة الخاصة للبنوك والأرض والصناعة التي تُعَزَّزُ بمراقبة الصحافة ووكلائها ووسائل إشهار ودعاية أخرى». ومن أجل تصحيح هذا التعسف البيِّن في حق الحرية والديمقراطية، فعلى العمال أن يأخذوا «مصيرهم الصناعي بأيديهم»، وأن لا يظلوا وسائل بسيطة يكتريها المشغلون؛ وهي نظرية تعود أصولها لليبرالية الكلاسيكية. إذا لم تمر الصناعة من «نظام اجتماعي فيودالي إلى نظام

اجتماعي ديمقراطي» يلعب فيه العمال دور المراقبة، فقد تسود بعض أشكال الديمقراطية، لكن استمراريتها ستكون محدودة[131].

وقد كانت هذه الأفكار حاضرة أيضا في الصحافة العمالية منذ الأيام الأولى للتطور الصناعي بالولايات المتحدة، حين عبر الصناعُ و«بناة المعامل» وعمال آخرون بفصاحة عن صراعهم ضد «عقلية العصر الجديدة: امتلاك الثروات ونسيان كل شيء إلا أنفسهم». كانوا يناضلون من أجل كرامتهم وحريتهم وثقافتهم، التي هاجمتها «لأرستقراطية المصنعة القاسية». لم يطلبوا من الأرستقراطية أن يرفقوا بهم لكن أعلنوا أن هؤلاء غير شرعيين، وأزالوا عنهم حق أن يكونوا قساة ورحماء. لقد جردوهم من حق تحديد ما يقع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لقد ألحوا مثلما فعل *ديوي* سنوات بعد ذلك، على مسألة «أن ملكية المصنع تعود لمن يشتغلون فيه» بشكل يمكن من توقع ديمقراطية حقيقية[132].

كل هذا «أمريكي مثل كعكة التفاح» إذا استبعدنا ما يجنيه المثقفون الراديكاليون، ويشكل جزءا مهما من تاريخ الولايات المتحدة. لكن كل هذا لا وجود له رغم أن الطيف يتوسع حتى يتم

---

(131) انظر تشارلز سيلرز. *ثورة السوق: أمريكا الجاكسونية*، 1815-1846 **The Market Revolution: Jacksonian America, 1815–1846** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1991)، ص: 106؛ ألكسيس دي توكفيل، *الديمقراطية في أمريكا*، أد. فيليبس برادلي (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف، 1945)، المجلد. 2، الفصل 20، ص: 161. فيما يتعلق بجون ديوي، انظر على وجه الخصوص روبرت ويستبروك، وجون ديوي *والديمقراطية الأمريكية* (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل. 1991).

(132) نورمان وير، العامل الصناعي 1840-1860 **The Industrial Worker 1840–1860** (شيكاغو: إيفان ر. دي، 1990).

قبول فكرة أن 500 أكبر ثروة يجب أن تتعامل بلطف مع الناس- يجب إرشاؤها ربما عن طريق مزايا ضريبية للحد من «أطماع المقاولات» كما يقترح بعض المتحمسين.

إضافة إلى أنه غير شرعي في جوهره، إلا أن الاستبداد الرحيم يطرح بعض المشاكل العملية. من يتحكمون في اللعبة قد يغيرونها ويصبحون عديمي الشفقة من تلقاء أنفسهم. إن تاريخ «الرأسمالية الحتمية» الذي أرسى معالمه السادة لإبعاد تهديد الديمقراطية، ثم ألغي حين تبين أنه غير مجد كما هو الحال في الوقت الراهن، لَشيء له مغزى. إن الدروس ليست أقل وضوحا اليوم مما كانت عليه بالنسبة إلى مشغلي الطاحونة في شرق ماساشوستس منذ مائة وخمسين سنة.

لنرجع الآن إلى الحملة التمهيدية لنرى ما الذي كان ينقصها.

أعلن المعلق السياسي جيمس *بيري* في وول ستريت جورنال[133] أن أول شيء سيختفي هو «الحملة الممولة جيدا» من قِبل السناتور *فيل غرام*[134]. لاحظ *بيري* أن اختفاء *غرام* كان شيئا واضحا لأنه «حامل الراية الرئاسية الوحيد»، وممثل «المحافظين»، وهم من صعدوا إلى الحكم «بفوزهم التاريخي» في 1994 الذي كان من المفروض أن يعيد تشكيل المشهد السياسي لفترة طويلة، وقلب

---

(133) جيمس بيري، "ملاحظات من الميدان"، **Notes From the Field** وول ستريت جورنال، 26 فبراير 1996، ص: أ20

(134) فيل غراهام:Phil Graham ناشر وصحفي أمريكي، ولد في 18 يوليو 1915 في داكوتا الجنوبية في الولايات المتحدة، وتوفي في 3 أغسطس 1963 في Marshall Virginia في الولايات المتحدة. [المترجم]

العقد الاجتماعي المنبوذ وإعادة أمجاد المثلية لسنوات التسعينيات وكذا سنوات العشرينات الصاخبة، عندما تم ترسيخ «إخضاع رأس المال الواضح للعمالة» إلى الأبد، على ما يبدو، من خلال أساليب لا يمكنها المضي في أي مسار يشبه الديمقراطية لا من قريب ولا من بعيد. كما لاحظ *توماس فيرغوسون*[135].

وتابع بيري قائلا إن انهيار الجمهوريين في الكونغرس هو «أقسى مفارقة» في الحملة. وقد كان على حق حين سطر على هذه الوقائع الهامة، لكنها لم تكن لتثير استغراب من يلاحظ استطلاع الرأي الذي أظهر معارضة لبرامج الجمهوريين التابعين *لجينغريتش*.

أياما بعد ذلك، لاحظ المعلق السياسي للصحيفة *ألبيرت هونت* أنه «لم يذكر *نيوت جينغريش* أو عقد أمريكا إلا مرورا»، أو مواضيع أخرى ذات أهمية بالنسبة «إلى المحافظين الاقتصاديين في بيلتواي» غداة الحملة التمهيدية في ولاية نيو هامسفير[136]؛ وهو شيء صحيح ومرة أخرى ليس بالأمر المستغرب. في نوفمبر 1994 قليلون هم الناخبون الذين سمعوا عن العقد، لكن بمجرد أن أعلنوا بعضا من مزاياه عبرت الأغلبية عن معارضتهم له. والشيء الذي لا يثير الاستغراب هو أنه حين اضطر الساسة أن يواجهوا

---

(135) فيرغسون، *القاعدة الذهبية*، ص: 72.

(136) لبرت ر. هانت، "السياسة والشعب: الجمهوريون يطالبون بأرضية عالية"، **Politics and People: The Republicans' Claiming High Ground** وول ستريت جورنال، 22 فبراير/ شباط 1996، ص: أ15.

الجمهور، تخلوا عن برنامجهم مثل بطاطس ساخنة؛ أو بالأحرى لم يشيروا إليه. إنها ليست بسخرية مأساوية ولكنها واقع بسيط، تماما كما لو تم تتبع للبرنامج كما كان من قبل، كيفما كانت خيارات الجمهور – على الأقل إلى أبعد مدة ممكنة ما دام «الوحش الكبير» سيظل صامتا وقابعا في قفصه، كما يسميه *ألكسندر هاميلتون* بغضب «الشعب» الذي يحظى بإعجاب الديمقراطيين[137].

إن المثال الأكثر مأساوية لِمَا كان مفقودا خلال الحملة التمهيدية هو الدين والعجز الفدرالي. «لم يعد أحد يتحدث عن موازنات الميزانية» كما قال *بيري*، في حين كان هو السؤال المحوري أسابيع قبل ذلك، مما دفع الحكومة مرارا إلى إغلاق أبوابها، في حين تنافس الحزبان السياسيان لمعرفة ما إذا كانت ستؤدى المهمة في أجل سبع سنوات أو أكثر من ذلك. كانوا كلهم متفقين مع الرئيس الذي أعلن: «لنكن واضحين؛ طبعا، طبعا، علينا أن نوازن الميزانية»[138]. لكن الموضوع اختفى بمجرد أن أصبح بغير الإمكان تجاهل الجمهور، أو كما جاء في صيغة وول ستريت جورنال أن الناخبين «تخلوا عن «هوسهم» في موضوع موازنة الميزانية؛ يعني معارضتهم

---

(137) هنري آدامز، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية خلال إدارات توماس جيفرسون **History of the United States of America during the Administrations of Thomas Jefferson** (نيويورك: الكلاسيكيات الأدبية للولايات المتحدة، شركة، 1986)، ص: 61.

(138) "كلينتون تحذر من خطة Medicaid"، بوسطن غلوب، 1 أكتوبر/تشرين الأول 1995، ص: 12.

لموازنة الميزانية في هوامش واسعة، حين يتم إعلامهم بالنتائج، كما تبين ذلك الاستطلاعات باستمرار»[139].

ولكي نكون دقيقين، تقاسم بالفعل جزء من الجمهور «هوس» الحزبين السياسيين في موضوع موازنة الميزانية. في أغسطس 1995، تم تصنيف العجز باعتباره أهم مشكلة في البلد من طرف 5٪ من السكان وتساوى مع مشكلة التشرد[140]. لكن، من بين خمسة في المائة من المهووسين بالميزانية، نجد جزءا من الأشخاص المهمين. أوردت البيزنيس ويك بناءً على استطلاع لكبار المديرين التنفيذيين: «لقد تحدثت المقاولات الأمريكية: وازنوا الميزانية الفدرالية»[141]. وعندما تتحدث المقاولات الكبرى، فإن الطبقة السياسية والإعلام تحذو حذوهم، فهم من أخبر الجمهور أن «الأمريكيين قد صوتوا لصالح موازنة الميزانية»؛ وهو يتضمن تفاصيل عن التخفيضات المطلوبة في النفقات الاجتماعية طبقا لإرادة الجمهور (وعلى الرغم من معارضته الكبيرة أثناء الانتخابات ومنذ ذلك الحين، كما أظهرت استطلاعات الرأي)[142].

ليس من الغريب أن يغيب الموضوع عن الشاشة، بينما اضطر السياسيون إلى مواجهة الوحش الكبير، أو أن الأجندة قد استمر

---

(139) آلان موراي، "*التوقعات: سياسة العجز: هل انتهى العصر؟*": **The Outlook: Deficit Politics; Is the Era Over ?** وول ستريت جورنال، 4 مارس 1996، ص: أ1.

(140) نيويورك تايمز/ استطلاع أخبار سي بي إس، نيويورك تايمز، 1 أكتوبر 1995، ص: 4.

(141) بيزنس ويك/ استطلاع هاريس التنفيذي، بيزنس ويك، 5 يونيو 1995، ص: 34.

(142) روبرت سيجل، الإذاعة الوطنية العامة، كل الأشياء في الاعتبار 12 مايو 1995.

تفعيلها بطريقة واضحة وبسلاح ذي الحدين، مع تقليصات لا شعبية في النفقات الاجتماعية، وبموازاة مع زيادات في ميزانية البنتاغون التي يؤيدها واحد من بين ستة أشخاص، لكن بدعم من المقاولات في كلتا الحالتين. ومن السهل فهم الأسباب، خصوصا إذا اعتبرنا الدور الداخلي لنظام البنتاغون: تحويل الاعتمادات المالية العمومية نحو قطاعات صناعية متقدمة، حتى يتسنى للناخبين الأغنياء، أتباع *نيوت جينغريش* مثلا، أن يتلقوا الدعم الفدرالي أكثر من أية مقاطعة في ضواحي البلد، وخارج النظام الفدرالي نفسه، فيحميهم في الوقت نفسه من قسوة السوق بينما يندد رئيسهم بالدولة المربية ويشيد بقيم ريادة الأعمال والفردانية الشرسة.

إن قصة نوفمبر 1994 المعتادة هي أن المؤيدين للسوق الحرة *لجينغريش* يستمرون في مبدأ العقد الأمريكي المبني على الاستطلاعات. لقد كان واضحا من البداية أن ذلك غير صحيح، وأنه تم الآن الاعتراف جزئيا بالاحتيال. شرح *فرانك لونتز* خلال مؤتمر صحفي، وهو المتخصص في استطلاعات رأي الجمهوريين التابعين *لجينغريش*، أنه حين أكد للصحفيين أن غالبية الأمريكيين يؤيدون كل جزء من الأجزاء العشرة من العقد، فإنه كان يقصد أن الناس كانوا يحبون الشعارات التي استخدمت للتغليف. على سبيل المثال، أظهرت الدراسات التي أجريت على مجموعات المناقشة أن الجمهور يعارض تفكيك النظام الصحي، ولكنه يرغب في «الحفاظ عليه وحمايته وتعزيزه» من أجل «الجيل القادم». يُقَدَّم التفكيك إذن «كحل يحفظ الرعاية الطبية لكبار السن ويحميها، ويمهد الأرضية

لجيل طفرة المواليد» (جينغريتش). ويزيد *روبير دول* قائلا: «سيحافظ الجمهوريون ويحمون» النظام الصحي[143].

كل هذا يبدو طبيعيا في مجتمع تديره المقاولات، وعلى درجة غير مألوفة، مع تخصيص نفقات تسويق ضخمة – ألف مليار دولار في السنة؛ أي ما يقارب سدس الدخل القومي لسنة 1992، حسب دراسة جامعية حديثة، وخصوصا الضرائب المقتطعة؛ بحيث يؤدي الناس من أجل امتياز أن يخضعوا للتلاعب في سلوكياتهم ومواقفهم[144]. وكانت هذه من بين الأدوات العديدة التي تشكلت لخلق رغبات مصطنعة وإدارة المواقف ومراقبة «المزاج العام».

يفتتح دليل الصناعة والعلاقات العامة الذي كتبه واحد من أعلامه وهو *إدوارد برتايس*، على ملاحظة مفادها «أن التلاعب اليقظ والذكي بالعادات المنظمة وآراء الجماهير هو عنصر مهم في مجتمع ديموقراطي»، لكن الأقليات الذكية هي من عليها أن ترجع بشكل واضح للدعاية وبطريقة مستمرة وممنهجة؛ لأنها وحدها «كجزء ضئيل» من السكان من يفهم العمليات الذهنية والنظم

---

(143) نايت رايدر، "مستطلعو آراء الحزب الجمهوري لم يقيسوا شعبية "العقد"، بل الشعارات فقط"، شيكاغو تريبيون، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 1995، ص: 11؛ مايكل فايسكوبف وديفيد مارانيس، "حرب غينغريتش الكلامية"، واشنطن بوست (الطبعة الأسبوعية الوطنية)، 6-12 نوفمبر/تشرين الثاني 1995، ص: 6.

(144) مايكل داوسون، *فخ المستهلك*: تسويق الأعمال التجارية الكبرى وإحباط الحياة الشخصية في الولايات المتحدة منذ عام 1945، **The Consumer Trap: Big Business Marketing and the Frustration of Personal Life in the United States since 1945** دكتوراه، أطروحة، جامعة أوريغون، أغسطس 1995.

الاجتماعية للجماهير، فيلجؤون وحدهم للدعاية؛ إذن هم في موقع «من يتحكم في خيوط مراقبة عقلية الجماهير». إن مجتمعنا بانخراطه لصالح «المنافسة المفتوحة»، «ستعمل بسلاسة معقولة»، قد قبلت بأن تتيح للمنافسة الحرة بأن ينظمها المسيرون والدعاية؛ وهي «الآلية التي تراقب عقلية الجمهور»، وتتيح لذكاء الأقليات بأن يشكل عقل الجماهير حتى يتسنى لها توجيه القوى حديثة العهد كما يحلو لها. «وهي تحشد بذلك العقل الجماعي تماما مثلما يفعل الجيش في اصطفاف جنوده»[145]. إن مسلسل القبول التقني هو «جوهر المسلسل الديمقراطي نفسه»؛ كما كتب *بيرنايس* عشرين سنة بعد ذلك، قبل أن يتم تكريمه لمساهماته من طرف الجمعية الأمريكية لعلم النفس سنة 1949.

كليبرالي جيد في عهد *روزفلت*، طور *برنايس* كفاياته داخل لجنة *كريل* عن مؤسسها *وودروف ويلسون*، كأول وكالة دعاية في الدولة الأمريكية. «نجاح باهر طبعا للدعاية خلال الحرب، وقد فتحت أعين الكثير من الأشخاص الأذكياء في جميع مجالات الحياة حول إمكانيات حشد عقول الجماهير». كما شرح ذلك *بيرنايس* في دليله للعلاقات العامة والدعاية. كانت اللجنة هي العنصر الرسمي للحملة التي يلتزم فيها المثقفون بتقديم خدمة «المترجمين الأوفياء والنفعيين» لما يبدو أنه واحد من أكبر المشاريع التي لم ينجزها أي رئيس أمريكي من قبل (الجمهورية الجديدة)؛ وهو قرار *ويلسون*

---

(145) إدوارد ل. بيرنيز، *الدعاية* [1928] **Propaganda [1928]** (بروكلين: منشورات IG، 2004).

الانضمام للحرب بعد أن قاد حملته تحت شعار «سلم دون نصر». إن فوزهم، كما عبروا عن ذلك فيما بعد، كان حين «فرضوا إرادتهم على أغلبية مترددة أو غير مبالية»، بفضل ما اخترعوه من دعايات حول فظاعات الهاون وآليات أخرى شبيهة، استعملت لاإراديا كوسائل في وزارة الإعلام البريطانية التي عرفت في السر مهمتها «بتوجيه فكر الجزء الأكبر من العالم».

كل ما ذكر ينبع من مذهب ويلسون. بالنسبة إليه، تظل طبقة الصفوة النبيلة الحاملة «للمثل العليا» ضرورية للحفاظ على «الاستقرار والإنصاف»[146]. إنها الأقلية الذكية المكونة من «رجال مسؤولين»، والتي عليها أن تراقب اتخاذ القرار، على حد تعبير أحد قدماء لجنة كريل كما شرح ذلك *والتر ليبمان* في أحد مقالاته المؤثرة حول الديمقراطية في السنوات نفسها. هذه «الطبقة المتخصصة» المكونة من «رجال عموميين» مسؤولة عن «تكوين رأي عام سليم»، فضلا عن وضع سياسات وإبعاد كل الأجانب الجاهلين والدخلاء غير القادرين على الانكباب على «صلب» الموضوع. يجب إعادة «وضع الناس في أماكنهم»: وظيفتهم في الديمقراطية هي أن يكونوا «متفرجين على الحدث» وليس

---

(146) ديفيد س. فوجلسونج، حرب *أمريكا السرية ضد البلشفية*: تدخل الولايات المتحدة في الحرب الأهلية الروسية، 1917-1920 **America's Secret War Against Bolshevism: U.S. Intervention in the Russian Civil War, 1917–1920** (تشابل هيل، كارولاينا الشمالية : مطبعة جامعة نورث كارولينا، 1995) ، ص : 28.

مشاركين، لا بل فقط بالتفاعل كمناصرين لأحد قادر على أن يكون فاعلا على المستوى التنفيذي، خلال التدريبات الانتخابية الدورية.

في المدخل الخاص «بالدعاية» في موسوعة العلوم الاجتماعية، حذر *هارولد لاسويل*، وهو أحد مؤسسي العلوم السياسية الحديثة، أن على بعض الأشخاص الأذكياء أن يعترفوا «بجهل وغباوة ... الجماهير»، وألا ينساقوا وراء «دوغمائيات ديمقراطية تعتبر أن الناس هم حُكام أنفسهم فيما يخص مصالحهم». يجب مراقبة الجماهير لما فيه خير لهم؛ وفي مجتمعات أكثر ديمقراطية حيث يفتقر المسيرون للقوة المطلوبة، فعليهم أن يتبنوا «طريقة تقنية أخرى للمراقبة»، يعتمد جزء كبير منها على الدعاية.

لكن بطبيعة الحال هناك فرضية خفية مفادها أن «الأقليات الذكية» عليها أن تتحلى بقدر من الذكاء يجعلها قادرة على أن تفهم أين تتموضع السلطة عكس ما يذهب إليه *أوجين ديبس*، الذي يقبع في السجن لأنه لم يعترف بنبل المقاولة الكبرى *لويلسن*. لكن سنوات قبل ذلك، تم إعلان ديبس «عدو العرق البشري» من طرف نيويورك تايمز التي طالبت «بكبح الفوضى التي خلفتها تعاليمه»، تماما كما هو الحال بالفعل، فيما وصفه المؤرخ *دافيد مونغومري* «أمريكا البلد الأكثر عداء للديمقراطية»، والذي فرض هذا المنحى بعد «احتجاجات عماله»[147].

---

(147) باتريشيا كايو سيكستون، *الحرب على العمل واليسار* **The War on Labor and the Left** (بولدر، كولورادو: Westview Press، 1991)، ص: 112؛ ديفيد

تجد هذه المواضيع صداها في الوقت الراهن، فمثلا يشرح أستاذ علوم التدبير الحكومي في بداية حكم *ريغان*، قائلا: «عليكم أن تبيعوا أي «تدخل من أي نوع كان أو تدخل عسكري» بطريقة تعطي الانطباع بأنكم تحاربون الاتحاد السوفياتي. وهو الشيء الذي تفعله الولايات المتحدة منذ بداية مذهب ترومان»[148]. لكن ليس فقط خيار العنف هو الذي يجب أن يُباع لجمهور متردد، إن «وظيفتهم» تمتد أيضا إلى تحمل مسؤولية تكاليف «المقاولة الحرة» ومخاطرها. اتخذت هذه المسؤوليات العمومية أشكالا جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اعترف عالم الأعمال أن الصناعة المتطورة «لا يمكنها الاستمرار بطريقة مرضية في إطار اقتصاد «المقاولة الحرة» الخالصة والمتنافسة والتي لا تتمتع بدعم»، وأن «الحكومة هي منقذها الوحيد الممكن» (الثروة، بيزنيس ويك). اعترف مدراء الشركات أن الانتعاش الاقتصادي الضروري كان سيأخذ أشكالا أخرى، لكن نظام البنتاغون كان يقدم مزايا عديدة فيما يخص النفقات الاجتماعية، مع كل ما ينتج عنها من دمقرطة وإعادة توزيع غير مرغوب فيها؛ تطلب الأمر بعض الخيال فقط لنفهم أن الجمهور كان سيبقى مصطفا؛ وذلك «بخلق انطباعات خاطئة» حول الحرب الباردة. واعتبارا لكونه قد استوعب جيدا هذه النقطة، فقد نصح الأمين العام لسلاح الجو على عهد ترومان،

مونتغمري، سقوط بيت العمل: مكان العمل والدولة والنشاط العمالي الأمريكي، 1865-1925 (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1987)، ص: 7.

(148) صامويل هنتنغتون، "إعادة تقييم فيتنام"، **Vietnam Reappraised** الأمن الدولي 6، العدد 6. 1 (صيف 1981).

باستعمال كلمة «أمن» عوض «دعم» عندما يصبح ضروريا دفع الأجانب الجهلاء والدخلاء إلى تمكين المنقذ من جعل التكاليف والمخاطر مسألة اشتراكية. عمليا، كل القطاعات الحيوية في الاقتصاد الصناعي المتطور قد التجأت إلى إجراءات مماثلة[149].

وقد استوعب هذه الدروس أيضا أتباع *ريغان* الذين حطموا أرقاما قياسية جديدة فيما يخص حمائية ما بعد الحرب، ورفعوا من الدعم العمومي الموجه للصناعة المتقدمة، كما حدث بعد الحرب. وتم استيعاب هذه الدروس أيضا بفضل *مؤسسة التراث*، وبفضل جينغريش وآخرين ممن يلقنون فضائل الانضباط للسوق لأطفال في عمر سبع سنوات، وفي الوقت نفسه فإن زيادة ميزانية البنتاغون تفوق مستوياتها الحالية لما بعد الحرب الباردة، ليس لأن الروس يتقدمون، ولكن بسبب تهديد جديد ظهر للوجود عندما أصبح العدو الكلاسيكي حليفا تابعا، بل ومساهما أيضا في إنتاج أسلحة الولايات المتحدة. يجب على البنتاغون أن يظل شامخا، اعتبارا «للتطور التكنولوجي المتزايد للصراعات في العالم الثالث»، كما وضحت ذلك إدارة *بوش* في الكونغرس، شهورا بعد سقوط حائط

---

(149) انظر فرانك كوفسي، هاري س. ترومان وخوف الحرب عام 1948 **Truman and the War Scare of 1948** (نيويورك: ماكميلان، 1993)؛ نعوم تشومسكي، تحويل المد: التدخل الأمريكي في أمريكا الوسطى والنضال من أجل السلام، **Turning the Tide: U.S. Intervention in Central America and the Struggle for Peace**، طبعة موسعة. (بوسطن: مطبعة ساوث إند، 1985)، ستصدر طبعة جديدة منها في عام 2015 من دار هايماركت للكتب؛ نعوم تشومسكي، عالم العالم، القديم والجديد، طبعة موسعة (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، 1996).

برلين، كما زادت أنه من الممكن تعزيز «القاعدة الصناعية للدفاع»، وتشجيع «الاستثمار في تجهيزات ومعدات جديدة، وكذا الحث على البحث والمساهمة في التنمية».

بعد فترة قصيرة، وسعت الإدارة إلى حد بعيد تدفق الأسلحة الأمريكية نحو العالم الثالث، معززة بذلك التهديد الذي ظهر في حينه ليعوض «التآمر المتجانس العنيف» الذي كان وراءه *جون كينيدي*. وقد ذهبت إدارة *كلينتون* بعيدا حين حددت لأول مرة أن سياستها «ستأخذ بعين الاعتبار حالة مصنعي الأسلحة الأمريكيين، وكذا ما يتطلبه الاقتصاد الوطني حين يتعلق الأمر بقرارات المصادقة أو لا على بيع الأسلحة للخارج» كما أوردت الصحافة. وهنا مرحلة طبيعية في الوقت الراهن؛ حيث لم يعد للذريعة السوفييتية أي معنى، وأصبح من الضروري مواجهة الأحداث بكل صدق.

إن مبيعات الأسلحة إلى الدول غير الديمقراطية-وهي عنصر جوهري حتى في ظل التفسير الأثر إطنابا لكلمة «ديمقراطية» - يلقى معارضة 96 ٪ من السكان. غالبا ما تقدم النفقات العسكرية «كبرنامج لخلق فرص عمل»، لكن يبدو أن ذلك لا يقنع الجمهور، أو أنه ربما يعلم جزئيا أن عبارة «فرص شغل» تدل الآن على المنافع التي تدرها «تقنيات المراقبة الجديدة لعقلية الجماهير»[150].

---

(150) إيال برس، "مسؤولية الحزب الجمهوري عن مبيعات الأسلحة الأمريكية"، **GOP Responsibility' on US Arms Sales**، كريستيان ساينس مونيتور، 23 فبراير/شباط 1995، ص: 19.

لم تكن مشكلة الحفاظ على «الاستقرار والاستقامة» أقل خطورة في الخارج. لنأخذ كمثال البرازيل التي اعتبرت «عملاق الجنوب» المحتمل منذ بداية هذا القرن، ثم استولت عليها الولايات المتحدة سنة 1945 لتصبح «منطقة التجارب العلمية الحديثة للتنمية الصناعية» كما افترضت ذلك واشنطن، «كمصلحة خاصة أو مسؤولية تحقيق رفاهية النظام الرأسمالي العالمي»[151]. وخلال زيارة له إلى البرازيل سنة 1960، طمأن الرئيس *إيزنهاور* جمهورا وصل تعداده نصف مليون مستمع قائلا: «يستفيد من نظامنا المقاولاتي الخاص في بعده الاجتماعي عموم الناس والمالكين والعمال... وفي الحرية يُظهر العامل البرازيلي سعادته بأفراح الحياة في ظل نظام ديمقراطي». وكان *جون كابوت كورس* سفير *إيزنهاور* قد أعلن: «لقد قلبت الولايات المتحدة النظام القديم في أمريكا الجنوبية» خلال لقاء تواصلي في ريو دي جانيرو شهورا قبل ذلك؛ وذلك بإدخال «أفكار ثورية مثل التعليم الأساسي المجاني، والمساواة أمام القانون، ونظام لا طبقي نسبيا، ونظام بحكومة ديمقراطية مسؤولة، وشركات حرة متنافسة، [و] مستوى معيشي راق للجماهير».

لكن البرازيليين لم يقدروا حظهم الجيد؛ فكانت ردة فعلهم قاسية تجاه الأخبار السارة التي جلبها لهم القيمون عليهم في الشمال. وكان كاتب الدولة في مجلس الأمن القومي، *جون فوستر دوول* قد

---

(151) جيرالد ك. هينز، أمركة البرازيل: دراسة دبلوماسية الحرب الباردة الأمريكية في العالم الثالث، 1945-1954 **The Americanization of Brazil: A Study of U.S. Cold War Diplomacy in the Third World, 1945-1954.** (Wilmington, DE: Scholarly Resources, 1989)، الصفحات: 9 - 121.

قارن النخب اللاتينية الأمريكية «بالأطفال... وعمليا لا يملكون أية قدرات للحكم الذاتي». والأخطر من ذلك أن الولايات المتحدة متأخرة بشكل ميؤوس منه عن السوفياتيين في مجال تنمية مراقبة العقليات والأذهان وأحاسيس الشعوب المفتقرة للبصيرة[152]. أسابيع بعد ذلك، عبر *فوستر دوول* من جديد عن قلقه فيما يخص «قدرة الشيوعيين على القيام بمراقبة حركيات الجماهير»؛ وهو شيء لا نملك القدرة على تكراره؛ «فهم يجلبون الفقراء، وكانوا يودون دائما سرقة الأغنياء»[153]. وبعد وقت قصير، اضطرت واشنطن لتبني إجراءات أكثر صرامة للحفاظ على الاستقرار والاستقامة.

لا يواجه الرجال المسؤولون عن تلقين مبادئ الديمقراطية لأطفال العالم مهمة سهلة، وليس من المستغرب أن يكون «تشجيع واشنطن للديمقراطية» على العموم عملا غير فعال وينحصر غالبا في مجال البلاغة (*توماس كاروتيرس* وهو يدرس حملة واشنطن من أجل الديمقراطية) على عهد *ريغان* التي يعتبرها «صادقة» رغم كونها فاشلة.

---

(152) ستيفن ستريتر، "الحملة ضد القومية في أمريكا اللاتينية: جون مورز كابوت في البرازيل، 1959-1961" **Campaigning against Latin American Nationalism: John Moors Cabot in Brazil, 1959–1961**، الأمريكتان 51، رقم: 2 (أكتوبر 1994)، الصفحات من 193 إلى 218، نقلًا عن تقرير مقدم إلى مجلس الأمن القومي، 21 مايو 1958.

(153) جون فوستر دالاس، مكالمة هاتفية مع ألين دالاس، "محضر المحادثات الهاتفية بين جون فوستر دالاس وكريستيان هيرتر"، 19 يونيو 1958 **Telephone Call to Allen Dulles, "Minutes of telephone conversations of John Foster Dulles and Christian Herter** (مكتبة أيزنهاور الرئاسية، أبيلين، كانساس).

تهدف «مشاريع دعم الديمقراطية» لإدارة *ريغان* (التي ينكب عليها *كاروترس* من «وجهة نظر المُطلع» بعد أن اشتغل في مكتب المستشار القانوني لوزارة الخارجية من 1985 إلى 1988) إلى الحفاظ على «النظام الأساس لما كان، تاريخيا على الأقل، مجتمعات معادية للديمقراطية نوعا ما»، ولتفادي «التغيير الشعبوي» الذي قد يؤدي إلى «خلخلة النظم الاقتصادية والسياسية القائمة، وأن يقع انسياق في اتجاه اليسار». استمرت الولايات المتحدة «في تبني سياسات مناصرة للديمقراطية كوسيلة لتخفيف الضغط لصالح تغيير جذري» – وهو شيء شبيه «بالرأسمالية الاجتماعية»، وكانت الإصلاحات الديمقراطية مقبولة قسرا في بلدانهم –لكنهم لم يبحثوا حتما إلا عن أشكال محدودة ومفروضة من فوق إلى أسفل التغيير الديمقراطي؛ وهو أمر لا يهدد خلخلة بنيات السلطة التقليدية التي تحالفت معها الولايات المتحدة منذ وقت طويل. كلمة «حتمية» تحمل شحنة معنوية، ولكن تظل السياسات طبيعية ومرتقبة وروتينية ومطابقة للنظريات الديمقراطية السائدة. وليس من المستغرب أن يكون التقدم نحو الديمقراطية مرتبطا بشكل سلبي بالنفوذ الأمريكي، كما يشير إلى ذلك *كاروتيرس*[154].

---

(154) **The Reagan Years: The** توماس كاروثرز، "*سنوات ريغان*: الثمانينيات". منشورات أبراهام لوينثال، *تصدير الديمقراطية: الولايات المتحدة وأمريكا* **1980s** *اللاتينية* (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 1991)، الصفحات 90-122توماس كاروثرز، باسم الديمقراطية: سياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا **In the Name of** اللاتينية في سنوات ريغان **Democracy: U.S. Policy Toward Latin America in the Reagan Years** (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1991)، ص 249.

ظهرت مشاكل مماثلة مع المؤسسات الدولية. شكلت الأمم المتحدة، خلال سنواتها الأولى ولأسباب واضحة، وسيلة وثيقة للسياسة الأمريكية، فكانت تحظى بالتقدير. لكن نهاية الاستعمار قد خلفت ما تمت تسميته «باستبداد الأغلبية»، وكانت واشنطن، ابتداء من سنوات الستينيات، مجبرة على اتخاذ مبادرة إشهار الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن (إضافة إلى بريطانيا في المرتبة الثانية، وفرنسا في المرتبة الثالثة) والتصويت، منفردة أو بمعية بعض الدول التي تعتبر زبائنَ، ضد قرارات الجمعية العامة. وبذلك سقطت الأمم المتحدة في حالة استياء، ولم تكن هناك حيرة كبيرة بشأن حقيقة أن الأمم المتحدة تعارض الولايات المتحدة (وليس العكس)؛ فلم تعد واشنطن تضمن «الأغلبية التلقائية» (مراسل نيويورك تايمز للأمم المتحدة *ريتشارد برنشتاين*، الذي يعزو تدهور المعايير الدولية إلى «البنية ذاتها والثقافة السياسية» للأمم المتحدة، وافتقار الأمريكيين إلى المهارات الديبلوماسية)[155].

اضطرت الولايات المتحدة في سنوات الثمانينيات إلى سحب قبولها للاختصاص القضائي للمحكمة الدولية لنفس الأسباب. وبذلك شرح المستشار القضائي في وزارة الخارجية، *أبراهام سوفاير*، أنه حينما قبلت الولايات المتحدة هذا الاختصاص، «اصطف غالبية أعضاء الأمم المتحدة مع الولايات المتحدة وتشاركوا وجهات النظر حول النظام العالمي». لكن تغيرت

(155) ريتشارد برنشتاين، *"الأمم المتحدة في مواجهة الولايات المتحدة"*. **The U.N. versus the U.S**. مجلة نيويورك تايمز، 22 يناير/كانون الثاني 1984، ص: 18

المواقف الآن؛ إذ «لا يمكن أن نعول على عدد كبير منهم حتى يتبنوا وجهة نظرنا فيما يخص مفهوم الدستور في نسخة ميثاق الأمم المتحدة الأصلية». و«هذه الأغلبية نفسها غالبا ما تعارض الولايات المتحدة حول قضايا دولية هامة». علينا إذن «أن نحتفظ بسلطة تحديد ما إذا كانت المحكمة تملك صلاحية تجاهنا في قضية خاصة»، طبقا لتحفظ *كونالي* في سنة 1946 الذي ينص على أن الولايات المتحدة لا تقبل الاختصاص القضائي الضروري حول أي نزاع يهم قضايا أساسية تدخل في نطاق الاختصاص الوطني للولايات المتحدة، وطبقا لما تنص عليه الولايات المتحدة. وهو ما تبينه في هذه الحالة التدخلات الأمريكية ضد نيكاراكوا، والتي أدانتها فيما بعد المحكمة «كاستعمال غير شرعي للقوة»[156].

ويلاحظ *روبير فوجلنست*، رئيس الجمعية الوطنية لمحاميي الدفاع الجنائي، وجود نظير محلي. يتعلق الأمر بمبادرة في كاليفورنيا تهدف الموافقة على أحكام لا تُجمع عليها هيئة المحلفين، فيعرض أسماء ممثلين لجمعية «كاليفورنيا ديستركت آتورنيز» الذين «أدانوا النمو المزعوم في «عدم وجود إجماع اجتماعي»، كما عرضوا الاختلافات في المجتمع» كمبرر لهذه الخطوة. فما تغير، يقول

---

(156) أبرام سوفاير، *"الولايات المتحدة والمحكمة العالمية"*، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الشؤون العامة، السياسة الحالية، العدد 769. 11 **The United States and the World Court," U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Current Policy**, no. 769 (ديسمبر 1985)، بيان أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وأنا مدين للطيب محمود؛ لأنه لفت انتباهي إلى هذا الأمر.

فوجلنست، «هو أن النساء والأشخاص ذوو البشرة المختلفة والمهاجرين والمثليين والمعارضين السياسيين، وحتى المحامين أصبحوا من الآن فخورين بانتمائهم لهيئات المحلفين كما يحدث من قبل[157]. إن الاستدلال في هذا التحليل، شبيه بما يتعلق بالمؤسسات الدولية والتحديات المطروحة على «البنية التقليدية للسلطة» على العموم: إذا لم تحافظ هذه المؤسسات على «الاستقرار والاستقامة»، فلا بد وأن تستسلم الممارسات الديمقراطية».

كل هذا، هنا وفي الخارج، «أمريكي بقدر ما هي أمريكية كعكة التفاح». لقد شرح هذه النقطة الأساسية وبشكل مقنع فرانكلين هنري *جيدينكس*، حينما حررت الولايات المتحدة الفلبين في مطلع القرن، محررة في الآن نفسه مئات الآلاف من الأرواح من العذابات وصعوبات الحياة. أو، كما كانت تورد الصحافة، «قتل السكان الأصليين على الطريقة الإنجليزية»، بهدف دفع «المخلوقات التائهة» التي تقاومنا إلى «احترام أسلحتنا»، وأن يعترفوا لاحقا أننا نتمنى لهم «الحرية» و«السعادة»، على الأقل من يفلتون من «القتل الجماعي» الذي تعرضوا له وكانوا قد أجبرونا على الشروع فيه.

لشرح كل هذا بأسلوب حضاري مناسب، عمد *جيدينكس* إلى ابتكار مفهوم «القبول دون قبول»: «سنوات فيما بعد إذا رأى [المُسْتَعْمَرُونَ] وقبلوا أن علاقة النزاع كانت تخدم المصلحة العليا،

---

(157) روبرت فوجلنست، "*عمود الرئيس*" البطل، **President's Column, The Champion**، مارس 1996، ص: 5.

نستطيع اعتبار أن السلطة منطقيا قد فُرِضَت برضى المحكومين»، تماما مثلما يمنع والد ابنه من الجري في شارع مكتظ[158].

وقد تبنت المحاكم أيضا صيغة من هذا المفهوم المفيد. وهكذا، وبرفضها للطعن المقدم من العمال الذين فقدوا مناصبهم حين تم ترحيل مصانع أوهايو نحو دول ذات يد عاملة رخيصة، فقد سجلت محكمة الاستئناف بالدائرة السادسة أن «الولايات والمقاطعات في الولايات المتحدة تتنافس من أجل الشركات التي تنوي ترحيل وحداتها»، في حين أن قوانين الشغل لا «تردع هذه الترحيلات»، كما لا تمنع إغلاق المعامل المنضوية في إطار نقابي لصالح «معمل لا يخضع لأية نقابة في جزء آخر من البلد أو في بلد أجنبي»، كما «تتوخى» *اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)*. علاوة على ذلك، فالكونغرس والمحكمة:

قد عبروا عن حكم اجتماعي، سواء أكان صحيحا أم خاطئا، يفيد بأن نظامنا الرأسمالي، مهما كان داروينيا، لن يمنع الشركات من أن تُشيد على أساس حساباتها الذاتية للمعايير المرتبطة بالكفاءة والتنافسية. إن قوانين السوق هي المسيطرة. وهكذا فالمؤسسات الحكومية تخدم، على اعتبار أنها تعكس المصالح التجارية، مصالح المجتمع في عمومه وعلى المدى البعيد، حسب

---

(158) ستيوارت كريتون ميلر، *الاستيعاب الخيري*: الغزو الأمريكي للفلبين، 1899-1903 **Benevolent Assimilation: The American Conquest of the Philippines, 1899–1903** (نيو هيفن، كونيتيكت: مطبعة جامعة ييل، 1982)، الصفحات 74 و78 و123.

النظرية الحالية في القانون والاقتصاد. إن المنحى الذي اختاره البلد هو السياسة الاجتماعية[159].

«اختار البلد أن يتبع هذا المسلك، اللهم إن استحضر مبدأ الشعب «القبول من أجل القبول». ومن المستبعد أن يكون صحيحا أن «قوانين السوق هي التي تتحكم»، أو أن يكون النظام «داروينيا» (بمفهوم «الداروينية الاجتماعية» التي لا ترتبط كثيرا بالبيولوجيا)، إلا ما يتعلق بالعمال والفقراء والضعفاء الخاضعين بالفعل لسياسة اجتماعية قام بإرسائها الكونغرس والمحاكم، والذين يعملون تحت «ظل» ديوي، وقد يكون لديهم بعض الأفكار حول وفاء التاريخ «للنظرية القانونية والاقتصادية» نحو «المصالح العليا للمجتمع في عمومه على المدى البعيد».

يمكن أن نستنتج، بعد فهم جيد لمفهوم «القبول»، أن إنجاز برنامج الأعمال رغم اعتراضات الجمهور الواسع يعد «قبولا دون قبول»، «بفعل رضى المَحْكُومِينَ». وبنفس المعنى فقد «وافق المجتمع» على منح «الزعامة والدعاية» سلطة «ترويض عقول الجماهير» لكي يؤدوا واجباتهم في مجتمعنا الحر، كما يفعل الجنود في جيش منضبط بشكل جيد. إنها مهمة صعبة، تتطلب الكثير وينفذها رجال مسؤولون؛ حيث يقع على عاتقهم تقديم نسخة تلائم «الأجانب الجهلاء والدخلاء»، وخصوصا حين يكون الجمهور مُطَالَبا بتنفيذ مهمة دورية تتمثل في «الاصطفاف كمناصر» لهذا أو

---

(159) Allen.v. Diebold 674 F. 3d 33, Inc.), (حكمت محكمة الاستئناف بالولايات المتحدة، الدائرة السادسة، في 6 سبتمبر/ أيلول 1994).

ذاك ممن يفهمون «المصلحة العليا» من داخل النظام السياسي، بمعنى من خارج الحكامة الاقتصادية التي عليها أن تبقى في مأمن وبأيدي أنظمة سلطوية، عمليا لا تتحلى بالمسؤولية.

ثمة فارق يظهر في الكثير من الأحيان بين متطلبات الجمهور والسياسات العمومية. اتسعت الفجوة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي أفضت فيه التغييرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي إلى جعل تحركات الأرستقراطية الخيرة تجاه «الرأسمالية الاجتماعية» غير مجدية؛ أو هكذا كان الاعتقاد على الأقل، إلى أن بدأت تظهر علامات مقلقة «لجبهة ثانية في حرب الطبقات» في بداية سنة 1996.

إن مسألة إحراز «القبول من أجل القبول» لم تطرح لأول مرة في أمريكا الحديثة. خَلُصَ *دافيد هوم*، في كتابه **المبادئ الأولى للحكومة** إلى أنه في كل مجتمع «ليس للحاكمين ما يدعمهم سوى رأيهم». وبذلك، لا تتأسس الحكومة إلا على الرأي فقط؛ وتنطبق هذه الحكمة على الحكومات الأكثر استبدادا والأكثر عسكرة، كما تمتد للحكومات الأكثر حرية والأكثر شعبية. لكن الأكثر شعبية منها تتطلب تدابير أكثر تطورا لمراقبة عقلية الجمهور، كما أكد ذلك *لاسويل* وآخرون، بما في ذلك بعض التدابير لصالح مبدأ «القبول لدى المَحْكُومين». وقد أبرزت *فرانسيس هوتشيزون* أن هذا المبدأ لا يُنتهك عندما يفرض المسؤولون خطة معقولة يرفضها الشعب «الغبي» و«الظنين»، ما دامت تطرح «كل المبررات العقلانية

لنستخلص أنه بعد كل محاولة قصيرة سيقبل (الناس) عن طيب خاطر»[160] حتى يبادروا «بالقبول دون قبول».

لكن، غالبا ما يظهر الشعب نوعا من التمرد؛ وهذا ما يطرح «أزمات في الديمقراطية» بشكل متكرر. إن مشكل التصدي لتهديد الديمقراطية قد طُرِحَ قرنا قبل *هوم* و*هوتشيزون*، خلال الصحوة الديمقراطية، وفي وقت رفضت فيه العامة أن يحكمها الملك أو البرلمان، بل أن يحكمها «مواطنون مثلنا، يعرفون احتياجاتنا» كما شرحت ذلك المنشورات؛ لأن «العالم لن يكون سعيدا ما دام الفرسان والسادة يسنون لنا القوانين التي اختيرت بفعل الرعب، والتي لن تزيدنا إلا قمعا نظرا لأنها لا تعرف جراح الشعب». إن أفكارا كهذه تعود للواجهة على امتداد التاريخ الحديث[161]، وهو ما يحزن الرجال المسؤولين تماما كما أحزنت «الرجال النبلاء» في إنجلترا في القرن الثامن عشر؛ حيث كانوا مستعدين لمنح الحقوق للشعب، كما يشرح بعضهم؛ لكن في حدود معقولة وتبعا لمبدأ «أننا عندما نتحدث عن الشعب لا نذكر الجسد المضطرب والاختلاط الشعبي». بعد قرن، اضطر *جون راندولف* للتعبير من جديد عن الشعور نفسه وبالتعابير نفسها تقريبا، معلنا: عندما أتحدث عن

---

(160) فرانسيس هاتشيسون، *نظام الفلسفة الأخلاقية* **[1755] A System of Moral Philosophy** [1755] (نيويورك: أغسطس م. كيلي، 1968)؛ شيلدون جيلمان، ""الحياة" و"الحرية": **Life' and 'Liberty** معناهما الأصلي، والسوابق التاريخية، والأهمية الحالية في النقاش حول حقوق الإجهاض"، مراجعة قانون مينيسوتا 78، رقم. 585 (فبراير 1994)، ص: 644، نقلا عن هتشسون، *نظام الفلسفة الأخلاقية*، ص: 231.

(161) انظر جوردون س. وود، *راديكالية الثورة الأمريكية* (نيويورك: فينتاج، 1991).

الشعب... أرغب فقط في التركيز عن الجزء العقلاني؛ فالبذيء والجاهل بقدر ما هو غير قادر على تقييم الأنظمة، بقدر ما يصبح عاجزا عن الأخذ بزمام الحكم[162].

على الرغم من أن التجربة الأمريكية ليست فريدة من نوعها، إلا أنها بالتأكيد الأكثر إثارة للاهتمام، وما هو أكثر أهمية هو دراستها بتمعن، إذا كنا نأمل في فهم ما يجري اليوم في العالم وما سيقع في المستقبل. وأحد أسباب ذلك هو قوة الولايات المتحدة وصدارتها. أما السبب الثاني فيتجلى في مؤسساتها الديمقراطية المستقرة منذ أمد طويل. وعلاوة على ذلك، فالولايات المتحدة قريبة من الصفحة البيضاء؛ لأنه يمكنها أن «تكون سعيدة قدر ما تتمناه» كما علق توماس سنة 1776: «لديها صفحة بيضاء لتكتب عليها». لقد تم القضاء بشكل واسع على المجتمعات الأصلية. وبشكل مقارن، لم تحتفظ الولايات الأمريكية إلا بالقليل من آثار البنيات الأوروبية القديمة أو تراث محافظ أصيل؛ وهذا ما يفسر ربما نسبيا ضعف العقد الاجتماعي ونظم الدعم التي تستمد جذورها غالبا من مؤسسات ما قبل الرأسمالية. وعلى مدى غير معتاد، فقد تم التخطيط بشكل واع لنظام سياسي واجتماعي. لذا فعندما ندرس التاريخ لا نستطيع بناء تجارب، لكن الولايات المتحدة قريبة من

---

(162) جيمس جي. ويلسون، "دور الرأي العام في التفسير الدستوري"، **The Radicalism of the American Revolution** مراجعة القانون بجامعة بريجهام يونج 1993، رقم. 4 (نوفمبر 1993)، ص: 1055، نقلًا عن جون راندولف.

«الحالة المثالية» لديمقراطية الدولة الرأسمالية التي يمكن أن نعثر عليها.

إضافة إلى ذلك، لم يكن المصمم الرئيس مفكرا سياسيا فطنا فقط، ولكن أيضا مفكرا ثاقب النظر. لذلك سادت أفكارهم، فلقيت اهتماما خاصا من لدن الباحثين (باستنتاجات مختلفة)[163]. بينما يؤيد بفصاحة نداء «الحفاظ على مشعل الحرية المقدس» الذي تحدث عنه في الخطاب الافتتاحي لجورج واشنطن، فقد وجدت الاهتمامات التي وجهت فكر الرجال المسؤولين على مدى عصر الديمقراطية الحديثة، صداها لدى جيمس *ماديسون* أيضا. لقد أكد خلال المناقشات التي دارت حول الدستور الفدرالي أنه حاليا في إنجلترا، إذا كانت الانتخابات مفتوحة لكل الفئات الاجتماعية، فإن ملكية الملاكين العقاريين ستصبح غير آمنة. سيتم قريبا إصدار قانون زراعي؛ مما يقوض حق الملكية. ولتفادي مثل هذا الحيف، «على حكومتنا أن تحمي المصالح الدائمة للبلد ضد أية بدعة»؛

---

(163) وتشمل الدراسات الحديثة الهامة جينيفر نيدلسكي، الملكية الخاصة وحدود الدستورية الأمريكية: الإطار الماديسوني وتراثه **Private Property and the Limits of American Constitutionalism: The Madisonian Framework and Its Legacy** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1990)؛ ريتشارد ماثيوز، لو كان الرجال **If Men Were Angels:** ملائكة: جيمس ماديسون وإمبراطورية العقل القاسية **James Madison and the Heartless Empire of Reason** (لورنس، كانساس: مطبعة جامعة كانساس، 1994)؛ لانس بانينغ، نار الحرية المقدسة: جيمس ماديسون وتأسيس الجمهورية الفدرالية **The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic** (إيثاكا، نيويورك : مطبعة جامعة كورنيل، 1995).

وذلك بتنظيم أنماط التصويت والضوابط والتوازنات بشكل «يسمح بحماية أقلية الأثرياء ضد الأغلبية»[164].

يلاحظ *لانس بانين* أنه في سياق «إصرار *ماديسون* على حماية الأقليات ضد أي تجاوز لحقوقهم من قبل الأغلبية»، «يظهر بوضوح اهتمامه الخاص بمستقبل الأقليات الفاعلة اقتصاديا في المجتمع». لهذا السبب اعتبر *ماديسون* أن «على مجلس الشيوخ أن يكون مكونا من أفراد من الطبقة الثرية الذين يمثلون ثروة الأمة»، وهم يشكلون مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بالقدرة الاقتصادية. بالتالي يرى أنه يجب فرض قيود إضافية على النظام الديمقراطي. تنص خطة فرجينيا *لجيمس ماديسون* على أن الغرفة العليا «عليها أن تضمن الحماية الدائمة لحقوق الأقلية والممتلكات العمومية الأخرى»، يعلق *بانين*. لكن عمليا ما يجب حمايته هي حقوق أقلية خاصة، حتى إنه يمكن القول إنها بمثابة «ملكية عامة»: الأقلية المالكة من ضمن الفئات الميسورة.

إن انخراط *ماديسون* لصالح حقوق الملكية المنصوص عليها في النظام الدستوري لَأمر واضح حتى في التصريحات المقدمة من أجل توضيح أنه «يختلف جذريا عن بعض المتدخلين الآخرين في الاجتماع». وذلك أنه حين يمنح «الشعب حق الحكم»، فإن ذلك

---

(164) جوناثان إليوت، محرر، المناقشات في اتفاقيات الولايات المتعددة: حول اعتماد الدستور الفدرالي، كما أوصى به المؤتمر العام في فيلادلفيا، عام 1787، The **Debates in the Several State Conventions: On the Adoption of the Federal Constitution, as Recommended by the General Convention at Philadel** 4 مجلدات. (فيلادلفيا: جي بي ليبينكوت سي).

يوازي «حماية حقوق الملكية» من حيث الأهمية (*بانينغ*). وللتوضيح فقد أشار *بانينغ* إلى أن *ماديسون* قد تشبث طوال حياته بحكمته القائلة: «يجب الحفاظ بشكل جدي على حقوق الأفراد والملكية في ظل حكومة عادلة وحرة». لكن يبدو أن الصياغة هنا مضللة. لا توجد «حقوق ملكية»، فقط «حقوق الملكية»؛ وهي حقوق الأفراد التي تنضاف إلى حقوق أخرى (حرية التعبير، ...). يختلف حق الملكية أيضا عن الحقوق الأخرى؛ ذلك أن تملك شخص لِأي شيء يحرم آخر من الحق نفسه. يتبنى، إذن، مبدأ *ماديسون* أن على أية حكومة عادلة وحرة أن تحمي حقوق الأفراد بصفة عامة، لكن عليها أن توفر ضمانات خاصة وتكميلية لصالح حقوق فئة من الناس وملاك العقار؛ وبالتالي حماية أقلية الأثرياء ضد الأغلبية.

وقد اتخذ تهديد الديمقراطية أبعادا أخرى أكبر بسبب احتمال زيادة «في نسبة أولئك الذين سيعملون في ظل صعاب الحياة على التآمر الخفي من أجل توزيع أكثر مساواة لبركاتها»؛ وهو ما توقعه *ماديسون* في خطاب له صدر في يونيو 1787. وربما لكونه متأثرا بتمرد *شاي*؛ فقد استمر في التحذير من «أن قوانين الاقتراع المتساوية» قد تعمل على نقل الحكم لهم مع مرور الزمن. وأضاف أنه لم يُنْجَز أي إصلاح زراعي في هذا البلد، لكن ثمة أعراض تعكس روح التسوية (...) .... قد ظهرت في بعض الأحياء [منقول] لتُحَذر من خطر محذق. خلاصة القول، قد يتوجه الفقراء نحو مشروعهم التاريخي؛ ألا وهو «نهب الأثرياء»؛ وهو ما سيعرقل

لاحقا جهود الولايات المتحدة الرامية إلى «تطوير مراقبة أهواء الشعوب غير المتبصرة وجموحها»[165].

إن الإشكالية الأساسية التي توقعها *ماديسون* «بتصميمه نظاما، نتمنى أن يدوم لقرون» كانت هي أن تضمن أن الزعماء الحقيقيين سيشكلون أقلية ثرية لأجل ضمان حقوق الملكية [يعني حق الفرد في الملكية] ضد خطر المساواة أو الاقتراع العام، وتُمنح السلطة المطلقة على الملكية لفئة دون أن يكون لها شريك. إن من «ليست لهم ملكية، أو حتى الأمل في الوصول إليها» كما قال سنة 1829، «لا يمكنهم توقع أن يتعاطفوا بما فيه الكفاية مع حقوقها، حتى يكونوا حاملين حقيقيين للسلطة عليهم». كان الحل يكمن في الحرص على أن يتجزأ المجتمع، مع مشاركة محدودة للشعب في المعترك السياسي الذي يجب أن يتحكم فيه الأثرياء وعملاؤهم. إن *لانس بانين*، وهو واحد من العلماء الماديسونيين المعاصرين الذين يؤكدون بقوة مدى ارتباط *ماديسون* بسلطة الشعب، يتفق مع *كوردون وود* في أن «الدستور كان في جوهره وثيقة أرستقراطية صيغت لمراقبة توجهات الديمقراطية في ذلك العصر»، مع تسليم السلطة «لأفضل نوع» من الناس، واستبعاد من ليسوا أغنياء أو ليسوا من أصل عريق وراقٍ من ممارسة السلطة»[166].

---

(165) انظر الملاحظة أعلاه.

(166) جوردون س. وود، *إنشاء الجمهورية الأمريكية* ***The Creation of the American Republic*** (تشابل هيل، نورث كارولاينا: مطبعة جامعة نورث كارولينا، 1969)، الصفحات من 513 إلى 514. أطروحة وود هي أن المشروع فشل وأن "المجتمع الديمقراطي" الذي نشأ "لم يكن هو المجتمع الذي أراده أو توقعه القادة الثوريون".

إن النسخة الحديثة للعينة التي اختبرتها سابقا، على الرغم من إبقاءها الجانب الليبرالي من الطيف واستبعاد البديل الرجعي المسمى «المحافظ» مع دعوته إلى تعزيز «الجماعة» و«المجتمع المدني» بالمفهوم الضيق للكلمة. إن المشاركة في المجتمع المدني يعني الحصول على وظيفة والذهاب إلى الكنيسة للبحث عن «أفكار أكثر سموا من هياج العمال»، كما قال المبشر المفضل *لجون روكفيلير* منذ قرن[167]، والبقاء بعد ذلك بعيدا عن المعترك العمومي الذي يجب أن يظل بأيدي الأثرياء والأقوياء. وزيادة على ذلك، يجب على هؤلاء أن يظلوا بعيدا عن الأنظار؛ وذلك لأسباب معقولة. فقد لاحظ *صامويل هنتنغتون* ما يلي: «يجب على مهندسي السلطة في الولايات المتحدة أن يبتكروا قوة يمكن الإحساس بها دون رؤيتها»، كما شرح ضرورة تضليل الشعب حول التهديد السوفييتي: «تبقى السلطة قوية عندما تمارَس في الظلمة؛ لكن إن تعرضت للشمس فستبدأ بالتبخر»[168].

المرتكز على الفضائل الجمهورية والتنوير (الحاشية 44، ص: 365). ومع ذلك، فإذا كان فشل الجمهورية قد أدى إلى انتصار الديمقراطية، فهو يعتمد إلى حد كبير على كيفية فهمنا للمفهوم الأخير، والأحداث التي تلت ذلك. وكان لدى الكثيرين، بما في ذلك جزء كبير من الطبقة العاملة البيضاء، صورة مختلفة.

(167) جيرالد كولبي وشارلوت دينيت، ستتم إرادتك: غزو الأمازون؛ نيلسون روكفلر والكرازة في عصر النفط **Thy Will Be Done: The Conquest of the Amazon, Nelson Rockfeller and Evangelism in the Age of Oil** (نيويورك: هاربر كوليتز، 1995)، ص: 15

(168) سيدني بلوتكين وويليام إي. شيرمان، الإنفاق العام على المصالح الخاصة: المحافظة على الميزانية المتوازنة. **Private Interests Public Spending: Balanced Budget Conservatism and the Fiscal Crisis**

إن تفسير الجذور الماديسونية للمفاهيم السائدة في الديمقراطية غير منصفة في نقطة هامة. فقد كان *ماديسون* مثله مثل *آدم سميث* والمؤسسين الآخرين لليبيرالية الكلاسيكية، يؤمن بمرحلة ما قبل الرأسمالية، ولم يكن يتعاطف مع «عقلية العصر الجديدة: الاغتناء مع نسيان كل شيء سوى الذات»، التي كانت تعلن لعمال إقليم إنجلترا الجديدة سقوط الثورة، زمنا طويلا بعد موته. يعلق *بانين* قائلا إن *ماديسون* «كان رجلا أنيقا بمفهوم الشرف في القرن الثامن عشر – بالمعنى الذي بالكاد نتخيله اليوم». كان يأمل أن يشارك «رجل الدولة المتنور» و«الفيلسوف الخيِّر» في ممارسة السلطة. سيشكل «رجال الصفاء والنبل»؛ هؤلاء «الرجال الأذكياء والوطنيون والمالكون والمستقلون» جسما منتخبا من المواطنين لأنهم الأفضل بحكمتهم في تحديد المصالح الحقيقية لبلدهم؛ ولأن وطينتهم وحبهم للعدالة لا تقتضي التضحية بهما لأجل اهتمامات آنية أو جزئية. سوف «يعالجون» و«يوسعون» بذلك «الآراء العامة» لحماية المصلحة العامة من «سلبيات» الأغلبية الديمقراطية.

وسرعان ما تعلم *ماديسون* شيئا مختلفا، بينما «الأقلية الفخمة» قد بدأت في استعمال سلطتها الجديدة تماما كما وصفها *آدم سميث*، معتقدا في «حكمته الشنيعة»: «كل شيء لنا ولا شيء لغيرنا». في سنة 1792، توقع *ماديسون* أن دولة الرأسمالية التنموية *لهاملتون* قد تكون حكومة «تستبدل دافع المصلحة الخاصة بالواجب العام»؛ مما يؤدي إلى «هيمنة حقيقية لأقلية في ظل حرية واضحة للأغلبية»، لكنه أعرب عن أسفه في رسالة *لجفرسون*، شهورا قبل ذلك،

«للفساد الجريء في العصر»؛ لأن تجار الأسهم سيصبحون حَرَسًا خاصا للحكومة - أدواتها وطاغيتها في آن واحد؛ سترشيهم بسخائها وترهبهم بالصخب والتركيبات. سيلقون على المجتمع الظل الذي نسميه «سياسة» كما شكل *جون ديوي* بعد ذلك حقيقة بديهية ترجع *لآدم سميث*.

طرأت تغييرات كثيرة خلال المائتي سنة الماضية، لكن عبارات التحذير *لماديسون* تبقى ذات صلة، وتأخذ معنى جديدا بعد توطيد ديكتاتوريات خاصة ولا مسؤولة، «المؤسسات البنكية والمجتمعات الرأسمالية» لجفرسون، التي اكتسبت سلطات واسعة في بداية القرن. فهم يقلدون الأشكال الشمولية في بنيتها الداخلية، ويقبضون «رشى مهمة» من الدول التي يهيمنون عليها، كما اكتسبوا قوة مراقبة واسعة للاقتصاد الوطني والدولي، وكذا النظم المعلوماتية والعلمية؛ وهو ما يحيل على واحدة من اهتمامات *ماديسون*: أن «حكومة شعبية تفتقر للمعلومات عن الشعب، أو لا تملك وسيلة لاكتسابها ما هي إلا استهلال لمسرحية هزلية أو تراجيديا، أو هما معا».

في خضم هذه الوقائع وفي سياق ليس بالغامض، كل نقاش حول نجاح ديمقراطية السوق له فقط وقع محدود في العالم الواقعي. فيما يخص الديمقراطية، تبدو هذه النقطة واضحة بالقدر الكافي في نظر الكثير من السكان، بغض النظر عن فهمهم الجيد أو الضعيف لطريقة عمل القوى التي «يمكن الشعور بها دون رؤيتها». وفيما

يتعلق بالأسواق فهي ليست مكانا لمباشرة تحليل جدي، لكن الحديث عن الأسواق والتجارة هو في أحسن الأحوال مضلل، بينما «أكثر من 50 في المائة من التجارة الدولية في الولايات المتحدة واليابان، و80 في المائة من الصادرات الصناعية البريطانية» هي «شركات محلية وليست دولية»[169]، تسيرها يد خفية تمتلك كل التدابير التي تساعدها على تفادي الانضباط للسوق. والشيء المضلل بكل تأكيد هو الحديث عن «فترات الكساد»، بينما لا تجد الصحافة الاقتصادية نعوتا وافرة لوصف النمو «الباهر» و«المذهل» لأرباح سنوات التسعينيات، حتى إن مقالا في *بيزنيس ويك* بعنوان «المشكل الآن: ماذا سنفعل بكل هذا المال»، في حين أن «ارتفاع الأرباح» يتجاوز صناديق الشركات الأمريكية، وأن الإرادات في ازدهار مستمر. أو لمناقشة المعاناة الناجمة في جميع المجالات عن «تقليص عدد المناصب» عندما يقدر مكتب إحصاءات العمل أن فئة «الأطر والمديرين التنفيذيين والموظفين الإداريين» في الشركات الأمريكية قد ارتفع بثلاثين في المائة بين 1983 و1993[170]، في

---

(169) فنسنت كيبل، "الدولة القومية المتضائلة: دراسة في فقدان القوة الاقتصادية"، **The Diminished Nation-State: A Study in the Loss of Economic Power** ديدالوس 124، رقم. 2 (ربيع 1995)، نقلًا عن تقرير الاستثمار العالمي للأمم المتحدة (1993).

(170) روبرت هايز، "الولايات المتحدة". القدرة التنافسية: "النهضة" مقابل الواقع"، **U.S. Competitiveness: 'Resurgence' versus Reality** التحدي 39، رقم. 2 (مارس/ أبريل 1996)، الصفحات من 36 إلى 44. حول "البيروقراطيات الإدارية والإشرافية المتضخمة والمثقلة بالثقل" في الشركات الأمريكية (أكثر من ثلاثة أضعاف مثيلتها في ألمانيا واليابان)، وعلاقة "تضخم الشركات" بـ"ضغط الأجور" (غير المعتاد) في الولايات المتحدة، راجع ديفيد إم جوردون، سمين ومتوسط: ضغط الشركات على

الوقت الذي قفزت فيه تعويضات المسيرين بشكل صاروخي (وتحتفظ في الآن نفسه بريادتها دوليا فيما يخص تكلفة اليد العاملة) – مع أو دون ارتباط بالأداء[171].

وبالمقابل، يبدو من الضروري استحضار نوع من الحذر حين نثني على عجائب «الأسواق الصاعدة»، بينما المستفيد الرئيس من الاستثمارات الأمريكية الخارجية المباشرة في النصف الآخر من الكرة الأرضية (باستثناء كندا) هي برمودا، كما أن الأربعَ وعشرين في المائة تذهب إلى الملاذات المالية الأخرى، وجزءًا كبيرًا مما تبقى يذهب «للمعجزات الاقتصادية» مثل المكسيك التي تبعت إملاءات «إجماع واشنطن» بنوع من الخنوع غير اعتيادي، تتبعها عواقب قَلَّما تمجد الأغلبية الساحقة[172].

الأمريكيين العاملين وأسطورة "تقليص حجم الإدارة" **Fat and Mean: The Corporate Squeeze of Working Americans and the Myth of Managerial "Downsizing** (نيويورك : فري برس، 1996).

(171) جوديث دوبرزينسكي، "الحصول على ما يستحقونه؟ "لا يوجد ربح ليس مشكلة بالنسبة للمديرين التنفيذيين ذوي الأجور العالية"، **"Getting What They Deserve? No Profit Is No Problem for High-Paid Executives** نيويورك تايمز، 22 فبراير 1996. للحصول على بيانات موسعة، راجع لورنس ر. ميشيل وجاريد بيرنشتاين، حالة العمل في أمريكا: 1994-1995 (أرمونك، نيويورك: إم إي شارب، 1994).

(172) وزارة التجارة الأمريكية، مسح الأعمال الحالية، 75، رقم. 8 (أغسطس 1995)، ص. 97 و112.

في الواقع، يبدو أن مفاهيم مثل «الرأسمالية» و«الأسواق» قد بدأت تختفي من الوعي تماما مثل مفهوم الديمقراطية. وقد تكون بعض الأمثلة مفيدة للتوضيح.

يقارن مقال رئيسي لوول ستريت جورنال، يتطرق «للخيارات المصيرية» للدول من أجل جلب الشركات، حالتين: ميرلاند و«صورتها المضادة للتجارة»، وفيرجينيا «بميولها الجمهوري»؛ وهي «أكثر حماسة» فيما يخص نمو المقاولات، كما توافق «خيارات المقاولين». لماذا هذان المثالان؟ في الواقع، الحالة المدروسة ليست ميرلاند وفرجينيا، ولكن جهة واشنطن الكبرى؛ وهي واحدة من «أهم مناطق الولايات المتحدة التي تتمركز فيها الشركات ذات التكنولوجيا العالية والنمو الناشئ»[173].

إن «الخيارات التي يتخذها رواد الأعمال» تقلل من الأموال العمومية التي ستكون أكثر ربحية، مثلما هو الحال في «عالم *نورمان روكويل* مع حواسيب الألياف البصرية والطائرات النفاثة» التي وصفها ممثلها في الكونغرس *نيوت* جينغريش؛ حيث «يتقوى» المذهب المحافظ الذي ينهل من المنابع العمومية[174].

---

(173) برنارد ويسوكي جونيور، "الحياة والموت: دفاع أم تكنولوجيا حيوية؟ بالنسبة لضواحي العاصمة، الاختيارات كانت مقدرة"، **Life and Death: Defense or Biotech? For Capital's Suburbs, Choices Were Fated** وول ستريت جورنال، 12 ديسمبر 1995، ص: A1 و.A5

(174) بيتر أبليبوم، "ضواحي عدن حيث القواعد الصحيحة، مع ازدهار المحافظة بين مراكز التسوق"، نيويورك تايمز، 1 أغسطس 1994.

في مجال الشؤون الخارجية، يؤكد العميد *جوزيف ناي* من معهد كنيدي لعلوم التدبير الحكومي، والأميرال *وليام أووينز* أن قوة الولايات المتحدة في العالم قد تمت الاستهانة بها. تملك دبلوماسية واشنطن «قدرة [جديدة] على تحقيق النتائج المتوخاة في مجال الأعمال عبر العالم»؛ «القوة المضاعفة» ونتيجة «لجاذبية الديمقراطية والسوق الحرة»، الناجمة على وجه الخصوص عن «استثمارات الحرب الباردة» التي مهدت الصناعة الأمريكية للاستحواذ على تكنولوجيات مهمة في مجال التواصل ومعالجة المعلومات[175]. إن الدعم الكبير الذي تم إحرازه من قبل الجمهور تحت غطاء «الأمن» هو إذن إشادة للديمقراطية والتبادل الحر.

يوضح المحامي الدولي في بوسطن *لاري شوارتز* قائلا: لقد خلصت « مجموعة بارزة من علماء السوق الحرة» إلى أن سيليكون فالي وطريق 128 في بوسطن قد يشكلان أفضل نموذج «لإرساء مبادئ السوق في الاقتصادات الشيوعية القديمة» مع «نظام تفاعلي للمستثمرين في رأسمال المجازفة، والمقاولين، واليد العاملة المؤهلة، والجامعات، وخدمات الدعم، وكذا شبكات المقاولين والممونين»؛ بالإضافة إلى الدعم العمومي الغائب من المشهد بشكل أو بآخر،

(175) جوزيف س. ناي ووليام أ. أوينز، "حافة المعلومات الأمريكية"، " **America's Information Edge** الشؤون الخارجية، مارس/ أبريل 1966، ص: 20.

ربما لأنه بكل بساطة شيء جاري به العمل كعنصر أساس في «المقاولة الحرة»[176].

بانضمامه إلى أولئك الذين يشعرون بالقلق إزاء «إعادة توزيع غير مسبوقة للمداخيل لصالح الأغنياء»، خلص *جون كاسيدي*، في تقرير إخباري عن المعاناة التي تعيشها «الطبقة المتوسطة»، إلى أن لا أحد ارتكب خطأ؛ بل هي بكل بساطة الطريقة التي تطورت بها الرأسمالية. وهو «ما قرره التبادل الحر بحكمته اللامتناهية رغم كونها مبهمة»، و«السياسيون الذين عليهم ربما الاستيقاظ وقبول الأمر الواقع»، تاركين ادعاءهم بإمكانية فعل شيء ما حيال ظواهر طبيعية كهذه. شملت دراسته ثلاث شركات: ماكدونيل دوكلاس، وكرومان، وهوك إيركرافت؛ فكل واحدة منها بمثابة تكريم ملهم لحكمة السوق اللامتناهية والمبهمة، تماما مثل خيار *كلينتون* «توضيح رؤيته الكبرى» لمستقبل السوق الحرة في سياتل: قمة آبيك (بوينغ)، أو المفضل عند جينغريش (لوكهيد-مارتن)، أو الشركة «التي حافظت على مكانتها في الصدارة كمقاولة ذات قيمة نوعية في

---

(176) لاري دبليو شوارتز، "الطريق 128 قد يكون الطريق إلى اقتصاد السوق الحرة"، بوسطن غلوب، **Route 128 May Be the Road to a Free-Market Economy** 22 مارس/ آذار 1996، ص: 23، مقتبس من مقالته "المغامرة في الخارج: البلدان النامية بحاجة إلى استراتيجيات رأس المال الاستثماري"، **Venture Abroad: Developing Countries Need Venture Capital Strategies** مجلة فورين أفيرز، نوفمبر/ ديسمبر 1994، ص. 15-18 مع إضافة طريق بوسطن رقم 128.

أمريكا» في قائمة الألف مقاولة في مجلة البيزنيس ويك عن سنة 1995 (جنرال إلكتريك) على سبيل المثال لا الحصر[177].

بطبيعة الحال، ليست الولايات المتحدة وحدها من يتبنى نظرية الليبرالية الاقتصادية، حتى لو كان منظروها الإيديولوجيون يقودون الجوقة. إن تضاعف الهوة بين بلدان الشريحة الخمسية العليا والدنيا منذ سنة 1960[178]، يعزى في جزء كبير منه إلى التدابير الوقائية التي اتخذها الأغنياء، حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لمنظمة الأمم المتحدة في سنة 1992. استمرت هذه الممارسات طوال جولة الأوروغواي، كما جاء في تقرير 1994 الذي خلص إلى أن «الدول المصنعة، بانتهاكها لمبادئ التبادل الحر يكلف الدول النامية ما يقرب من خمسين مليارا من الدولارات في السنة؛ أي ما يعادل مجموع التدفق الإجمالي للمساعدات الخارجية»؛ حيث إن جزءا كبيرا منها يمول من الدعم العمومي لتأهيل الصادرات.

عند تحليل أدق للمسألة من وجهة نظر الشركات الكبرى الفاعلة عوض الدولة، كشفت دراسة حديثة ودقيقة أن: عمليا، كل الشركات الكبرى المهمة في العالم قد تأثرت بالسياسات الحكومية والحواجز التجارية حول نشاطاتها وإستراتيجيتها وموقفها

---

(177) جون كاسيدي، "*من قتل الطبقة الوسطى؟*" **Who Killed the Middle Class ?** نيوبوركر، 16 أكتوبر 1995، الصفحات من 113 إلى 24.

(178) تقنية قياس تستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد لتصنيف السكان والبلدان وفقا لنسبة الدخل. يتم ترتيبهم من الأقل دخلًا إلى الأعلى دخلًا. وبالتالي، فإن الشريحة الخمسية الأولى ستكون المجموعة ذات الدخل الأدنى، في حين أن الشريحة الرابعة ستشير إلى المجموعة ذات الدخل الأعلى. [المترجم]

التنافسي؛ إذ خلصت الدراسة إلى أنه «لم توجد في يوم من الأيام قواعد لعبة عادلة في التنافسية العالمية، وأنه من المستبعد جدا أن تكون عادلة يوما ما في المستقبل». إن التدخل الحكومي الذي «كان قاعدة وليس استثناء خلال القرنين الماضيين (...) قد لعب دورا هاما في تنمية ونشر العديد من الابتكارات في مجال تسويق المنتوجات ومسلسل التصنيع، وخصوصا تكنولوجيا الفضاء والإلكترونيات والفلاحة العصرية وتكنولوجيا المعدات والطاقة والمواصلات»، إضافة إلى تكنولوجيا وسائل الاتصال والمعلومات بصفة عامة، والنسيج والصلب سابقا.

وبصفة عامة تقريبا، «فالسياسات الحكومية الوطنية العليا، وخصوصا برامج الدفاع، قد شكلت قوة ساحقة تهدف إلى التحكم في إستراتيجيات وتنافسية أكبر الشركات في العالم». في الواقع، ما لا يقل عن عشرين شركة في قائمة فورتشن 100 لسنة 1993 لم يكن بمقدورها الاستمرار كشركات مستقلة لو لم تعمل حكوماتها على إنقاذها، كما لم تكن قادرة على ذلك لو لم يتحمل المجتمع الخسائر، أو دون مراقبة من الدولة «خلال فترات إعادة الهيكلة». إحداها هي شركة لوكهيد، أكبر مشغل في الإقليم المحافظ التابع لجينغريش تم إنقاذها من الانهيار بفضل ضمانات قرض فدرالي بملياري دولار منحته إدارة نكسون[179].

---

(179) وينفريد رويجروك وروب فان تولدر، منطق إعادة الهيكلة الدولية: إدارة التبعيات في المجمعات الصناعية المتنافسة **The Logic of International Restructuring:**

وتجدر الإشارة إلى أن كل ذلك لم يكن جديدا. منذ قرون مضت، كانت إنجلترا تبشر في الهند بالمزايا العجيبة للأسواق، بينما كانت تنهبها وتحمي صناعتها وتجارتها بشكل واسع؛ وهو النهج الذي سارت عليه مستعمراتها الأمريكية السابقة بمجرد أن أصبحت حرة في اتباع نهج مستقل، كما فعلت مستعمرات أخرى بنهجها لاستقلالية نسبية. و«أما الرجال الفضلاء والمسؤولون فلم يتخلوا إلا نادرا عن مهارتهم منذ فجر التاريخ».

لكن، وعلى الرغم من هذه المسارات الدنيئة، يمكن للروح المتفائلة أن تميز - بطريقة واقعية على ما أظن - التقدم البطيء، وليس هناك سبب اليوم أكثر من أي وقت مضى للاعتقاد بأننا مقيدون بقوانين اجتماعية غامضة وغير معروفة، وليس مجرد قرارات يتم اتخاذها داخل المؤسسات الخاضعة لإرادة الإنسان.

The Management of Dependencies in Rival Industrial Complexes (نيويورك: روتليدج، 1995)، الصفحات 217 و221 و222.

الفصل الخامس

حقائق بسيطة ومشاكل مستعصية

تأملات في الإرهاب والعدالة والدفاع عن النفس [180]

ولتبديد أية توقعات زائفة، سألتزم بحقائق بسيطة للغاية، لدرجة أنني فكرت في اقتراح عنوان: «في مديح التفاهة» مع اعتذار مسبق عن الانطباع الأولي لهذه الملاحظات. إن المبرر الوحيد للمضي في هذا النهج هو أن الحقائق البديهية مرفوضة على نطاق واسع، وفي بعض الحالات الحاسمة يتم رفضها عالميا تقريبا. وهنا تظهر الآثار الإنسانية الكارثية، خصوصا بالنظر إلى المشاكل العويصة التي أستحضرها. ومن الأسباب التي تجعلها عويصة هو أن هذه البديهيات الأخلاقية يحتقرها من يمتلكون السلطة بشكل كاف تخول لهم فعل ذلك دون عقاب؛ لأنهم يحددون القواعد.

لقد شاهدنا للتو مثالا مذهلا لنمط إرسائهم لهذه القواعد. بانتهاء الألفية الأخيرة، انفتحت الجديدة على نوع من التملق الذاتي الخارق الذي عبر عنه مثقفون غربيون؛ إذ كان هؤلاء يفتخرون بأنفسهم بمعية مسيريهم بكونهم أدخلوا السياسة الخارجية في

(180) *محاضرة فرومكيس، ألقيت في جامعة نيويورك، 15 نوفمبر 2004.

«حقبة من النبل» ينيرها «ضوء مقدس»، كما التزموا «بمبادئ وقيم» لأول مرة في التاريخ، فتصرفوا «بغيرية خالصة»، واتبعوا نموذج «العالم المثالي الجديد الذي صمم على وضع حد للإنسانية»، يضاف إليه شريك وفي، وحده يفهم نبل العالم الحقيقي. وهي مهمة تطورت الآن أكثر لتنضاف «لمهمة *بوش* المسيحية لتطعيم الديمقراطية في بقية العالم» – وكلها وردت في الصحافة كما رددها مثقفو النخبة. لست متأكدا من وجود مقابل لذلك في التاريخ قليل الأمجاد للنخب المثقفة الحديثة. لقد كان الإنجاز الأكثر نبلا هو «الثورة المعيارية» في التسعينيات، والتي وضعت «معيارا جديدا في الشؤون الدولية»: حق الدول التي أعلنت نفسها «متنورة»، في استعمال القوة لحماية أشخاص يعانون تحت وطأة وحوش الشر[181].

الثورة المعيارية ليست جديدة على الإطلاق كما يعلم كل من له باع في التاريخ؛ فهو لازمة دائمة للإمبريالية الأوروبية، ولم تكن التصريحات الخطابية للفاشيين اليابانيين، *وموسوليني*، *وهتلر*، *وستالين* وباقي الرموز الأخرى الكبيرة، لم تكن أقل نبلا وربما

(181) للحصول على مصادر، راجع كتابي "الإنسانية العسكرية الجديدة: دروس من كوسوفو" **Humanitarian Intervention and the "Responsibility to Protect"** (Monroe, ME: Common Courage Press, 1999)؛ جيل جديد يرسم الخط: التدخل الإنساني و"مسؤولية الحماية" اليوم، طبعة موسعة. (بولدر، كولورادو: دار النشر النموذجية، 2012)؛ والهيمنة أم البقاء: سعي أميركا نحو الهيمنة العالمية، الطبعة الثانية. (نيويورك: متروبوليتان/ أول، 2004). في هذا الفصل، سأحافظ على الاستشهادات التي ليس من السهل العثور عليها في الأعمال القياسية إلى حد ما، أو في كتبي الحديثة، بما في ذلك هذه الكتب.

صادقين على نفس القدر كما تكشف عن ذلك الوثائق الداخلية. إن الأمثلة المتاحة لتبرير التهليل الذاتي الجماعي تسقط كلها عند أبسط اختبار، لكني أود إثارة سؤال مختلف، مرتبط بطريقة ترسيخ القواعد: لأي سبب اعتبرت «الثورة المعيارية» لسنوات التسعينيات هي المرشحة، بدل تلك التي انبثقت في السبعينيات؟

بدأت عشرية السبعينيات باجتياح الهند لباكستان الشرقية، منقذة على الأغلب ملايين الأرواح. وانتهت العشرية باجتياح الفيتنام للكمبودج؛ فطردت الخمير الحمر في وقت وصلت فيه فظاعاتها إلى أبعد مدى. مكتبة سُر مَن قرأ

قبل ذلك اعتبرت استخبارات وزارة الخارجية، وهي مصدر موثوق من بعيد، أن مقتل العشرات أو مئات الآلاف لم يكن بسبب «تطهير عرقي جماعي»، وإنما بسبب «تغيير سريع ومفاجئ» – وهو أمر مروع إلى حد ما، رغم أنه لم يصل حد توقعات بنسب عالية للمسؤولين الأمريكيين سنة 1975 التي تحددت في مليون شخص ربما ماتوا تحت القصف أو بسبب أعمال وحشية في السنوات الأولى. وقد نوقشت آثارها في الأدبيات العلمية، لكن النسخة الأكثر بساطة هي الأوامر التي مررها هنري كيسنجر؛ وهي صادرة من الرئيس *نيكسون* إلى القادة العسكريين، بالطريقة المعتادة للبيروقراطي المطيع: «حملة قصف مكثف على الكمبودج. كل جسم يطير على أي شيء يتحرك»[182]. من النادر أن تكون الدعوة إلى

(182) إليزابيث بيكر، "أشرطة كيسنجر تصف الأزمات والحرب والصور الصارخة للانتهاكات"، War and Stark Photos of Kissinger Tapes Describe Crises.

جرائم الحرب بهذا التجلي والعنف، رغم أنه أمر عادي أن يتم اعتباره شيئا لا معنى له لمرتكبيها، كما هو الحال هنا؛ لم يلي هذا النشر أي ردة فعل. لكن، لحظة الاجتياح الفيتنامي أصبحت الاتهامات بالإبادة أكثر واقعية، بعد أن أثارت غضبا شعبيا مباشرة بعد استيلاء الخمير الحمر على السلطة في أبريل 1975، مع مستوى تعتيم ما كان ليثير *ستالين*. اتسمت، إذن، عشرية السبعينيات بحالتين حقيقيتين للتدخل العسكري وضعا حدا لجرائم فظيعة.

حتى لو قبلنا المزاعم الأكثر تطرفا التي أطلقتها جوقة التملق لزعماء «الدول المستنيرة» في التسعينيات، فلم يكن لأي شيء أن يقارن بالعواقب الإنسانية التي خلفها استعمال القوة، والتي شكلت عقد السبعينيات. إذن فلماذا لم تفض هذه العشرية إلى «ثورة معيارية» موازية لسياسة المنقذين الخارجية التي تسبح في «الضوء المقدس»؟ يكمن الجواب في البساطة بحد ذاتها، لكن لا يمكن التعبير عنه على ما يبدو؛ وعلى الأقل لم أقف من قبل في طوفان الأدبيات حول هذا الموضوع. كان المتدخلون يقدمون في سنوات السبعينيات عِلتين أساسيتين: وقد كان مسؤولا عنهما عميلان، هما وليس نحن. كلاهما تعرضا للإدانة بمرارة من طرف الدول المستنيرة، وتمت معاقبة مرتكبي جريمة إنهاء الإبادة الجماعية بقسوة، وخصوصا الفيتنام التي اجتاحتها الصين بمساندة من الولايات المتحدة بهدف تلقين المجرمين درسا، ثم وضع حد لجرائم *بول بوت*

Abuse نيويورك تايمز، 27 مايو/ أيار 2004.

وإخضاعهم لعقوبات صارمة، ثم فتح دعم مباشر من الولايات المتحدة وبريطانيا لصالح الخمير الحمر الذين تمت إزاحتهم.

إن المبدأ الأساس بسيط؛ الأقوياء هم من يحدد المعايير، لخدمة مصلحتهم وبمباركة المثقفين المسؤولين. وقد يكون هؤلاء على اطلاع بالكليات التاريخية. أبحث منذ سنوات عدة عن استثناءات؛ فوقفت على عدد منها، لكن ليست كثيرة.

يتم تحديد المبدأ بشكل واضح في بعض الأحيان. إن معيار العدالة الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد تم ترسيخه في نورمبيرغ. ولأجل محاكمة المجرمين النازيين، كان لا بد من تعريف مصطلحات من قبيل «جريمة حرب»، و«جريمة ضد الإنسانية». شرح بشكل صريح المحامي البارز والمؤرخ الدولي *تيلفورد تايلور*، بصفته محامي الادعاء، كيف حصل ذلك:

اعتبارا لكون المعسكرين قد لعبا خلال الحرب العالمية الثانية لعبة الرعب بتدمير المدن – نجح الحلفاء في ذلك بشكل موسع – فلم تكن للاتهامات الجنائية الموجهة للألمان واليابانيين أي أساس. وعلى كل حال، لم توجه لهم اتهامات من هذا النوع... لقد استعمل القصف الجوي بشكل مكثف وقاس في جانب الحلفاء كما في جانب المحور، وأن المسألة لم تُدون في ملف القضية، لا في نورمبيرغ ولا في طوكيو[183].

(183) تيلفورد تايلور، نورمبرغ وفيتنام: مأساة أمريكية **Nuremberg and Vietnam: An American Tragedy** (نيويورك: تايمز بوكس، 1970).

لمصطلح «الجريمة» تعريف عملياتي وهو: «جريمة اقترفتموها أنتم وليس نحن». ولتوضيح الأمر أكثر، بإمكان تبرئة مجرمي الحرب النازيين إذا ما أثبت الدفاع أن نظراءهم الأمريكيين قد اقترفوا الجرائم نفسها.

خلص تايلور إلى أن «معاقبة العدو – وخصوصا العدو المهزوم– على السلوك الذي انخرطت فيه الدولة المنفذة سيكون غير عادل بشكل عميق، إلى درجة تفقد معها القوانين قيمتها». صحيح، لكن التعريف العملياتي يشوه القوانين أيضا، كما يسيء للمحاكم في المستقبل. يحيل *تايلور* على هذا السياق في معرض شرحه للدافع وراء اعتبار قصف الولايات المتحدة للفيتنام ليس بجريمة حرب. ومما يسيء أكثر للقوانين نفسها هو حجته المعقولة، ثم إن المحاكم المستقبلية ستفقد من هيبتها إلى أقصى حد كما حدث في قضية يوغوسلافيا ضد حلف الناتو، وهي تحاكم اليوم في محكمة العدل الدولية، بينما تم عذر الولايات المتحدة؛ وهذا صحيح على أساس حجتها، وهي أنها ليست خاضعة لولاية المحكمة في هذه القضية. والسبب هو أن الولايات المتحدة قد وقعت اتفاقية حول التطهير العرقي (وهو المقصود هنا) مع تحفظ مفاده أنها لا تنطبق على الولايات المتحدة.

وفي تعليقه المستنكر حول جهود محامين من وزارة العدل لإثبات أن للرئيس حق إباحة التعذيب، قدم عميد كلية القانون *بِيَالْ هُوارْد كُو*، بصفته نائب وزير الخارجية، للمنتظم الدولي رفض

واشنطن لكل أشكال التعذيب، حيث قال: «فكرة أن للرئيس السلطة الدستورية التي تمنحه حق إباحة التعذيب تعادل فكرة امتلاكه للسلطة الدستورية التي تمنحه حق ارتكاب الإبادة الجماعية»[184]. وقد لا يجد نفس المستشارين القضائيين صعوبة في التأكيد أن الرئيس يمتلك فعلا هذا الحق.

تصف شخصيات وازنة في القانون الدولي والعدل محكمة نورمبرغ بالإجماع بكونها «ولادة الاختصاص العالمي»[185]، ولن يبدو الأمر صحيحا إلا إذا استوعبنا مصطلح «العالمية» الذي ينسجم مع ممارسة الدول المستنيرة التي تعرف «العالمية» كما لو أنها «تطبق على الآخرين فقط»، وخصوصا على الأعداء. والخلاصة المناسبة منذ نورمبرغ كانت ستكون هي معاقبة المنتصرين والمهزومين على حد سواء. لم يخضع الأقوياء للقواعد خلال فترة المحاكمات بعد الحرب ولا بعد ذلك، ليس لأنهم لم يرتكبوا جرائم – وقد فعلوا ذلك بالطبع – ولكن لأنهم يتمتعون بالحصانة بموجب المعايير الأخلاقية الجاري بها العمل. وهنا يبدو أن الضحايا يفهمون جيدا بما فيه الكفاية. وقد أوردت وكالات الأنباء من العراق أن «العراقيين إذا رأوا يوما *صدام* حسين في قفص الاتهام

---

(184) إدوارد ألدن، "الفزع من محاولة العثور على مبرر قانوني للتعذيب"، **Dismay at Attempt to Find Legal Justification for Torture** فاينانشيال تايمز، 10 يونيو/ حزيران 2004.

(185) القاضي ريتشارد جولدستون، "كوسوفو: تقييم في سياق القانون الدولي"، **Kosovo: An Assessment in the Context of International Law** محاضرة مورجنثاو التذكارية السنوية التاسعة عشرة، مجلس كارنيجي للأخلاقيات والشؤون الدولية، 12 مايو/ أيار 2000.

فسيرغبون في رؤية حلفائه الأمريكيين القدامى إلى جانبه»[186]. هذه الواقعة التي لا يمكن تصورها قد تشكل مراجعة شاملة للمبدأ الأساسي للعدالة الدولية: يجب أن تتحدد اختصاصات المحاكم في جرائم الآخرين.

لكن ثمة استثناء هامشي يبرز مدى قوة القاعدة. إن العقوبة متاحة حين يتعلق الأمر بصفعة خفيفة على اليد لتجنب الجرائم الحقيقية، أو حين ينحصر اللوم على القاصرين، خاصة عندما لا يكونون مثلنا. على سبيل المثال، كان من المناسب معاقبة الجنود الذين نفذوا مذبحة ماي لاي، وهم جنود نصف متعلمين ونصف مجانين في الميدان، ولا يعرفون من سيطلق النار عليهم بعد ذلك. لكن لم يكن من الممكن تخيل أن العقاب سيذهب أبعد من الذين خططوا ونفذوا عملية *ويلر ولاوا*؛ وهي عملية قتل جماعي تبدو عملية ماي لاي مقارنة معها مجرد إحالة صغيرة في آخر الصفحة[187]. إن السادة في المكاتب المكيفة مثلنا، يعني مبدئيا محصنين. ونحن نشهد الآن أمثلة مماثلة في العراق.

ولعلنا نعود في هذا الصدد إلى أوامر *نكسون* التي نقلها كيسنجر بخصوص قصف كمبوديا. وبالمقارنة، يعد اعتراف

---

(186) مايكل جورجي، "العراقيون يريدون محاكمة أصدقاء صدام الأمريكيين القدامى"، **Iraqis want Saddam's Old U.S. Friends on Trial** رويترز، 20 يناير/ كانون الثاني 2004.

(187) حول هذه العملية وغيرها من العمليات المشابهة، والتي تعتمد جزئيًا على تحقيقات غير منشورة لرئيس مكتب مجلة نيوزويك سايغون، كيفن باكلي، انظر تتشومسكي وهيرمان، واشنطن سي.

صربيا، الذي تناقلته وسائل الإعلام بشكل واسع، لضلوعها في مجزرة سربرنيتسا أمرا لا يستحق اهتماما كبيرا. يجد وكلاء محكمة *ميلوزفتش* صعوبة في تأكيد جريمة التطهير العرقي؛ لأنه لم يتم العثور على أية وثيقة تثبت أن المتهم قد أعطى أمرا مباشرا بالإبادة، ولو كانت الجريمة أقل خطورة. لقي الاختصاصيون في الهولوكوست نفس المشكل وهم لا يشكون بطبيعة الحال في مسؤولية *هتلر*، لكنهم لا يمتلكون وثائق قطعية تدينه مباشرة. لكن لنفترض أن أحدا اكتشف وثيقة يأمر فيها *ميلوزيفتش* الجيش بتدمير البوسنة وكوسوفو بترديد عبارة: «أي شيء يطير على أي شيء يتحرك». سيسعد ذلك كثيرا الوكلاء، وستنتهي القضية بإدانة *ميلوزيفتش* وتَصْدُر في حقه أحكام متتالية بالمؤبد لارتكابه إبادة جماعية – أو حُكْم بالإعدام إذا كان يتوافق مع المواثيق الأمريكية. في الواقع، يصعب العثور على أمر واضح بالإبادة – كما يستخدم المصطلح حاليا فيما يتعلق بجرائم العدو – في أي من الأرشيف التاريخي. في هذه الحالة، وبعد ذكرها بشكل عرضي في إحدى الصحف الرائدة في العالم، لم يكن هناك أي اهتمام واضح، على الرغم من أن العواقب المروعة معروفة جيدا. وبحق إذا اعتمدنا ضمنيا المبدأ السائد المتمثل في أننا – مبدئيا – لا نستطيع ارتكاب جرائم أو تحمل أية مسؤولية عنها.

إحدى الحقائق الأخلاقية البديهية التي ينبغي أن تكون غير مثيرة للجدل هي العالمية: يجب علينا أن نطبق على أنفسنا نفس المعايير التي نطبقها على غيرنا؛ وهي في الواقع معايير أكثر جدية.

ومن المفروض ألا يثير ذلك جدلا لدى الجميع، وعلى وجه الخصوص لدى المواطنين ذوي الشأن وقادةِ الدول المستنيرين الذين يعلنون ورعهم بالمسيحية، وإخلاصهم للإنجيل؛ وبالتالي من المؤكد أنهم على دراية بإدانته الشهيرة للمنافق. إن تشبثهم بتعاليم الرب لم يكن موضع شك. وكان *جورج بوش* سيعلن أن «الرب أمرني بضرب القاعدة، وهذا ما فَعَلْتُهُ»، و«الآن أنا مصمم على حل مشكلة الشرق الأوسط»[188]، وأيضا بأوامر من رب الجيوش، وإله الحرب الذي أوصانا **الكتاب المقدس** بعبادته أكثر من الآلهة الأخرى. وكما ذكرت ذلك، فإن صحافة النخبة تحيل بكل وعي على «مهمة المسيحية» لحل مشكلة الشرق الأوسط، بل العالم بأسره وفقا لما «تمليه علينا مسؤوليتنا تجاه التاريخ في تخليص العالم من الشر»، حسب تعبير الرئيس؛ وهو مبدأ أساس «للنظرة» التي يتقاسمها *بوش* مع *أسامة ابن لادن*، محاكيا بذلك الملاحم القديمة وحكايات الأطفال الخرافية.

---

(188) أرنون عادي، هآرتس، 24 مايو/ أيار 2003، استنادًا إلى محضر اجتماع بين *بوش* ورئيس الوزراء الفلسطيني المختار، *محمود عباس*، قدمه *عباس*. انظر أيضًا هوارد فاينمان، "بوش والله"، مجلة نيوزويك، 10 مارس/ آذار 2003، مع قصة غلاف عن المعتقدات والخط المباشر إلى الله للرجل الذي يضع إصبعه على الزر. وأيضًا الفيلم الوثائقي PBS، "The Jesus Factor"، Frontline "، 29 أبريل 2004، دير. راني أرونسون، حول "المثل الدينية" التي جلبها بوش إلى البيت الأبيض، "ذات الصلة بمهمة بوش المسيحانية لتطعيم الديمقراطية في بقية العالم"؛ سام أليس، "نظرة في الوقت المناسب على كيفية تأثير الإيمان على رئاسة بوش"، بوسطن غلوب، 29 فبراير/ شباط 2004. أفاد مساعدون في البيت الأبيض عن قلقهم بشأن "سلوك بوش غير المنتظم على نحو متزايد" عندما "يعلن أن قراراته هي "إرادة الله""؛ دوغ طومسون، الكابيتول هيل بلو، 4 يونيو 2004.

لست على دراية كافية بأقوال *توني بلير* حتى أعرف مدى قربه من هذه المثل الأعلى، وهو شيء مألوف تماما في التاريخ الأنجلو-أمريكي. كان المعمرون البريطانيون الأوائل في أمريكا الشمالية يتبعون كلام الرب حين كانوا يقتلون العماليق[189] في «إسرائيل الجديدة» التي كانوا يعملون على تحريرها من آفة السكان الأصليين. وكل من اتبعهم، وهم أيضا من المسيحيين الذين يخافون الإله ويرفعون **الكتاب المقدس**، فقد أدوا واجبهم الديني بغزوهم لأرض الميعاد وطردهم لملايين الكنعانيين ودخولهم في حرب ضد البابويين في فلوريدا والمكسيك وكاليفورنيا. وقد دافعوا عن أنفسهم خلال حياتهم ضد «الهنود المتوحشين القساة» – الذين أطلقهم ضدهم *جورج الثالث*، كما جاء في إعلان الاستقلال – وفي أوقات أخرى ضد «السود الهاربين والهنود الذين لا إيمان لهم ولا قانون»؛ فكان هؤلاء يهاجمون الأمريكيين الأبرياء حسب ما ذكره *جون كينسي آدمز* في واحدة من وثائق الدولة الأكثر شهرة في التاريخ الأمريكي، والتي ألفها لتبرير غزو *أندريو جاكسون* لفلوريدا سنة 1918 وبدأ حروبا دموية ضد السيمينول[190]. وقد كان لهذا الحدث أهميته وذلك لأسباب أخرى: لقد كانت أول

(189) عماليق أو العمالقة، شعب من البدو الرُحَّال في جنوبي أرض كنعان وصحراء النقب، وكانوا معادين لإسرائيل في المراحل الأولى من تاريخ إسرائيل.

(190) سيمينول هي قبيلة أمريكية أصلية في ولاية فلوريدا. وهي تضم ثلاث قبائل معترف بها فدراليا ومجموعات مستقلة، ويعيش معظمهم في أوكلاهوما مع أقلية في فلوريدا. نشأت أمة السمينول من قبائل كريك في مناطق شمال موسكوجي. وكلمة سيمينول تحريف لكلمة سيمارون Cimarron؛ وهو مصطلح إسباني يعني «الهارب» أو «البري». [المترجم]

حرب تنفذ في انتهاك واضح لما يقتضيه الدستور؛ حيث ينص أن للكونغرس وحده الحق في إعلان الحرب، وهو المعيار الذي أصبح نادرا ما تتم الإشارة إليه الآن – علما أن المعايير يتم ترسيخها بشكل عرفي وتقليدي.

في سنواته الأخيرة، وبعد مدة طويلة من نهاية مشاركاته المرعبة، تأسف *آدمز* للمصير الذي لاقاه «عرق الهنود البئيس، والذين نبيدهم بطريقة وحشية بها من الغدر والقساوة ما لا يطاق». ويندرج ذلك كما يرى *آدمز* «ضمن الخطايا الشنيعة التي اقترفتها هذه الأمة؛ وأظن أنه بسببها سيحاسبهم الرب يوما عليها». وكان وزير الحرب الأمريكي الأول قد نبه سنوات قبل ذلك إلى «أن ثمة مؤرخا في المستقبل قد يرفع الأسباب التي أدت إلى إبادة هذا العرق البشري ذي اللون السمور». لكنهم كانوا على خطأ. إن الرب والمؤرخين على حد سواء قد تأخروا في إنجاز هذه المهمة.

على عكس *بوش وبلير*، لا أستطيع التحدث باسم الرب، لكن المؤرخين يتحدثون إلينا بلغات بائدة. في مثال نموذجي، أشار أحد المؤرخين الأمريكيين البارزين قبل شهرين بشكل عابر إلى «التخلص من مئات الآلاف من السكان الأصليين» أثناء غزو الأراضي الوطنية – بمعامل العُشر بصرف النظر عن الاختيار المهم للكلمات. لقد كان رد الفعل سلبيا؛ سيكون الأمر مختلفا شيئا ما إن قرأنا تعليقا غير رسمي في أبرز صحيفة ألمانية، مفاده أن مئات الآلاف من اليهود قد تمت تصفيتهم إبان الحرب العالمية الثانية. كما

لا نسجل أي رد فعل عندما يشرح مؤرخ ديبلوماسي مشهور في كتاب كلاسيكي، أنه وبعد تحريرهم من الهيمنة البريطانية «ركز المعمرون على قطع الأشجار وقتل الهنود، كما وسعوا نطاق حدودهم»[191]. صحيح، لأنه من السهل تعداد الأمثلة في البحث ووسائل الإعلام والكتب المدرسية والسينما وفي مجالات أخرى. تستعمل الفرق الرياضية ضحايا الإبادة كتمائم، وعادة ما تكون برسوم كاريكاتورية. تحمل أسلحة الدمار أسماء متشابهة: هليوكوبتر الأباتشي، بلاكهاوك، كومونش؛ قذائف توماهوك وما إلى ذلك. كيف سيكون رد فعلنا إذا ما أطلقت اللوفتفافه[192] على أسلحتها الفتاكة اسم «اليهودي» و«الغجر»؟

أما السجل البريطاني فهو نفس ما أسلفنا ذكره إلى حد كبير. استمرت بريطانيا في القيام بمهامها الإلهية المتمثلة في تنصير إفريقيا، في الوقت الذي عملت في الهند «بوصاية وضعها القدر بين يديها بشكل غامض»، يمكن فهمها بسهولة في بلد «حيث يبدو أن الإله

---

(191) جوردون س. وود، ""الحرية في متناول اليد: أمة مارقة"، **Freedom Just Around the Corner': Rogue Nation** مجلة نيويورك تايمز بوك ريفيو، 28 مارس/ آذار 2004؛ توماس بيلي، التاريخ الدبلوماسي للشعب الأمريكي **A Diplomatic History of the American People** (نيويورك: أبليتون سينشري كروفتس، 1969).

(192) لوفتفافه (بالألمانية: Luftwaffe) أو سلاح الجو، هو فرع القوات الجوية في القوات المسلحة لجمهورية ألمانيا الاتحادية «بوندسفير-Bundeswehr»، بالعربية: الدفاع الاتحادي، إلى جانب القوات البحرية، والقوات البرية. وجاء تأسيسها كخرق لمعاهدة فرساي. [المترجم]

مكتبة
t.me/soramnqraa

والمامون[193] قد خلقوا ليكمل الواحد منهم الآخر»[194]. قدمت الشخصيات التي تتمتع بأعلى درجات النزاهة الأخلاقية والذكاء العالي، صيغة علمانية لهذه العقيدة، وخصوصا *جون ستيوارت ميل* في تمجيده للجرائم البريطانية، التي كتبها في الوقت الذي وصلت فيه هذه الجرائم ذروتها في الهند والصين، في مقال يعتبر الآن من كلاسيكيات أدب «التدخل الإنساني». ومن الإنصاف أن نلاحظ وجود أصوات مختلفة. وقد شجب *ريشارد كوبدن* جرائم بريطانيا في الهند، وعبَّر عن أمله في أن «الوعي الوطني الذي حول اتِّجاه إنجلترا عن طريق التكفير والإصلاحات المناسبة، بعد أن تعرضت للعنة الجرائم الإمبريالية، عليه أن يستفيق من سباته قبل فوات الأوان، وأن يضع حدا للعنف والظلم الذي طبع كل مراحل تقدمنا في الهند» – وكل ذلك يجد صداه لدى *آدم سميث* الذي أدان بمرارة «وحشية الأوروبيين الظالمين»، وعلى وجه الخصوص البريطانيين في الهند. لكن أمل *كوبدن* قد تبخر. وليس بالشيء المريح أن نعترف أن نظراءهم في القارات الأخرى كانوا أسوأ بكثير، بأفعالهم وتنكرهم وتملقهم الذاتي.

وبإحالتنا على *كوبدن*، نستطيع استحضار واحدة من حِكَمِهِ التي تعد وجيهة اليوم،كما توصف بكونها من البديهيات الأخلاقية:

---

(193) Mammon

(194) المؤرخان توماس باكينهام وديفيد إدواردز، استشهد بهما كليفورد لونجلي، "الجذور الدينية للإمبريالية الأمريكية"، **The Religious Roots of American Imperialism** الحوار العالمي 5، رقم : 1-2 (شتاء/ ربيع 2003).

«لا يحق لأي شخص إقراض المال إذا كان سيستخدم في قطع الرقاب[195]»، أو بالأحرى لبيع السكاكين. لا يتطلب الأمر مشروع بحث معمق لاستخلاص النتائج المواتية فيما يتعلق بالممارسة المنتظمة للدول المستنيرة الرائدة.

إن الجواب المشترك الذي ينبثق من الثقافة الفكرية، إذا ما وضعنا جانبا بعض الاستثناءات التي لا تنسى، لَشيء طبيعي إذا ما تركنا أبسط البديهيات الأخلاقية وأعلنا أننا المُعْفَوْنَ الوحيدون من مبدأ العالمية. وهذا ما نفعله باستمرار، فكل يوم يأتينا بأمثلة جديدة. أعطى مجلس الشيوخ للتو موافقته لتعيين *جون نيكروبونتي* سفيرا في العراق، على رأس أكبر بعثة دبلوماسية في العالم؛ وتتمثل مهمته في منح العراقيين سيادتهم بهدف تفعيل «الرؤية المسيحية» التي أعلن عنها *بوش*؛ وهي منح الديمقراطية للشرق الأوسط والعالم؛ فها نحن ذا على علم بكل شيء وبشكل رسمي. إن هذا التعيين يمس بشكل مباشر مبدأ العالمية، لكن قبل أن نتطرق لهذا الموضوع، يمكننا إثارة بعض التساؤلات حول بديهيات أخرى تتعلق بالحجج والاستنتاجات.

---

(195) استشهد به بيير فرانشيسكو أسو، "نهج "التحيز المنزلي" في تاريخ الفكر الاقتصادي: قضايا العولمة المالية من آدم سميث إلى جون مايناردكينز،" **The 'Home Bias' Approach in the History of Economic Thought: Issues on Financial Globalization from Adam Smith to John Maynard Keynes** في يوخن لورينتزن ومارسيلو دي سيكو، محرران، الأسواق والسلطات: التمويل العالمي والاختيار البشري **Markets and Authorities: Global Finance and Human Choice** (شيلتنهام: دار نشر إدوارد إلغار، 2002).

ومهما يكن لهدف اجتياح العراق من تحقيق للنظرة المسيحية للرئيس، فإن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد افتراض ورد في التحقيقات الصحفية والتحاليل، وحتى لدى المنتقدين، الذين يحذرون من كون نظرتنا «النبيلة» و«السخية» لن تكون في متناولنا. وكما طرحت مجلة «الإيكونوميست» اللندنية هذه الإشكالية منذ أسابيع، فإن «حملة أمريكا» الهادفة إلى جعل العراق «نموذجا ملهما [في الديمقراطية] لجيرانه» ستواجه بعض العراقيل[196]. بعد أبحاث مضنية، لم أعثر على استثناءات في وسائل التواصل الأمريكية، كما لم أعثر عليها بأقل جهد بحثي في مجالات هامشية واعتيادية.

وقد نتساءل عن أسباب قبول هذه العقيدة الكونية ظاهريا في التحاليل الفكرية الغربية. وتكشف الدراسة سريعا أن هذه العقيدة ترتكز على مبدأين: أولا، بما أن قادتنا قد تحدثوا بها علنا، إذن فالأمر أصبح واقعا ومبدأ مألوفا في كوريا الشمالية وغيرها ممن يدور في فلكها. ثانيا، علينا أن نحذف مسألة أن قادتنا، بتبنيهم لهذه العقيدة بعد استنفاذ كل التبريرات الأخرى، يعلنون أيضا أنهم يحسبون من أكثر الكذابين براعة في التاريخ، بما أنهم جروا بلدهم نحو الحرب وأعلنوا بنفس الشغف أن «السؤال الوحيد» يتجلى في معرفة ما إذا تم نزع سلاح *صدام* حسين. لكن علينا الآن أن نصدقهم.

---

(196) "العراق: انتفاضة أخرى في طور التكوين". **Iraq: Another Intifada in the Making** و"المزاج في الشوارع العراقية: أكثر دموية وحزنًا" **The Mood on the Iraqi Streets: Bloodier and Sadder** الإيكونوميست، 15 أبريل ، 2004.

ومن الضروري أيضا أن يخرج من طي النسيان السجل الوافر من المجهودات النبيلة المعلنة لجلب الديمقراطية والحرية والعدالة إلى المحرومين. ومرة أخرى إنه لأمر بديهي ألا تحمل تصريحات النوايا الفاضلة للقادة أية معلومات، حتى بالمعنى الفني: فهي يمكن التنبؤ بها تماما، بما في ذلك أسوأ الوحوش. لكن هذه الحقيقة البديهية تتلاشى أيضا عندما تواجه الحاجة الماسة إلى رفض مبدأ العالمية.

إن المبدأ الذي تفرضه التحاليل الغربية يقبل به أيضا بعض العراقيين: واحد في المائة منهم كانوا متفقين على أن هدف الاجتياح هو ترسيخ الديمقراطية في العراق، حسب استطلاع للرأي أجرته الولايات المتحدة في بغداد في أكتوبر الماضي – قبل فظاعات أبريل وما تم كشفه حول التعذيب. وبينما يعتقد خمسة بالمائة أن الهدف هو مساعدة العراقيين، اعتبرت الأغلبية أنه من المسلم به أن الهدف الحقيقي كان هو وضع اليد على الموارد العراقية، واستعمال العراق كقاعدة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط خدمة لمصلحة الولايات المتحدة[197] – وهو معطى لا يُعبر عنه في التحليلات الغربية المستنيرة، أو تُرفض «نظرية مؤامرة» بشكل رهيب كتيار

---

(197) والتر بينكوس، "الشكوك حول عمق الولايات المتحدة، استطلاع رأي في العراق يظهر: الدافع للغزو هو محور الشكوك"، **Iraq , Skepticism About U.S. Deep Poll Shows: Motive for Invasion Is Focus of Doubts** واشنطن بوست، 12 نوفمبر 2003. ريتشارد بيركهولدر، "استطلاع غالوب لبغداد: قياس نوايا الولايات المتحدة"، **Gallup Poll of Baghdad: Gauging U.S. Intent** 28 أكتوبر 2003. متاح عبر الإنترنت على الرابط التالي:
www.gallup.com/poll/9595/gallup-poll-baghdad-gauging-us-intent.aspx.

«معاد للإمبريالية»، لكونه «راديكاليا ومتطرفا»، أو أيَّ مرادف فكري آخر للكلمات المكونة من أربعة أحرف من معجم بذيء.

باختصار، يَعتبر العراقيون أنفسهم مُلِمين بأن ما يحاك هو سيناريو مألوف منذ زمن تأسيس بريطانيا للعراق الحديث، مصحوبا بمهن التنبؤ بما تضمره من نوايا فاضلة؛ يعني لا تحمل معلومات مهمة، ولكن أيضا وثائق داخلية سرية نسج فيها اللورد *كورزون* ووزير الخارجية مخططات تهدف لبناء «واجهة عربية» ستتولى من خلالها بريطانيا التسيير وراء «خرافات دستورية». وردت الصيغة الحديثة التي اقترحها مسؤول كبير في صحيفة الدايلي تلغراف: «ستكون للحكومة العراقية كامل السيادة، لكن عمليا لن تمارس كل مهامها السيادية»[198].

ولنعد *لنيغروبونتي* ومبدأ العالمية. بينما وصل تعيينه الكونغرس، أشادت به صحيفة وول ستريت «بوصفه حاكما قنصليا حديثا» تمرس في الهندوراس سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، خلال الفترة الريغانية التي عايشها الرئيس الحالي في واشنطن. تذكرنا المراسلة المحنكة *كارلا آن روبينز* كان تعرف في هندوراس بصفة «القنصل»؛ لأنه ترأس ثاني أكبر سفارة في أمريكا

---

(198) أنطون لاغواردیا، "التسليم لا يزال في طريقه، بينما تنتظر الأمم المتحدة ظهور زعيم جديد"، **Handover Still on Course as UN Waits for New Leader to Emerge**، دايلي تلغراف، 18 مايو/ أيار 2004.

اللاتينية، مع أكبر محطة لوكالة المخابرات المركزية في العالم -ربما لنقل السيادة الكاملة إلى هذا المحور المركزي من القوة العالمية[199].

لاحظ روبنز أن بعض المناضلين في ميدان حقوق الإنسان قد انتقدوا *نيكروبونتي* لأنه «أخفى التجاوزات التي ارتكبها جيش الهندوراس» - وهي كناية تلمح لإرهاب الدولة على نطاق واسع - «من أجل ضمان تدفق الإعانات الأمريكية» في اتجاه هذا البلد الحيوي، الذي كان قاعدة للحرب السرية التي فتحتها واشنطن ضد نيكاراكوا. وتشير القيادة العسكرية الأمريكية إلى أن المهمة الأساسية للحاكم القنصلي *نيكروبونتي* تحددت في مراقبة القواعد التي كان يُرْسل إليها ويتسلح ويتدرب فيها جيش المرتزقة ليقوم بمهامه، بما فيها ضرب الأهداف المدنية غير المحمية.

وقد أكدت وزارة الخارجية أن السياسة الهادفة إلى ضرب «الأهداف السهلة»، مع محاولة تجنب الجيش النيكاراغوي، وعلاوة على ذلك فقد دافع عن هذه السياسة مثقفون أمريكيون ليبراليون متميزون، وخصوصا رئيس تحرير مجلة «نيو ريبوبليك» *ميكاييل كينسلي* الذي كان الناطق المعين لليسار في التحليلات التلفزية. وقد عاتب هيومن رايتس ووتش لأنها تصرفت بعاطفية في تنديدها بالإرهاب الدولي الأمريكي، ولعدم قدرتها على فهم أن هذا الأخير يجب تقييمه «بمعايير براغماتية». وقد ألح أن «هذه السياسة

---

(199) كارلا آن روبنز، "نيغروبونتي لديه مهمة صعبة: الحاكم المعاصر"، **Negroponte Has Tricky Mission: Modern Proconsul** وول ستريت جورنال، 27 أبريل 2004.

الحكيمة» كان عليها «أن تجيب عن امتحان التكاليف والمزايا»، وأن تُقيِّم «الفقر والدم الذي سيسيل، وكذا احتمالية أن تتأسس الديمقراطية في الجهة الأخرى»؛ فـ «الديمقراطية» كما تعرفها النخب الأمريكية، حق لا يقبل الجدال. بطبيعة الحال، لا يجدر تطبيق مبدأ العالمية: لا يسمح للآخرين بتولي إدارة الأفعال الإرهابية الدولية على نطاق واسع إذا كان لأهدافها حظوظ أوفر بأن تتحقق.

وقد عرفت التجربة في هذه الحالة نجاحا باهرا، وقد تم تثمينها بشكل كبير. تحولت نيكاراكوا إلى ثاني أفقر بلد في النصف الثاني من الكرة الأرضية؛ حيث يعاني ستون بالمائة من الأطفال أقل من سنتين من فقر الدم جراء سوء التغذية الحادة واحتمالية إصابتهم بتليف الدماغ المزمن[200]، وذلك بعد تعرض البلد لخسارات تلت الحرب ضد الإرهاب وهي، حسب السكان، توازي 2.5 مليون قتيلا في أمريكا؛ وهي حصيلة « أكبر من عدد الأمريكيين الذين قتلوا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وكل حروب القرن العشرين مجتمعة»، كما قال *توماس كاروتيرس*، أهم مؤرخ في تاريخ دمقرطة الولايات المتحدة عن أمريكا اللاتينية، من وجهة نظر المطلع والجامعي الذي خدم في وزارة الخارجية على عهد *ريغن* في برامج «تعزيز الديمقراطية». وهو يَعتبر، واصفا نفسه من «مناصري ريغن الجدد»، أن هذه البرامج «موثوق بها» رغم أنها «فشلت»؛ لأن

(200) إنفيو (جامعة آسيا الوسطى، الجامعة اليسوعية، ماناغوا)، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

الولايات المتحدة لا تقبل إلا «أشكال الديمقراطية السفلية» التي تراقبها النخب التقليدية ذات الارتباطات المتينة مع الولايات المتحدة. إنها لازمة مـألوفة في تاريخ البحث عن نظرة ديمقراطية، والتي يبدو أن العراقيين قد استوعبوها رغم أننا اخترنا ألا نفعل ذلك. ومن المناسب استعمال كلمة «اختيار» لأن الدلائل متوفرة.

تمثلت المهمة الرئيسية *لنيكروبونتي* باعتباره حاكما قنصليا في الهندوراس في إدارة فظائع الإرهاب الدولي التي جرت الولايات المتحدة إلى المتابعة في المحكمة الدولية في محاكمة تتعدى قضية نيكاراكوا البسيطة، تدخل فيها فريقها القضائي لجامعة هارفارد لتفادي النقاش الواقعي، ما دام هناك اعتراف بالوقائع. أمرت المحكمة واشنطن بأن تضع حدا للجرائم وأن تؤدي تعويضات مهمة لجبر الضرر؛ وكل هذا يُغَض الطرف عنه بمبرر رسمي هو أن الأمم الأخرى ليس متفقة معنا؛ بحيث يتوجب علينا «أن ننفرد بسلطة تحديد» كيف علينا التصرف، وما هي الأسئلة التي ترتبط بشكل «أساس بالقضاء الوطني كما يحدده تشريع الولايات المتحدة»؛ وهي في هذه القضية الأفعال التي جرمتها المحكمة على اعتبار أنها «لجوء غير شرعي لاستعمال القوة» ضد نيكاراكوا؛ وبعبارة مبسطة الإرهاب الدولي. تركت الفئات المثقفة كل ذلك في المنطقة الرمادية للتاريخ بطريقتها المعتادة، مع حقائق غير مبتغاة وكذا قرارين للدعم صادرين عن مجلس الأمن اللذين قوبلا بفيتو من طرف الولايات المتحدة وامتناع بريطانيا عن التصويت بكل أمانة. لقد تمت الإشارة بالكاد للحملة الإرهابية الدولية خلال

جلسات الاستماع لإقرار *نيكروبونتي*، لكنها تبقى دون وقع كبير بفضل إعفاء ذواتنا المجيدة من مبدأ العالمية.

على جدار مكتبي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، لوحة أهداها لي راهب يسوعي، تصور ملاك الموت واقفا فوق رئيس الأساقفة السلفادوري *روميرو*، الذي افتتح اغتياله سنة 1980 العشرية السوداء لفظاعات إرهاب الدولة الدولي؛ وقد اختتمت هذه العشرية بتفجير دماغ ستة مثقفين بارزين من أمريكا اللاتينية وبعض رجال دين يسوعيين سنة 1989. أما المثقفون اليسوعيون، إلى جانب مدبرة منزلهم وابنتها، فقد قتلوا على يد كتيبة نخبة مسلحة ومدربة على يد المسؤولين الحاليين في واشنطن ومرشديهم. وقد تم وضع حصيلة دموية للمجازر التي وقعت في إطار الحملة الإرهابية الدولية التي قادتها الولايات المتحدة، والتي وصفها خَلَف *روميرو* «بحرب الإبادة والتطهير العرقي ضد مدنيين عزل». نفس الأيدي هي التي قتلت *روميرو* أياما بعد أن توسل للرئيس *كارتر* بأن لا يمنح مساعدات عسكرية للطغمة العسكرية، وهو من شأنه أن يزيد هنا بالتأكيد من تكريس الظلم والاستمرار في القمع الذي تم شنه ضد المنظمات الشعبية التي تناضل من أجل الدفاع عن بلدها، وحقوقها الإنسانية الأساسية. استمر القمع بمساعدة الولايات المتحدة بعد اغتياله، وبعدها دفع القادة الحاليون بهذا القمع نحو «حرب الإبادة والتطهير العرقي».

أحتفظ باللوحة هنا لأتذكر العالم الحقيقي كل يوم، لكن اتضح أنها تخدم غرضا تعليميا آخر. يمر زوار كثر من مكتبي. يتعرف زوار أمريكا اللاتينية على اللوحة بشكل مستمر. أما أولئك المنتمون لريو غراندي فلا يفعلون ذلك أبدا. في أوروبا تصل نسبة الاعتراف إلى 10 في المائة. نستطيع النظر أو التفكير في تجربة أخرى ذات منفعة. لنفترض أنه في تشيكوسلوفاكيا سنوات 1980 قوات الأمن المسلحة والمدربة على يد الكريملن قد اغتالت رئيس الأساقفة المعروف بكونه «صوت من لا صوت له»، ثم بدأت تقتل مئات الآلاف من الأشخاص، ثم تختم العقد بالاغتيال الوحشي *لفاكلاف هافيل* وستة من المثقفين التشيكيين البارزين. هل كنا لنعلم ذلك؟ ربما لا، لأن رد الفعل الغربي كان لينتهي بحرب نووية، وعندها لن يبقى أحد ليعلم ذلك. ومرة أخرى فإن معيار التمييز واضح وضوح الشمس. تقع جرائم العدو؛ أما نحن فلا نفعل ذلك بسبب إعفائنا من أبسط البديهيات الأخلاقية.

لقد تم اغتيال اليسوعيين في الواقع مرتين: قتلوا بشكل وحشي ثم بقوا مجهولين في الدول المستنيرة؛ وهو المصير الذي يخيف بشكل كبير المثقفين. في الغرب، وحدهم المتخصصون أو المناضلون يعرفون أسماءهم، ناهيك عن أن يكون لديهم فكرة عما كتبوه. يختلف مصيرهم عن مصير المثقفين المنشقين في مجالات الأعداء الرسميين، وهم معروفون لأن أخبارهم تُنشر وتُقرأ بشكل واسع، بما يعني أنهم مُكرمون لمقاومتهم الشجاعة للقمع الذي كان عنيفا بالفعل، رغم أن لا علاقة له بقمع المثقفين المنشقين في مجالات

الأعداء الرسميين؛ وهو ما تحمله كثيرا نُظَراؤُهُمْ تحت السيطرة الغربية خلال السنوات نفسها. مرة أخرى، فإن المعاملة التفضيلية منطقية نظرا لإعفائنا المبدئي من البديهيات الأخلاقية.

لنمر إلى إشكالات أكثر تعقيدا. وربما من أكثرها بروزا اليوم هي «آفة الإرهاب الشريرة»، وخصوصا الإرهاب الدولي المدعوم من طرف الدولة، وهي «آفة قام بنشرها المعارضون المفسدون للحضارة نفسها»، فساهموا في «الرجوع إلى البربرية في العصر الحديث». وهكذا وُصِفَت الآفة عندما تم إعلان «الحرب ضد الإرهاب» – ليس في شتنبر 2001 عندما أعيد إعلانها، بل قبل ذلك بعشرين سنة على يد نفس الأشخاص ومرشديهم. إن «حربهم ضد الإرهاب» تحولت في حينها إلى حرب إرهابية دموية، أفضت إلى نتائج رهيبة في أمريكا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا الجنوبية وأماكن أخرى، لكنه التاريخ الحقيقي وليس التاريخ الذي أنشأه حراسه في الدول المستنيرة. في التاريخ المنتفع والمعترف به، وصف الباحثون سنوات 1980 «بعقد إرهاب الدولة» وتدخل الدولة المستمر، أو برعايتها للإرهاب، وخصوصا من طرف ليبيا وإيران. ردت الولايات المتحدة وبكل بساطة بتبني «موقف «استباقي» في مواجهة الإرهاب»[201]، وكذلك فعل حلفاؤهم: إسرائيل، وجنوب إفريقيا، وشبكة الإرهاب السري الذي أسسه أتباع *ريغان* وآخرون. سأضع جانبا الإسلاميين الراديكاليين،

(201) مارثا كرينشو، "أمريكا في حالة حرب"، **America at War**. التاريخ الحالي، ديسمبر 2001.

المنظمين والمدربين لهذه الغاية الإرهابية: ليس للدفاع عن أفغانستان، وهو ما يمكن اعتباره هدفا مشروعا، لكن لكي يدمي العدو الرسمي، وهو ما سيجعل الحرب الأفغانية تطول وتجر البلد إلى الخراب، بل إلى ما هو أسوأ عما قريب، كلما أخذ الزبناء الغربيون المناوبة مع كل ما ينتج عن ذلك مستقبلا؛ وهي أشياء لا يسعنا ذكرها هنا. إن ملايين ضحايا «الحرب الحقيقية ضد الإرهاب» لسنوات الثمانينيات، وكل من يرغبون في البقاء على قيد الحياة فيما تبقى من أراضيهم المخربة، قد اختفوا من التاريخ الحقيقي. وحتى «ثقافة الرعب» المتبقية فهي أيضا خارج التاريخ، وهي «تروض طموحات الأغلبية» كما قال من نجوا من جماعة المثقفين اليسوعيين في السلفادور، خلال محاضرة استعرض فيها التاريخ الحقيقي، لكن غير المقبول.

يطرح الإرهاب بعض الإشكاليات الصعبة. بطبيعة الحال، وقبل كل شيء، تحمل الظاهرة في حد ذاتها تهديدا حقيقيا، حتى بالاحتفاظ بالجزء الفرعي الذي يمر بالمرشحات العقدية: إرهابهم ضدنا. هي مسألة وقت فقط قبل أن يلتحم الرعب بأسلحة الدمار الشامل، مما سيؤدي إلى عواقب كارثية، كما تم تداول ذلك في الأدبيات المتخصصة قبل فترة طويلة من فظائع 11 سبتمبر. لكن بعيدا عن هذه الظاهرة، يطرح مشكل تعريف «الإرهاب». ويعد هذا أيضا مشكلا معقدا، لذا شكل موضوع أبحاث علمية ومحاضرات دولية. قد تبدو هذه الصعوبة غريبة للوهلة الأولى. هناك تعريفات تبدو شافية وليست مطلقة، لكن على الأقل جيدة

مثل التي لا تثير الصعوبات: فمثلا التعريفات الرسمية في القانون الأمريكي ومراجع الجيش في بداية الثمانينيات، عندما انطلقت «الحرب ضد الإرهاب»: أو صياغة رسمية مماثلة لصياغة الحكومة البريطانية، الذي يُعرف الإرهاب بأنه استخدام أو تهديد بعمل عنيف، يحدث الضرر أو الفوضى، وموجه للتأثير على الحكومة أو زرع الخوف لدى عامة الناس، كما يهدف إلى الدفع إلى الأمام بقضية سياسية أو دينية أو إيديولوجية. إنها التعريفات التي أستعملها في كتاباتي حول الإرهاب منذ عشرين عاما، منذ أن أعلنت إدارة ريغن أن الحرب ضد الإرهاب قد تكون محورا من المحاور ذات الأولوية في سياسته الخارجية لتحل محل حقوق الإنسان؛ «روح بلدنا المعلن بوصفها سياسة خارجية» من قبل[202].

لكن بالنظر في الأمر عن كثب تصبح المشكلة وضوحة وهو معقد بالفعل. لا يمكن العمل بالتعريفات الرسمية بسبب عواقبها المباشرة. وواحدة من هذه الصعوبات هي أن تعريف الإرهاب هو عمليا نفس التعريف الذي يخص السياسة الرسمية للولايات المتحدة ودول أخرى، وتسمى «مكافحة الإرهاب»، أو «حرب ضعيفة الحدة»، أو أي تعبير ملطف آخر. ويرتبط كل ذلك على حد

---

(202) انظر، من بين أمور أخرى، قراصنة وأباطرة بلدي، القدامى والجدد: الإرهاب الدولي في العالم الحقيقي، الطبعة المحدثة. **my Pirates and Emperors, Old and New: International Terrorism in the Real World** (كامبريدج: مطبعة ساوث إند، 2002). (ستصدر طبعة جديدة من هذا العمل في عام 2014 من دار هايماركت بوكس). لمراجعة المرحلة الأولى من "الحرب على الإرهاب"، راجع ألكسندر جورج، إرهاب الدولة الغربية.

علمي بالمشترك الكوني التاريخي. على سبيل المثال، لم يكن الإمبرياليون اليابانيون في منشوريا والصين الشمالية معتدين ولا إرهابيين، ولكن كانوا يحمون الأهالي والحكومات الشرعية من إرهاب «قطاع الطرق الصينيين». لمباشرة هذه المهمة النبيلة، فقد كانوا مجبرين، على مضض، على الرجوع إلى «العمل ضد الإرهاب» بهدف إنشاء «جنة فوق الأرض» ستعيش فيها شعوب آسيا في سلام وتناغم تحت الحكم المستنير لليابان. ينطبق نفس الشيء نفسه تقريبا على كل الحالات الأخرى التي بحثت فيها. لكننا نواجه الآن مشكلا صعبا: لا يكفي القول إن الدول المستنيرة قد انخرطت رسميا في الإرهاب. ولا يتطلب الأمر سوى القليل من الجهد لإثبات أن الولايات المتحدة تنهج سياسة الإرهاب الدولي واسع النطاق تبعا لتعريفهم الخاص للكلمة، ومن دون جدال في عدد من الحالات الحاسمة.

ثمة مشاكل مرتبطة بما سبق. ظهر البعض منها عندما ندد الجمع العام للأمم المتحدة بشدة، ردا على ضغوطات ريغن، بالإرهاب في دجنبر 1987، وذلك بدعوة كل الدول إلى القضاء على آفة العصر الحديث. تمت المصادقة على القرار بـ 153 صوت مقابل 2، وامتنعت وحدها الهندوراس عن التصويت. وقد شرحت الدولتان المعارضتان في هذا الصدد أسباب معارضتهما للقرار خلال مناقشة في مقر الأمم المتحدة. اعترضتا عن فصل يعترف بحق تقرير المصير كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة في موضوع الحرية والاستقلال للأشخاص المحرومين بالقوة من هذا

الحق... وخصوصا الشعوب الخاضعة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية أو لاحتلال أجنبي. إن عبارة «أنظمة استعمارية وعنصرية» تحيل على جنوب إفريقيا، حليفة الولايات المتحدة، وهي التي تواجه هجومات «المؤتمر الوطني الإفريقي» بزعامة *نلسون مانديلا*، وهو إحدى «الجماعات الإرهابية البارزة» في العالم كما حددت ذلك الولايات المتحدة في ذات الوقت. وعبارة «احتلال أجنبي» تحيل في واشنطن على العميل الإسرائيلي. فليس من المستغرب إذن أن تصوت الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار باستعمال الفيتو فعليا – وفي الواقع تعرض لفيتو مزدوج كما العادة: غير قابل للتطبيق وواحد يخص التقارير والتاريخ أيضا، رغم أن الأمر يتعلق بقرار قوي ومهم بالنسبة إلى الأمم المتحدة فيما يخص الإرهاب.

لدينا إذن مشكل تعريف «الإرهاب» تماما مثل صعوبة تعريف «جريمة الحرب». كيف يمكننا تعريفه بطريقة تجعلنا ننتهك مبدأ الكونية، فنعفي أنفسنا في حين نطبق ذلك على أعداء مختارين؟ ويجدر اختيار هؤلاء بعناية. وهنا تتوفر الولايات المتحدة على لائحة رسمية للدول التي تدعم الإرهاب منذ سنوات *ريغن*. وعلى امتداد هذه السنوات، تم حذف دولة واحدة فقط من اللائحة وهي العراق حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تنضم لبريطانيا ودول أخرى لمد *صدام* حسين بالمساعدات الضرورية، وهو مستمر دونما إحساس بالذنب، بعد أن ارتكب جرائمه الفظيعة.

ولدينا أيضا مثال تقريبي. اقترح *كلينتون* سحب سوريا من اللائحة إذا قبلت شروط السلام المقترحة من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل. عندما ألحت سوريا على استرجاع الأراضي التي اجتاحتها إسرائيل سنة 1967، بقيت على لوائح الدول التي تتبنى الإرهاب وما زالت واردة فيها رغم اعتراف واشنطن بأن سوريا ليست متورطة في رعاية الإرهاب منذ عدة سنوات، وأنها كانت متعاونة في مد الولايات المتحدة بمعلومات مهمة تخص القاعدة ومجموعات إسلامية راديكالية. ولمكافئتها على تعاونها في «الحرب ضد الإرهاب»، تبنى الكونغرس بغالبية شبه مطلقة في دجنبر الماضي قانونا ينص على فرض عقوبات قاسية ضد سوريا (قانون المسؤولية في سوريا). بدأ الرئيس بالعمل بهذا التشريع، فحرم الولايات المتحدة من مصدر معلوماتي رئيس للإرهاب الإسلامي الراديكالي. وغاية ذلك تحقيق هدف إنشاء نظام يقبل المتطلبات الأمريكية-الإسرائيلية، وهو شيء اعتيادي رغم أن المراقبين يرون ذلك باستغراب، فلا جدوى من البراهين واستمرارية التوجهات، كما لا جدوى من عقلانية الخيارات بمفهوم أولويات التخطيط الواضحة والمفهومة.

إن قانون المسؤولية في سوريا يطرح مثالا صارخا حول عزل مبدأ الكونية. ويشير مطلبها الأساس إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 520، الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية التي انتهكتها سوريا لأنها أبقت على انتشار قواتها في لبنان، كانت الولايات المتحدة وإسرائيل قد استقبلتها سنة 1976 بمهمة نقل

القتلى الفلسطينيين. لكن تشريع الكونغرس، وكذا التحقيقات والتحليلات الصحفية قد همشت مسألة أن قرار 520 الذي صودق عليه سنة 1982 قد كان موجها ضد إسرائيل وليس سوريا، وأيضا رغم أن إسرائيل قد انتهكت هذا القرار بالإضافة إلى قرارات أخرى لمجلس الأمن تخص لبنان خلال اثنتين وعشرين سنة. في السنوات العشر الأخيرة، لم تتم المطالبة بأية عقوبات ضد إسرائيل ولا حتى أي تخفيض للمساعدات العسكرية والاقتصادية الضخمة الموجهة إليها دون شروط. فالصمت الذي دام اثنتين وعشرين سنة يتضمن الآن من صادقوا على القانون المدين لسوريا لانتهاكها قرار مجلس الأمن الذي ينص على أن تنسحب إسرائيل من لبنان. وقد عبر عن هذا المبدأ بدقة محلل أكاديمي هو *ستيفن زونس* حيث يقول: «إنه لا يجب الدفاع عن السيادة اللبنانية إلا إذا كان جيش الاحتلال من دولة تعارضها الولايات المتحدة، في حين أن هذه السيادة تفقد قيمتها إذا كان هذا البلد حليفا للولايات المتحدة»[203]. ومرة أخرى يصبح المبدأ، وكذا التقارير الإخبارية والتحليلات المنصبة على كل هذه الوقائع منطقية؛ نظرا للحاجة الماسة إلى رفض البديهيات الأخلاقية الأولية، وهي عقيدة أساسية للثقافة الفكرية والأخلاقية.

---

(203) ستيفن زونيس، "الولايات المتحدة. "السياسة تجاه سوريا وانتصار المحافظين الجدد"، **U.S. Policy towards Syria and the Triumph of Neoconservatism** سياسة الشرق الأوسط 11، العدد: 1 (ربيع 2004).

وبالعودة إلى العراق، عندما تم حذف *صدام* حسين من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، أضيفت كوبا لتحل محلها، ربما اعترافا بالتصعيد الحاد في الهجمات الإرهابية الدولية ضد كوبا في أواخر السبعينيات، بما في ذلك تفجير طائرة ركاب كوبية؛ مما أسفر عن مقتل ثلاثة وسبعين شخصا، وكذا العديد من الفظائع الأخرى. وقد تم التخطيط لهذه الأخيرة في الولايات المتحدة رغم أن واشنطن في تلك الفترة قد تخلت عن نشاطها السياسي المباشر القديم الذي تمثل في جلب كل «ما هو مرعب فوق الأرض» إلى كوبا - وهو ما شكل هدف إدارة *كينيدي*، كما جاء في إفادة مؤرخ ومستشار *كينيدي آرثر شليزنجر* الإبن في السيرة التي كتبها عنه، وهو الذي كُلف بتدبير الحملة الإرهابية حيث كان يعتبرها ذات أولوية قصوى. في أواخر السبعينيات، أدانت واشنطن رسميا الأعمال الإرهابية، وفي الوقت نفسه عملت على حماية الخلايا الإرهابية على الأراضي الأمريكية في انتهاك واضح للقانون الأمريكي. إن الإرهابي الرئيس *أورلاندو بوش* الذي اعْتُبِرَ مهندس العملية الإرهابية التي استهدفت الخطوط الجوية الكوبية ومنفذ عشرات العمليات الإرهابية حسب مكتب التحقيقات الفدرالي، قد تلقى عفوا رئاسيا من *جورج بوش* (رقم1)، رغم معارضة قوية من وزارة العدل. ويستمر آخرون مثله بممارسة نشاطهم دون عقاب على الأراضي الأمريكية، بما فيهم إرهابيون مسؤولون عن جرائم خطيرة في أماكن أخرى، علما أن أمريكا ترفض الاستجابة لطلبات تسليمهم (من هايتي على سبيل المثال).

ويجدر بنا التذكير بأهم عناصر «عقيدة بوش» – الآن *بوش* (رقم2): «أولئك الذين يؤوون الإرهابيين مذنبون مثل الإرهابيين أنفسهم»؛ وبالتالي يجب التعامل معهم بنفس الحدة، حسب ما جاء على لسان الرئيس خلال إعلانه قصف أفغانستان لأنها رفضت تسليم الإرهابيين المتهمين في الولايات المتحدة دون أدلة ولا ذريعة موثوقة كما اعترف بذلك ضمنيا فيما بعد. ويصف *جراهام أليسون*، المتخصص في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد، هذا الأمر بأنه العنصر الأكثر أهمية في عقيدة *بوش*. فهي «تُبطل من جانب واحد سيادة الدول التي تأوي الإرهابيين»، كما كتب مؤكدا ذلك في فورين أفيرز، مضيفا أن هذه العقيدة «أصبحت قاعدة فعلية في العلاقات الدولية». وهذا صحيح بالمعنى التقني «لقاعدة العلاقات الدولية». قد يخلص من لديهم قراءة حرفية وغير مهيكلين أن *بوش* و*أليسون* يدعوان إلى قصف الولايات المتحدة، والواقع أنهم لا يفهمون أن البديهيات الأخلاقية الأولية يجب رفضها بقوة: فثمة إعفاء حاسم لمبدأ الكونية، وهو متجذر بشكل عميق في الثقافة الفكرية السائدة لدرجة لا يستوعبه أحد؛ وبالتالي عدم ذكرها.

ولدينا أمثلة يومية في هذا الباب، مثل تعيين *نيغروبونتي*. ولنأخذ مثالا آخر، فقد توفي منذ أسابيع الزعيم الفلسطيني *أبو عباس* في سجن أمريكي بالعراق. وقد شكل اعتقاله واحدا من الإنجازات التي تم الترحيب بها خلال الاجتياح. كان يعيش سنوات قبل ذلك في غزة، وكان يشارك جهود «مسلسل السلام» في أوسلو بمباركة الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن وبعد الانتفاضة، فر إلى بغداد

حيث اعتقله الجيش الأمريكي وسجن بسبب هويته ودوره في تغيير مسار باخرة أشيل لورو عام 1985. ويعتبر الباحثون أن هذه السنة هي سنة ذروة الإرهاب في الثمانينيات؛ لكون الإرهاب في الشرق الأوسط قد شكل اهتمام الصحف في استطلاع لآراء المحررين. حدد البحث المنجز جريمتين أساسيتين تلك السنة: تغيير مسار أشيل لورو، وفي الآن نفسه اغتيال وحشي لمواطن أمريكي معاق؛ والثاني تغيير مسار طائرة واغتيال أمريكي آخر. ورغم حدوث اغتيالات إرهابية أخرى في المنطقة سنة 1985، لكنها لم توضح بشكل كاف، ومن بينها عملية اغتيال بواسطة سيارة مفخخة أمام مسجد في بيروت راح ضحيتها ثمانون شخصا، وجرح مائتان وخمسون؛ وقد انفجرت عندما هم الناس بالخروج، وأكثر ما أصابت النساء والفتيات، لكن تم حذف هذه المعطيات من الملف لأنها ترجع لوكالة الاستخبارات الأمريكية والمخابرات البريطانية.

وللرد على السطو الذي طال أشيل مورو أسبوعا بعد ذلك، عمد *شيمون بيريز* إلى قصف تونس العاصمة دون أي سبب مقنع، مما أسفر عن مقتل خمسة وسبعين شخصا بين فلسطينيين وتونسيين؛ وقد عجلت به الولايات المتحدة وأشاد به وزير الخارجية *شولتز*، ثم أدانه مجلس الأمن الدولي بالإجماع باعتباره «عملا من أعمال العدوان المسلح» (امتناع الولايات المتحدة عن التصويت). لكن هذا أيضا لا يدخل في سجلات الإرهاب (أو ربما جريمة «العدوان المسلح» الأكثر خطورة)؛ وذلك مرة أخرى بسبب الإرادة الحرة. لا يموت *بيريز* و*شولتز* في السجن، بل يحصلان على جوائز نوبل،

وهدايا ضخمة من دافعي الضرائب لإعادة إعمار ما ساعدا في تدميره في العراق المحتل، وغير ذلك من التكريميات. ومرة أخرى، يصبح كل هذا منطقيا بمجرد أن ندرك أنه يجب إرسال البديهيات الأخلاقية الأولية للنيران.

في بعض الأحيان يظهر رفض البديهيات الأخلاقية جليا. وخير مثال هو رد الفعل على المكون الأساس الثاني في «عقيدة بوش»، الذي تنص عليه بشكل واضح إستراتيجية الأمن القومي في شتنبر 2002، والتي صدرت مباشرة في صحيفة النخبة فورايغ أفيرز تحت شعار «الإستراتيجية الإمبريالية الكبرى الجديدة»، معلنة حق واشنطن في اللجوء إلى القوة لإبعاد أية معارضة محتملة لسيطرتها على العالم. وقد تعرضت إستراتيجية الأمن القومي للانتقادات من النخبة السياسية الخارجية، بما في ذلك المقال الذي أحلنا عليه للتو، لكن لأسباب ضيقة: ليس لأنه خاطئ أو جديد، ولكن لكون الأسلوب والتنفيذ كانا متطرفين إلى الحد الذي جعلهما يشكلان تهديدات لمصالح الولايات المتحدة. وقد وصف هنري كيسنجر «المقاربة الجديدة بالثورية»، مشددا على أنها تُضْعِفُ نظام وستفاليا[204] المحدد للنظام الدولي في القرن السابع عشر، وبطبيعة

(204) صلحُ وستفاليا" اسمٌ عامٌّ يُطلقُ على معاهدتيْ السلامِ اللتيْنِ دارتِ المفاوضاتُ بشأنِهما في كلٍّ منْ مدينتيْ أوسنابروكَ (بالألمانية: Osnabrück) ومونستر (بالألمانية Münster)، وهي أولَ اتفاقيّةٍ دبلوماسيّةٍ في العصرِ الحديثِ. وقدْ أرسى هذا الصلح نظامًا جديدًا في أوروبا الوُسطى والغربيّةِ، مبنيًا على مبدأِ سيادةِ الدولِ. أصبحتْ مقرراتُ هذا الصلح جزءًا منَ القوانينِ الدستوريّةِ للإمبراطوريةِ الرومانيةِ المقدسةِ. غالبًا ما تعدُّ اتفاقيةُ البرينيه الموقّعةُ سنةَ 1659م بينَ فرنْسا وإسبانْيا جزءًا متمّمًا للاتفاقيّاتِ العامّةِ المعروفةِ بـ"صلحِ وستفاليا" [المترجم].

الحال ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. لقد وافق على هذه العقيدة لكن بتحفظ حاسم: لا يمكنها أن «تشكل مبدأ كونيا تستطيع كل الأمم أن تتطلع إليه». بل إن حق العدوان يجب أن تنفرد به فقط الولايات المتحدة، وربما يتم تفويضه إلى عملاء مختارين. علينا أن نرفض بقوة أبسط البديهيات الأخلاقية: مبدأ الكونية. يستحق كيسنجر الثناء على صدقه في التعبير الصريح عن العقيدة السائدة، والتي عادة ما تكون مخفية في مهن ذات النية الفاضلة والعذابات المشروعة.

ولكي نضيف مثالا آخر معاصرا وذا مغزى عميق، لنأخذ «نظرية الحرب العادلة» التي تعرف في وقتنا الحاضر صحوة قوية في سياق «الثورة المعيارية» التي أُعلنت سنوات التسعينيات. وقد حصل نقاش حول ما إذا كان اجتياح العراق يحترم شروط الحرب العادلة، لكن عمليا لم يحصل أي نقاش حول قصف صربيا سنة 1999، أو اجتياح أفغانستان اللذين يُعتبران من الحالات الواضحة؛ وبالتالي يصبح الحديث عنها غير ذي جدوى. لنتفحص الأمر سريعا دون أن يُطلب منا إن كانت الهجمات صائبة أو سيئة، ولكن باعتبار طبيعة البراهين.

من بين أقسى الانتقادات الموجهة ضد الهجوم على صربيا هو أنها كانت «غير قانونية لكنها شرعية» حسب ما خلصت إليه لجنة التقصي الدولية المستقلة التي يرأسها القاضي *ريتشارد جولدستون*، وزادت أنها «كانت غير قانونية لأنها لم تحصل على موافقة مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة... لكنها كانت شرعية لأن كل القنوات الديبلوماسية قد استنفدت فلم يعد هناك من وسيلة لوقف المذابح والفظائع في الكوسوفو»[205]. لاحظ القاضي أن الميثاق قد يتطلب مراجعة على ضوء التقرير والأحكام التي ينبني عليها. ويوضح قائلا إن تدخل حلف الناتو «يعد سابقة نوعية»؛ بحيث يصعب اعتبارها «انحرافا». وعلى العكس من ذلك، «يعاد اليوم تعريف سيادة الدول في سياق العولمة وإصرار غالبية شعوب العالم على اعتبار أن مسألة حقوق الإنسان هي من شأن المنتظم الدولي». وقد أكد أيضا ضرورة «تحليل موضوعي لانتهاكات حقوق الإنسان»[206].

يعد التعليق الأخير نصيحة جيدة. إن السؤال الذي يجب أن يجيب عنه التحليل الموضوعي هو معرفة ما إذا كانت غالبية شعوب العالم تتقبل أحكام الدول المستنيرة. في حالة قصف صربيا فإن تمحيصا للصحف العالمية والإعلانات الرسمية يكشف النقاب عن وجود عناصر قليلة في صالح هذا الاستنتاج؛ وهي عبارة تلطيفية. في الواقع، لقد تم التنديد بشدة خارج بلدان حلف الناتو، وتم تجاهل الحقائق بشكل مستمر[207]. علاوة على ذلك، ليس من

---

(205) اللجنة الدولية المستقلة المعنية بكوسوفو، تقرير كوسوفو: الصراع والاستجابة الدولية والدروس المستفادة **The Kosovo Report: Conflict, International Response, Lessons Learned** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000).

(206) غولدستون، "كوسوفو".

(207) للمراجعة، راجع كتابي الإنسانية العسكرية الجديدة. **New Military Humanism**

المرجح أن يحظى الإعفاء الذاتي المبدئي للدول المستنيرة من «الكونية» التي ترجع إلى نورمبرغ بموافقة الكثير من شعوب العالم. ويبدو أن المعيار الجديد يناسب النموذج المعياري.

وثمة مسألة أخرى سيعمل التحليل الموضوعي على حلها، وهي معرفة ما إذا كانت «كل الخيارات الديبلوماسية قد استنفدت». وليس من السهل الاحتفاظ بهذا الاستنتاج بسبب وجود خيارين على الطاولة حين قرر حلف الناتو القصف – قرار حلف الناتو وقرار صربيا – وبعد ثمانية وسبعين يوما من القصف تم التوصل إلى حل يرضي الطرفين[208].

وتتمثل المسألة الثالثة في معرفة ما إذا كان صحيحا «عدم وجود وسيلة أخرى لإيقاف المذابح والفظائع في الكوسوفو»؛ وهي مسألة حاسمة بطبيعة الحال. سيبدو التحليل الموضوعي في هذه الحالة سهلا؛ إذ تتوفر وثائق جمة من مصادر غربية موثوقة: نُشِرت عدة تصنيفات لوزارة الخارجية بهدف تبرير الحرب، وملفات مفصلة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي وحلف الناتو والأمم المتحدة، وكذا حملة تقصي برلمانية، ومصادر أخرى مماثلة.

---

(208) لمزيد من التفاصيل، راجع كتابي "جيل جديد يرسم الخط"، **New Generation Draws the Line** والذي يستعرض أيضًا كيف أبطل حلف شمال الأطلسي على الفور قرار مجلس الأمن الذي كان قد بادر به. غولدستون، "كوسوفو"، يعترف بأن القرار كان بمثابة تسوية، لكنه لا يخوض في الأمر الذي لم يُثِر أي اهتمام لدى الغرب.

إن لكثرة الوثائق المتوفرة خصائص ملحوظة: الأولى هي أن هذا الملف شبه منسي في أدبيات حرب الكوسوفو، بما في ذلك الأدبيات العلمية[209]. والثانية هي أن المضمون الأساس لهذه الوثائق ليس فقط منسيا بل منفيا باستمرار. لقد اطلعت على الملف في مكان آخر ولن أعيد الحديث عنه هنا، لكن ما نكتشفه بشكل مميز هو أن التسلسل الواضح يبدو معكوسا. تم تبرير القصف بالفظائع التي اقترفها الصرب، في حين أنه لا جدال في أنها أعقبت القصف، تقريبا دون استثناء وكانت علاوة على ذلك النتيجة المتوقعة له، كما تؤكد ذلك جيدا أعلى مصادر الناتو.

إن الحكومة البريطانية بصفتها المساندة الرئيسة للحرب من بين الحلفاء، تعتقد أن مجمل هذه الفظائع كانت تنسب لثوار جيش تحرير كوسوفو الذين كانوا يهجمون صربيا انطلاقا من ألبانيا، وليس قوات الأمن الصربية، بقصد إثارة رد فعل غير متناسب، كما أعلنوا عن ذلك بوضوح. وهو الرد الصربي الذي يمكن استخدامه لحشد الدعم الغربي للقصف. يرجع تاريخ تقييم الحكومة البريطانية إلى أواسط يناير، لكن لا تشير الوثائق لأي تغيير جوهري حتى نهاية مارس، عندما تم إعلان بدء القصف. يكشف صك اتهام *ميلوزيفتش*، الذي ينبني على المعلومات الاستخباراتية الأمريكية والبريطانية، عن نفس مخطط الوقائع.

---

(209) المراجعات التفصيلية الوحيدة التي أعرفها موجودة في كتبي المذكورة في المذكرتين السابقتين، مع بعض الإضافات من التحقيق البرلماني البريطاني اللاحق في كتابي الهيمنة أو البقاء.

تستشهد الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا المحللين بصفة عامة بمذبحة راتشاك في منتصف يناير كمنعطف حاسم، لكن لا يجب أخذ ذلك بجدية واضحة. أولا، حتى وإن افترضنا أن الإدانات الأكثر شدة في مذبحة راتشاك دقيقة فهي لم تغير شيئا في ميزان الفظائع. ثانيا، لقد وقعت مذابح أكثر روعا في أماكن أخرى في الوقت نفسه، لكنها لم تثر أية تخوفات، حتى وإن كان بالإمكان وقف تلك الأكثر رعبا، وذلك بسحب الدعم.

لدينا إحدى الحالات البارزة في بداية سنة 1999؛ وهي تيمور الشرقية تحت الاحتلال العسكري الإندونيسي. استمرت الولايات المتحدة وبريطانيا في دعم المحتلين عسكريا ودبلوماسيا، وكان هؤلاء قد قتلوا ربما ربع السكان، بدعم قوي من الولايات المتحدة وبريطانيا، واستمر ذلك حتى بعد أن دمر الجيش الإندونيسي البلد في آخر أكثر العنف قساوة في غشت وشتنبر 1999. وهي حالة من بين حالات كثيرة مشابهة، لكنها وحدها كافية لرفض مهن الرعب فيما يخص راتشاك.

تشير التقديرات الغربية إلى أن حوالي 2000 شخص في الكوسوفو قد قتلوا خلال السنة التي سبقت الاجتياح. فإذا كانت التقديرات البريطانية أو أخرى دقيقة، فإن غالبيتهم قتلوا على يد مقاتلي جيش تحرير كوسوفو. أما واحدة من أهم الدراسات المعمقة التي اهتمت بهذه القضية فتشير إلى أن 500 من 2000 شخص قد قتلهم الصرب. يتعلق الأمر بدراسة دقيقة ومحكمة قام بها نيكولا

ويلر الذي يدعم قصف الناتو؛ بسبب أن الفظائع كانت ستكون أكثر روعا لو أن النيتو لم يقصف[210]. ويؤكد الكثيرون أن دليل هذا القصف الاستباقي الذي يرى فيه النيتو تجنبا للفظائع هو ربما تجنب أوشفيتز ثانية. وواقع الحال أنه إذا أخذت هذه البراهين بمحمل الجد أو كما هي، لا يعطي أية فكرة عن الثقافة الفكرية الغربية، خصوصا إذا ما ذَكّرنا بوجود خيارات ديبلوماسية، وأن الاتفاق المبرم بعد العملية كان تسوية (شكلا على الأقل).

يبدو أن للقاضي *كولدستون* أيضا تحفظات حول هذه المسألة. يعترف – كما يفعل قلة من الناس –أن قصف حلف الناتو لم يتم لحماية السكان الألبان في الكوسوفو، وأن «الأثر المباشر» قد شكل «كارثة عظمى» بالنسبة إلى الكسوفيين كما توقعت ذلك قيادة حلف الناتو ووزارة الخارجية، كما تلتها كارثة أخرى، وخصوصا بالنسبة إلى الصرب والغجر تحت سيطرة الناتو والأمم المتحدة. يضيف القاضي *كولستون* أن المحللين ومناصري الناتو قد قرروا أن يريحوا أنفسهم حين تبين لهم أن «عملية حدوة الحصان»، وهي خطة الصرب للتطهير العرقي الموجه ضد ألبان كوسوفو، قد انطلقت قبل بداية القصف ولم تأت نتيجةً للقصف. كلمة «اعتقاد» مناسبة: لا وجود لدليل في الكثير من الوثائق الغربية على حدوث أي شيء قبل سحب المراقبين الدوليين استعدادا للقصف؛ ولم يكن هناك

---

(210) نيكولاس ج. ويلر، إنقاذ الغرباء: التدخل الإنساني والمجتمع الدولي **Saving Strangers: Humanitarian Intervention and International Society** (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 2000).

سوى القليل جدا في الأيام القليلة التي سبقت بدء القصف؛ وتم الكشف منذ ذلك الحين عن «عملية حدوة الحصان» باعتبارها صناعة استخباراتية واضحة، على الرغم من أنه لا يمكن الشك في أن صربيا كانت لديها خطط طوارئ، غير معروفة حاليا، لمثل هذه الإجراءات ردا على هجوم الناتو.

من الصعب، إذن، أن نرى كيف يمكننا قبول نتائج اللجنة الدولية؛ وهو مجهود جاد ورصين لحل هذه المشاكل حول شرعية القصف.

لا جدال في واقع الأمر حول الوقائع، كما قد يلاحظ ذلك أي شخص مهتم. أفترض أن ملف الوثائق الغربية الضخم يتم تجاهله بإحكام. فكيف ما كان الحكم المعبر عنه حول عملية القنبلة التي لا تعنينا هنا، فإن الاستنتاج المعياري القائل إن الأمر يتعلق بمثال لا يقبل النقاش للحرب العادلة، وبرهنة حاسمة «للثورة المعيارية» التي تقودها «الدول المستنيرة» هو، على أقل تقدير، مذهل إلى حد ما، إلا إذا رجعنا طبعا إلى المبدأ نفسه: يجب رمي البديهيات الأخلاقية في النيران عند تطبيقها علينا.

لنرى الآن الحالة الثانية وهي حرب أفغانستان، التي تعتبر مثالا يترجم نموذج الحرب العادلة لدرجة أنه نادرا ما يكون هناك نقاش حولها. تلخص فيلسوفة السياسة والأخلاق المحترمة *جون بيتك إلشتاين* الآراء الواردة بدقة إلى حد ما عندما تكتب باستحسان أن فقط دعاة السلام المطلقين والمجانين الصريحين والبسطاء هم الذين

يشككون في كونها حربا عادلة دون جدال. وهنا أيضا تطرح أسئلة واقعية: أولا، لِنذكر بأهداف الحرب: معاقبة الأفغان حتى يقبل الطالبان بتسليم *أسامة بن لادن* دون دلائل. وعكس ما جاء في تحليلات مستقبلية، فإن قلب نظام طالبان كان موضوعا ثانويا، ثم أضيف بعد أسابيع من القصف. ثانيا، توجد دلائل قوية إلى حد ما، تتماشى مع قناعة أن وحدهم المجانين والمسالمين المطلقين لم ينضموا لفرقة المصدقين. تلقى استطلاع دولي «كالوب»، المنجز بعد إعلان العملية لكن قبل أن تبدأ، دعما محدودا لصالح العدوان، وشبه منعدم في حالة توجيه الضربة للمدنيين كما كان الحال في البداية. وحتى هذا الدعم الفاتر كان ينبني على فرضية أن المستهدفين كانوا متهمين بضلوعهم في اعتداءات 11 شتنبر. لكنهم لم يكونوا كذلك.

أعلن رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي أمام مجلس الشيوخ، ثمانية أشهر بعد ذلك، أنه بعد البحث الاستخباراتي الدولي الأكثر عمقا في التاريخ، كل ما يمكن قوله هو أن المؤامرة «المفترضة» قد تم نسج خيوطها في أفغانستان، في حين أن تمويل الهجمات والتخطيط لها تم في مكان آخر. ويستنتج من ذلك غياب أي دعم شعبي ملحوظ يؤكد الاعتداء بالمتفجرات، عكس ما كان يروج في الماضي، باستثناء عدد قليل من البلدان؛ وبطبيعة الحال النخب الغربية. ويصعب هنا تقدير منحى الرأي في أفغانستان، لكننا نعرف أنه بعد أسابيع من القصف عمدت شخصيات بارزة مناهضة لحركة طالبان، بما فيها شخصيات تتمتع باحترام الولايات المتحدة والرئيس *كارزاي*، إلى إدانة القصف، مطالبين بوقف العدوان؛ وفي

الوقت نفسه اتهموا ما تعتبره الولايات المتحدة حربا عادلة وهي «تستعرض العضلات»، وفي الوقت نفسه تعرقل الجهود الرامية للإطاحة بطالبان.

إذا ما تبنينا أيضا الحقيقة البديهية القائلة بأن الوقائع مهمة، فسوف تنشأ بعض المشاكل، ولكن الخوف من ذلك لن يكون كبيرا.

ثم تفرض أسئلة الحرب العادلة نفسها بحدة. وأول مسألة تطرح نفسها هي الكونية. إذا كان مسموحا للولايات المتحدة بقصف بلد آخر لإجبار قادته على تسليم شخص يتهمونه بضلوعه في عمل إرهابي، إذن فمن باب أولى، يحق لكوبا ونيكاراوا ومجموعة أخرى من الدول أن تقصف الولايات المتحدة لعدم وجود أية مجازفة ولا شك في تورطها في هجمات إرهابية خطيرة للغاية ضدهم: وحالة كوبا يرجع تاريخها إلى خمسة وأربعين عاما، وهي موثقة على نطاق واسع في مصادر لا تشوبها شائبة؛ ولم يتم التشكيك فيها في حالة نيكاراكوا، حتى وإن أدانتها المحكمة الدولية ومجلس الأمن (باستعمال الفيتو ضد قراراتها)، مما دفع الولايات المتحدة إلى تكثيف هجماتها. وسنصل بالتأكيد لهذا الاستنتاج إذا ما قبلنا مبدأ الكونية. بطبيعة الحال، يعد هذا الاستنتاج فضيحة ولا يقبل به أحد. نخلص، إذن، مرة أخرى إلى أن مبدأ الكونية يتضمن استثناء حاسما، وأن رفض البديهيات الأخلاقية الأولية متجذر إلى درجة أن مجرد طرح التساؤل حوله يعد رجسا لا يوصف. وها هنا مرة أخرى

تحليل منير حول الثقافة الفكرية والأخلاقية السائدة، برفضها المبدئي للابتذال غير المقبول.

شكلت حرب العراق أكثر المواضيع التي أثارت جدالا كبيرا، وهذا ما يفسر وجود الكم الهائل من الكتابات المتخصصة التي تناقش مدى تطابقها مع القانون الدولي ومعايير الحرب العادلة. يؤكد بكل صراحة الباحث الرائد *ميكاييل كلينون*، من كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية، أن القانون الدولي مجرد «هراء»؛ فوجب التخلي عنه نظرا لأن الدول لا تعمل به: وهو ما يعني أن الولايات المتحدة وحلفاءها يجهلونه. ويضيف أن من المساوئ الأخرى للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، أنها تُقيد قدرة الولايات المتحدة على استعمال القوة، وأن هذا الحل عادل ومفيد لأن الولايات المتحدة على ما يبدو تتقدم «الدول المستنيرة» (حسب تعبيره)، ومبدئيا لا تعتبر تقديم أي دليل أو برهان ضروريا. كما يتفق متخصص آخر مع أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تتعاملان في الحقيقة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بموجب «تفسير مجتمعي» لمقتضياته: كانا ينفذان إرادة المجتمع الدولي في إطار مهمة أوكلت لهما سريا لأنهما وحدهما من يمتلك سلطة تنفيذه[211]. وعلى

---

(211) كارستن ستان، "إنفاذ الإرادة الجماعية بعد العراق". **Enforcement of the Collective Will after Iraq** المجلة الأمريكية للقانون الدولي، 97، العدد: 4 (ندوة، "الآثار المستقبلية للصراع العراقي") (أكتوبر 2003)، ص:23-804. لمعرفة المزيد حول هذه الأمور، بما في ذلك أفكار *مايكل جلينون* المؤثرة ورفضه للبديهيات الأخلاقية الأخرى، راجع مقالتي والعديد من المقالات الأخرى في المراجعة. الدراسات الدولية 29، العدد: 4 (أكتوبر 2003)، وهيمنتي أم بقائي.

ما يبدو لم يكن من الملائم أن يعترض المنتظم الدولي على ذلك بحرارة وبدرجة غير مسبوقة؛ ومن الواضح تماما، إذا تم إشراك الناس في المجتمع الدولي، ولكن أيضا حتى بين النخب.

ثم يرى البعض الآخر أن القانون وسيلة حية، لا يتبين معناها إلا بالممارسة، وهذه الأخيرة تبين أن معايير جديدة قد تم وضعها، فهي تسمح «بحق الدفاع عن النفس الاستباقي»، وهي بدورها عبارة تلطيفية تعني إطلاق العنان للاعتداء. لكن الفرضية المضمرة هي أن المعايير قد وضعها الأقوياء وأنهم لوحدهم يمتلكون حق «الدفاع عن النفس الاستباقي». لا أحد على سبيل المثال، يستطيع أن يطعن في كون اليابان قد مارست هذا الحق عندما قصفت القواعد الأمريكية في المستعمرات الأمريكية في هاواي والفلبين، حتى وإن كان اليابانيون يعرفون جيدا أن B-17 القلعة الطائرة تخرج من مصانع البوينغ، وأننا كنا بالتأكيد معتادين على تتبع النقاشات العمومية في الولايات المتحدة التي تشرح كيف يمكن لهذه الآلات أن تحرق بيوت الخشب اليابانية في حرب إبادة انطلاقا من قواعد هاواي والفلبين[212]. كما لا يستطيع أحد أن يمنح هذا الحق لأية دولة اليوم، باستثناء الدول التي أعلنت نفسها مستنيرة وتمتلك سلطة تحديد المعايير وتنفيذها بانتقائية مطلقة، منتشية بمدح نبلها وكرمها ونظرتها اليسوعية للعدالة.

---

(212) انظر إتش. بروس فرانكلين، نجوم الحرب: السلاح الخارق والخيال الأمريكي War Stars: The Super Weapon and the American Imagina(أكسفورد: جامعة أكسفورد 1988).

لا يوجد شيء جديد في كل هذا سوى جانب واحد. وسائل التدمير التي تم تطويرها تبدو الآن هائلة، والمخاطر المرتبطة بنشرها واستعمالها ضخمة، حتى إن أي ملاحظ عقلاني من المريخ قد لا يصنف احتمالات بقاء هذا النوع الغريب على قيد الحياة على أنها عالية جدا، طالما ظل ازدراء العناصر الأولية للبديهيات الأخلاقية راسخا بعمق بين النخب المتعلمة.

مكتبة
t.me/soramnqraa

الفصل السادس

الذكاء البشري والبيئة [213]

سأبدأ بنقاش مهم حصل منذ سنوات مضت بين *كارل ساغان*، عالم الفيزياء الفلكي، و*إرنست مايير*، قيدوم علم الأحياء في أمريكا[214]. كانا يتحاوران حول إمكانية وجود حياة ذكية في الفضاء الخارجي. ففي معرض حديثه، من وجهة نظر الفيزياء الفلكية، أكد *ساكون* وجود كواكب لا تحصى تشبه كوكبنا، ولا يوجد أي سبب يجعل الحياة الذكية لا تتطور فيها. أما *مايير*، من وجهة نظر عالم الأحياء، فقد دَعَّم فكرة أن احتمالية عثورنا على حياة فيها ضئيل جدا. والسبب في ذلك،كما قال، هو أن لدينا نموذجا واحدا هو الأرض. فلنلق نظرة إذن على الأرض.

وما يتبناه بشكل أساس هو أن الذكاء نوع من الطفرات الباتلة؛ فكان لديه برهان قوي. وأكد أيضا أنه إذا ما اعتبرنا التفوق

---

(213) *محاضرة ألقيت في جامعة نورث كارولينا، تشابل هيل، 30 سبتمبر 2010.

(214) إرنست مايير، "هل يمكن لـ SETI أن تنجح؟ ليس من المرجح، **Can SETI Succeed? Not Likely** أخبار علم الفلك الحيوي 7، العدد: 3 (1995). كارل ساغان، "وفرة الكواكب الحاملة للحياة"، أخبار علم الفلك الحيوي 7، العدد: 4 (1995). انظر أيضًا إرنست مايير، "هل من المفيد اكتساب ذكاء عالٍ؟" **Does It Pay to Acquire High Intelligence ?** وجهات نظر في علم الأحياء والطب، العدد: 37(ربيع 1994).

البيولوجي الذي يقاس بالدرجة الأولى بكثرتنا نحن، فإن الكائنات التي تعيش طويلا هي التي تعرف طفرات سريعة، مثل الجراثيم، أو تلك التي تظل عالقة في موقع بيئي وإيكولوجي ثابت، مثل الخنافس التي تعيش في وضع جيد. وهذه الأخيرة يمكنها أن تبقى على قيد الحياة عندما تحل أزمة بيئية. لكن، كلما صعدنا السلم الذي نسميه ذكاء كلما قَلَّت قدرة تفوقها وبقائها. وعندما نصل للثدييات فعددها قليل مقارنة بالحشرات على سبيل المثال. في الوقت الذي نصل فيه للبشر الذين يرجع أصلهم ربما لمائة ألف عام، نجد مجموعة صغيرة جدا. لقد ضللنا عن الصواب بعض الشيء بسبب وجود الكثير من البشر حولنا، لكنها مسألة بضعة آلاف من السنين وحسب، وبالتالي لا معنى لها من وجهة نظر التطور. وبرهانه كان كالتالي: بكل بساطة، لن تجدوا حياة ذكية في مكان آخر، ومن المحتمل أن لا تجدوها هنا على المدى الطويل؛ لأنه لدينا بكل بساطة طفرة بائدة. وأضاف أيضا، بطريقة تثير المخاوف، أن أمد الحياة المتوسط لنوع ما ضمن الملايير التي عاشت هو حوالي مائة ألف؛ وهو ما يوافق نسبيا أمد حياة البشر الحاليين.

وبوجود أزمة بيئية، نجد أنفسنا من الآن في وضعية تؤهلنا لمعرفة ما إذا كان *مايير* على صواب أم لا. إذا لم يتم التحرك بشكل إيجابي وبسرعة نوعا ما، فسيكون على صواب: يعرف الذكاء الإنساني بالفعل طفرة بائدة. وقد يبقى على قيد الحياة بعض البشر، لكنهم سيعيشون الشتات ولن ينعموا بشيء من حياة الكرامة، وسنحمل معنا جزءا كبيرا مما سيتبقى من العالم الحي.

إذن، هل سيتم التحرك لفعل شيء ما في هذا الموضوع؟ يبدو أن الرؤى المختلفة ليست واعدة. نُظِّمَ مؤتمر دولي حول التغيرات المناخية في دجنبر 2009[215]؛ فكان كارثة شاملة. لم يولد شيء جديد. وقد زعمت الاقتصادات الصاعدة مثل الصين والهند وغيرهما أنه من غير العادل أن تتحمل وزر بضع مئات من السنين من الدمار البيئي الذي تسببت فيها المجتمعات الغنية والمزدهرة حاليا؛ وهي حجة واقعية. لكنها تعد واحدة من الحالات التي قد نكسب فيها المعركة ونخسر الحرب. لن تجدي هذه الحجة كثيرا بالنسبة إليهم في الواقع إذا تفاقمت أزمة البيئة ورافقها مجتمع قابل للحياة. وبطبيعة الحال، فإن البلدان الفقيرة التي يتحدثون باسمها، ستكون الأكثر تضررا. وفي الواقع هم الأكثر تضررا. وبالمقابل فالمجتمعات الغنية والمتقدمة تنقسم قليلا. وفي الواقع فإن أوروبا تفعل شيئا حيال ذلك؛ لقد اتخذت بعض الإجراءات لتحقيق توازن في الانبعاثات، عكس الولايات المتحدة التي لم تفعل ذلك.

كتب جورج *مونبيو*، المحلل البيئي المعروف، في مؤتمر كوبنهاجن قائلا: «إن السبب المباشر لفشل المفاوضات يمكن تلخيصه في كلمتين: *باراك أوباما*»[216]؛ وهو على صواب. بطبيعة الحال، كان لتدخل *باراك أوباما* في المؤتمر وقع كبير، اعتبارا لقوة

---

(215) مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ، 7-18 ديسمبر 2009، كوبنهاغن، الدنمارك.

(216) جورج مونبيوت، "إذا كنت تريد أن تعرف من المسؤول عن كوبنهاجن، فانظر إلى مجلس الشيوخ الأمريكي"، **If You Want to Know Who's to Blame for Copenhagen, Look to the US Senate** صحيفة الغارديان، 21 ديسمبر/ كانون الأول 2009.

الولايات المتحدة ودورها في كل حدث دولي. وبالفعل، لقد أتى على المؤتمر بالضربة القاضية. ولولا وجود تقييدات لاختفت بروتوكولات كيوتو من الوجود؛ فلم تشارك الولايات المتحدة في أشغالها. ومنذ ذلك الوقت ازدادت الانبعاثات في الولايات المتحدة ولم يتم أي إجراء لوقفها. نُفذت بعض الحلول المؤقتة هنا وهناك، لكن عمليا لا شيء يذكر. وبطبيعة الحال، ليس *أوباما* وحده المسؤول، بل أيضا مجتمعنا وثقافتنا. تأسست مؤسساتنا بشكل سيصعب معه تحقيق تقدم ما.

والأمر المثير بشكل خاص، هو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص على اعتبار أنه يدير البلد والنظام السياسي في جزء كبير منهما. القطاع الخاص صريح وواضح للغاية حيال نواياه، تماما مثل ما كانت واضحة دوائر الضغط التابعة للشركات الكبرى؛ مثل غرفة التجارة ومعهد البترول الأمريكي. لذلك شرعوا في حملة دعائية واسعة هدفها إقناع الناس بأن التغير المناخي ليس صحيحا وأن الأمر يتعلق بكذبة ليبرالية. ومن المهم تسليط الضوء على الأشخاص الذين يقومون بهذه الحملات مثل المديرين التنفيذيين لكبرى الشركات. فهم يعرفون جيدا، على قدر ما تعرفون أنتم وأنا، أن التهديدات حقيقية وخطيرة وأنها تهدد بالأساس أحفادهم. وفي الحقيقة، هم يهددون ما يملكون: العالم كله ملكهم وهم يهددون بقاءه. يبدو هذا المشهد لاعقلانيا من زاوية معينة، لكن إذا نظرنا إليه من زاوية أخرى فهو عقلاني جدا. يتفاعلون في إطار مؤسسات ينتمون إليها. يؤدون وظائفهم في وسط يشبه أنظمة السوق – ليس

بشكل كامل بل جزئيا. وطالما تشارك في نظام السوق فإنك تهمل بالضرورة ما يسميه الاقتصاديون «الآثار الخارجية»؛ أي تأثير عملية ما على الآخرين. وهكذا، مثلا، إذا ما أراد أحدكم أن يبيع لي سيارة فنحن نحاول أن تكون الصفقة رابحة بالنسبة إلينا، وبالمقابل لا نعطي أي اعتبار لآثار ذلك على الآخرين. حتما هناك تأثير، وقد يبدو تأثيرا بسيطا، لكن إذا ما وصل لعدد كبير من الأشخاص سيصبح له تأثير جلل: تلوث، وازدحام، وهدر الوقت في الازدحام وأشياء أخرى لا نعيرها اهتماما كبيرا؛ وكل ذلك ينتمي لنظام السوق.

لقد عرضنا للتو صورة توضيحية أساسية. للأزمة المالية جذور كثيرة، لكن الأهم منها معروف منذ زمان وقد جرى الحديث عنه عشرات السنين قبل حدوث الأزمة. في الواقع، حدثت أزمات متتالية لكنها الأكثر خطورة. والسبب الرئيس متجذر في أنظمة السوق نفسها. وعلى سبيل المثال، إذا أجرى بنك كولدمان ساكس صفقة، وإذا ما قاموا بعملهم، وإذا كان المديرون على علم بذلك وينتبهون لما يجنونه منها، وإذا كانت المؤسسة أو الشخص في الطرف الآخر من الصفقة، على سبيل المثال المقترض يفعل الشيء نفسه، فهو لا يأخذ في الاعتبار ما يسمى بالمخاطر النظامية؛ أي احتمال أن تساهم المعاملة التي ينفذونها في انهيار النظام بأكمله. لا يأخذونه بعين الاعتبار؛ وهذا في الواقع جزء كبير مما حدث للتو. لقد بدا الخطر النظامي كبيرا وكافيا ليدمر النظام، حتى ولو كانت الصفقات الأولى عقلانية داخله.

ليس لأن الأشخاص الذين يشتغلون داخله سيئون أو شيء من هذا القبيل إذا لم يفعلوا ذلك. لنفترض أن مديرا تنفيذيا قال: «حسنا، سوف أضع العوامل الخارجية في الاعتبار»؛ إذن فإنه سيرحل. سوف يخرج ويأخذ آخر مكانه. هذه طبيعة المؤسسة. قد تكون شخصا لطيفا في حياتك الشخصية. قد تنخرط في نادي سيرا وتملي خطابات حول أزمة البيئة أو أيَّ شيء آخر، لكنك مُجَمَّد في دور مدير شركة والمطلوب منك هو مضاعفة الأرباح وحصة السوق على المدى القصير. وفي الواقع، يعد ذلك ضرورة ملحة ومشروعة في قانون الشركات أنجلو-أمريكية؛ لأنك إن لم تفعل فإما ستزول شركتك لأن شركة أخرى ستتقدم عليها، أو ستهرب، أو ستتم تنحيتك بكل بساطة لأنك لم تقم بعملك ومهدت الطريق لشخص آخر. لدينا إذن لاعقلانية مؤسساتية. لدينا سلوك عقلاني مطلق داخل المؤسسات، لكن هذه الأخيرة تعد لا عقلانية لأنها أعدت وتأسست لكي تنهار.

إذا تمعنت مثلا في النظام المالي، ستكتشف أن ما حدث هو شيء درامي. حدث انهيار في سنوات 1920و1930، فتبعه إحباط وكساد شديدين. لكن بعد ذلك تم إدخال آليات إعادة الهيكلة، وتم توظيفها بعد ضغط شعبي شامل. وخلال فترة النمو الاقتصادي السريع والمتكافئ نوعا ما على مدة العقدين المواليين، لم تحصل أزمة مالية لأن آليات إعادة الهيكلة تدخلت في السوق ومنعت مبادئ السوق من الاشتغال. يمكنك الآن، إذن، أن تهتم بالعناصر الخارجية؛ وهذا ما يفعله تقنين أنظمة العمل.

أولا وقبل كل شيء، لقد انفجر دور المالية في مجال الاقتصاد؛ بحيث إن قسط أرباح الشركات داخل المؤسسات المالية ارتفع بشكل متزايد منذ السبعينيات. وكان من تبعات هذا التمدد إضعاف الإنتاج الصناعي وتنقيله إلى الخارج. حصل كل ذلك تحت تأثير نوع من الإيديولوجيا الدينية المتعصبة التي تسمى الاقتصاد الكلاسيكي الجديد - فرضيات ليس لها أساس نظري ولا أية دعامة تجريبية، ولكن لها جاذبية لأنك تستطيع أن تثبت مبرهنات إذا ما تبنيتها: فرضية السوق ذي الفاعلية، وفرضية الانتظارات العقلانية وهكذا دواليك. وقد جَسَّد *آلآن كرينسبان* انتشار هذه الإيديولوجيات، التي تساهم في تركيز الثروات والامتيازات؛ وهو ما يجعلها ناجحة؛ على الأقل اتسم بها يكفي من اللباقة ليقول إن النظام كان خاطئا بالكامل حين انهار[217]. لم يحدث في التاريخ أن انهار عمران فكري مثيل للذي ذكرناه - هذا ما أتذكره على الأقل. ومن المثير للاهتمام أنه ليس له أي تأثير، بل يستمر فقط؛ ما يجعلك تستشعر بطريقة أو بأخرى أنه مهم لتطعيم قوة الأنظمة.

وتحت تأثير هذه الإيديولوجيات، عمد *ريغن* و*كلينتون* و*بوش* إلى تحطيم المنظومة التنظيمية. وخلال هذه الفترة، تكررت الأزمات المالية عكس ما حدث في الخمسينيات والستينيات. خلال فترة حكم *ريغن*، وصلت بعض تلك الأزمات ذروتها. عند متم ولاية *كلينتون*، ظهر مشكل عويص؛ وهو انفجار فقاعة التكنولوجيا. كما

(217) إدموند ل. أندروز، "جرينسبان يقر بالخطأ في التنظيم"، **Greenspan Concedes Error on Regulation**، نيويورك تايمز، 23 أكتوبر 2008، ص: ب 1.

ظهر مشكل آخر ما زلنا نتخبط وسطه ومن سيء إلى أسوأ في كل مرة. وفي كل مرة يعاد بناء النظام مباشرة يكون النظام الموالي أسوأ من سابقه. ومن بين الأسباب، ضمن أخرى، هو بكل بساطة أنه لا يُؤخَذُ بعين الاعتبار في أنظمة السوق بمبدأ العوامل الخارجية، وفي هذه الحالة نتحدث عن خطر التأثير على النظام.

لكن حالة الأزمة المالية ليست قاتلة، وقد تكون فظيعة وتنتهي برمي الملايين من الأشخاص في براثن العطالة وتدمر حياتهم. ورغم ذلك ثمة طريقة للخروج منها. يمكن لدافع الضرائب أن يتدخل وينقذك؛ وهذا بالضبط ما حدث. وقد شاهدنا ذلك بشكل كبير خلال العامين الماضيين: انهار النظام المالي فتدخلت الحكومة؛ أي دافعو الضرائب، وضخت الأموال. لكن لا أحد يستطيع أن يخرجك من الأزمة البيئية. في هذه الحالة تصبح العوامل الخارجية هي المحددة لمصير النوع البشري. إذا لم تُأْخَذ بعين الاعتبار في نمط اشتغال نظام السوق، لا أحد يستطيع إنقاذك من الوضعية. يتعلق الأمر إذن بعوامل خارجية بائدة. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه دون اتخاذ إجراء حقيقي لعلاج ذلك، فإن ذلك يعني أن *إرنست مايير* كان حقا على صواب، وأننا نتمتع بشيء بداخلنا وبذكائنا، يجعلنا قادرين على التصرف بطريقة عقلانية في إطار ضيق لكنه لاعقلاني، وذلك بتصور أهداف على المدى البعيد؛ على سبيل المثال نبدي تخوفات عن طبيعة العالم الذي سيعيش فيه أحفادنا. ومن الصعب أن نلمس إمكانيات الوصول إلى حل لهذا المشكل في الوقت الراهن، وخصوصا في الولايات المتحدة. نحن الدولة

العظمى في العالم وما نحققه لَشيء بالغ الأهمية. لدينا أسوأ البيانات في هذا الباب.

هناك أشياء يمكن فعلها، وليس من الصعب عَدُّهَا. وعلى سبيل المثال، واحدة من الإجراءات التي يمكن اتخاذها هي وقاية المنازل ضد التقلبات المناخية. أعقبت الحرب العالمية الثانية طفرة مهمة في مجال البناء؛ ومن وجهة نظر بيئية حدث ذلك بطريقة لاعقلانية. لكن، ومرة أخرى، حدث ذلك بطريقة عقلانية على مستوى السوق. كانت نماذج تشييد المنازل جاهزة، وكانت تنتج بشكل متسلسل في أرجاء البلاد، لكن في ظروف مختلفة. إذن، قد يكون ذلك ملائما في أريزونا، وغير ذلك في ماساشوستس. تم تركيب المنازل وهي اقتصادية فيما يخص الطاقة ويمكن إصلاحها؛ وهنا يكمن الفرق الكبير. ومن عواقب ذلك أيضا هو إعطاء دفعة جديدة لواحد من المجالات المتدهورة وهو البناء؛ ومن ثَم تجاوز جزء مهم من أزمة الشغل. وهنا يجب توفير الإمدادات. في نهاية المطاف، سيؤدي المال دافعو الضرائب (نقول أيضا الحكومة وهي تؤدي الوظيفة نفسها). لكن سيصبح ذلك وسيلة لتحفيز الاقتصاد ورفع وتيرة الشغل، ولذلك أيضا تأثير واضح على البيئة. لكن في الواقع لا يوجد أي اقتراح في الموضوع، أو هو ربما شبه منعدم.

ولدينا مثال آخر يشكل فضيحة في الولايات المتحدة – سيتضح ذلك جليا لمن سافر منكم إلى الخارج – إذا ما عدتم إلى الولايات المتحدة من أي بلد في العالم، سيتبادر إلى ذهنكم أنكم سافرتم إلى

بلد من بلدان العالم الثالث بكل ما تحمله الكلمة من معنى. بنية تحتية متهالكة ومواصلات معطلة. لنأخذ مثال القطارات، عندما انتقلت للعيش في بوسطن سنة 1950 كان خط القطار الذي يربط بوسطن بنيويورك ما زال يشتغل، وكانت مدة الرحلة ثلاث ساعات وخمسا وأربعين دقيقة. أما الآن فلدينا قطار ممتاز يسمى آسيلا، يقطع المسافة في ثلاث ساعات وثلاثين دقيقة. لو كنت في اليابان أو ألمانيا أو الصين، أو تقريبا في أي مكان، ستقطع نفس المسافة في ساعتين. وهكذا الحال في المناطق الأخرى.

لم يحدث ذلك بمحض الصدفة، بل حدث بفضل مشروع هندسة اجتماعية ضخم نفذته الحكومة والشركات ابتداء من سنوات الأربعينيات. يتعلق الأمر بعمل منهجي لإعادة تشكيل المجتمع بغاية تشجيع استعمال الوقود الأحفوري. وتمثل جزء من هذا الحل في القضاء على الشبكات الحديدية المتطورة. كان إقليم إنجلترا الجديدة مثلا يتوفر على شبكة حديدية كهربائية تعمل بفعالية كبيرة نسبيا على أراضي إنجلترا الجديدة. إذا قرأت رواية **راكتايم** للكاتب *دوكتورو*[218] ستلاحظ أن الكاتب يصف البطل في الفصل الأول وهو يعبر إنجلترا الجديدة مستعملا شبكة السكك الحديدية الكهربائية[219]. والواقع أنه تم تدمير كل ذلك وتم تعويضه بالسيارات والشاحنات. أما لوس أنجلس، وهي تعد الآن

(218) رواية أمريكية، نشرت سنة 1975. [المترجم]

(219) إدموند ل. أندروز. "جرينسبان يقر بالخطأ في التنظيم"، نيويورك تايمز، 23 أكتوبر 2008، ص: ب 1.

لوحدها قصة مرعبة –لا أعرف إن كان أحدكم قد زارها – فكانت لديها شبكة كهربائية للنقل العمومي ذات فعالية كبيرة؛ غير أنها فُكِّكَت أيضا؛ إذ اشترتها في سنوات الأربعينيات شركة جنرال موتورز، وفايرستون وروبير، وستاندار ويل كاليفورنيا. وقد كانت غاية هذه الصفقة هو تفكيك كل الشبكة وتمريرها للشاحنات والسيارات والحافلات؛ وهو ما حدث بالفعل، فشكل إذن مؤامرة تقنية. وقد تمت متابعتهم لأجل ذلك وحوكموا. وأظن أن العقوبة لم تتجاوز 5000 دولار؛ وهو مبلغ كاف لأداء فاتورة عشاء النصر[220].

تدخلت الحكومة الفدرالية فدشنت ما نسميه الآن شبكة الطريق السيار العابر للولايات. عندما بُنِيَ سنوات الخمسينيات كان يسمى شبكة طرق الدفاع الوطني؛ لأن أي شيء جديد في الولايات المتحدة ينسب للدفاع، وهي الوسيلة الوحيدة لخداع دافعي الضرائب لإجبارهم على الدفع. في الواقع، حدثت بعض الوقائع في سنوات الخمسينيات، يتذكرها منكم من عايشها؛ ومنها أن هذه الطرق سنحتاجها لنقل الصواريخ في حالة حدوث هجوم روسي أو شيء من هذا القبيل. لذا اضطر دافعو الضرائب للأداء لأجل هذا النظام. وبالموازاة مع ذلك، تم تدمير السكك الحديدية؛ وبالتالي حصل ما ذكرته للتو. وقد استثمرت أموال فدرالية طائلة

(220) انظر ريتشارد بي. دو بوف، التراكم والقوة: التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة **Accumulation and Power: An Economic History of the United States** (أرمونك، نيويورك: إم إي شارب، 1989).

وكذا أموال الشركات في بناء الطرق السيارة والمطارات. أما المعيار في ذلك فهو استخدام المحروقات.

إضافة إلى ذلك، كان التمدن في كل أرجاء البلاد يتوسع. عملت بذلك المصالح العقارية والمحلية على إعادة النظر في نمط الحياة بشكل تصبح منظمة ومجزأة فلا تقترب من الضواحي. أنا أقطن في واحدة منها، وأحب ذلك كثيرا، لكنها غير فعالة بشكل لا يصدق، ولها تأثيرات اجتماعية عديدة.

وكيف ما كان الحال، فإن ذلك لم يحدث بمحض الصدفة، بل كل شيء كان مخططا له سلفا. وخلال تلك الفترة، بذلت جهود كبيرة لخلق المجتمع الأكثر تدميرا. وكل محاولة لإعادة بناء مشروع للهندسة الاجتماعية كهذا لن يكون سهلا، بل سيحمل معه الكثير من المشاكل.

ويتبين هنا عنصر آخر في المقاربة العقلانية – والكل متفق على الورق – ويتمثل في تطوير طاقة مستدامة وتكنولوجيا خضراء. كلنا نعرف ذلك والكل يثني عليه. لكن إذا تمعنا فيما يحدث فإننا سنكتشف أن التكنولوجيات الخضراء تتطور في إسبانيا وألمانيا، وخصوصا في الصين، أما الولايات المتحدة فتستورده. والواقع أن جزءا كبيرا من الاختراعات تتبلور هنا، لكنها تصنع هناك. والمستثمرون الأمريكيون يوظفون جل أموالهم اليوم في التكنولوجيا الخضراء في الصين أكثر من الولايات المتحدة وأوروبا مجتمعة. على إثر ذلك رفعت دعاوى حين طلبت تكساس ألواحا

شمسية ومحركات هوائية من الصين: «هذا الطلب يسيء لصناعتنا». في الواقع لم يضرنا ذلك كثيرا؛ لأننا كنا خارج اللعبة، وبالمقابل فقد أضر بإسبانيا وألمانيا المتفوقين علينا.

فقط لنبين كم أن هذا المشهد مشهد سريالي، فإدارة *أوباما* قد استولت على صناعة السيارات – ما يعني أنك من استولي. لقد دَفَعْتَ ثمنها، وأَنْقَذتها وامْتَلَكْتَها في أساس الأمر. واستمروا في فعل ما كانت تفعله الشركات تماما؛ على سبيل المثال، إغلاق مصانع جنرال موتورز في كل مكان. غلق مصنع لا يعني فقط الحكم على العمال بالعطالة؛ لكن ذلك يقضي أيضا على المجتمع. ألقوا نظرة على ما نسميه «حزام الصدأ»[221]. تأسست المجتمعات بفضل التنظيم العمالي؛ وقد نشأت حول المصانع. وقد تم تفكيكها الآن، ما ينذر بعواقب وخيمة. وفي وقت تنفيذ التفكيك؛ أي عندما نفذناه أنا وأنت، لأننا نحن مصدر التمويل وكذا يزعم أن ممثلينا يشاركوننا المسؤولية –ولا يشاركوننا إياها في واقع الأمر –في الوقت الذي *أوباما* أرسل فيه وزير النقل لديه إلى إسبانيا ليمضي عقود بناء قطارات فائقة السرعة بأموال الإنعاش الفدرالي التي نحتاج إليها ويحتاجها العالم برمته[222]. إن هذه المصانع التي تُفَكك والعمال

---

(221) حزام الصدأ مصطلح يطلق على المنطقة المتداخلة العليا شمال شرق الولايات المتحدة، البحيرات الكبرى وولايات الغرب الأوسط، مشيرا إلى التدهور الاقتصادي، عدد السكان، واضمحلال المناطق الحضرية بسبب تقلص قوة القطاع الصناعي الذي كان قويا سابقا. اكتسب المصطلح شعبية في الولايات المتحدة في فترة الثمانينيات. [المترجم]

(222) "تبادل المعرفة في مجال السكك الحديدية بين الولايات المتحدة وإسبانيا"، موقع SpanishRailwayNews.com

المؤهلين الذين يشتغلون فيها، كل هذا يمكن إعادة تحويله لإنتاج قطارات فائقة السرعة هنا في عين المكان؛ لأنهم يمتلكون التكنولوجيا والمعارف والكفاءات. وبما أنها ليست جيدة فيما يخص النتائج المالية للبنوك فسنشتريها من إسبانيا، وكذلك سنفعل بالنسبة إلى التكنولوجيا الخضراء التي تُنْجَزُ في الصين.

تلكم، إذن، خيارات وليست قوانين. ولكن لسوء الحظ، هذه هي الخيارات التي تم اتخاذها. ولا وجود لمؤشرات تغيير إيجابي إذ يبدو أنها مشاكل عويصة نوعا ما. بإمكاننا الاستمرار بسهولة ولا أريد الاستمرار. لكن الصورة العامة تشبه هذه إلى حد كبير. لا أعتقد أن هذا اختيار غير عادل – إنه اختيار بالطبع، لكن أعتقد أنه اختيار عادل إلى حد معقول لما يحدث؛ والعواقب وخيمة.

وتساهم وسائل الإعلام في ذلك أيضا. وهكذا، إن قرأت مقالا على سبيل المثال في نيويورك تايمز، سيثير انتباهك نقاش حول الاحتباس الحراري. ستلاحظ أنه لدينا، من جهة 98 في المائة من العلماء الأكفاء في العالم يتفقون مع هذا المعطى، ومن جهة أخرى بعض العلماء الجادين الذين يشككون، وهم قلة، بالإضافة إلى جيم *إنهوف* وعضو آخر في مجلس الشيوخ. لدينا إذن نقاش كبير. وهنا يجد المواطن نفسه مجبرا نوعا ما على اتخاذ قرار بين الاتجاهين. نشرت صحيفة التايمز في صفحتها الأولى مقالا هستيريا إلى حد ما بعنوان

يفيد أن خبراء المناخ يشككون في مسألة الاحتباس الحراري[223]. يتحدث المقال عن نقاش بين علماء المناخ، وهذه الفئة هي التي تظهر على التلفزيون بوجه جميل وتتلو ورقة يمدها لهم أحدهم تفيد بأن السماء ستمطر في اليوم الموالي؛ وهذا جانب من الحوار. وفي الجانب الآخر، لدينا عمليا كل العلماء المتوافقين. ومرة أخرى على المواطن أن يتخذ موقفا بينهما. هل يجب أن أثق في خبراء المناخ؟ يقولون لي ما إذا كنت سأرتدي معطفا واقيا من المطر غدا. وماذا أعرف عن العلماء؟ إنهم يجلسون في أحد المختبرات في مكان ما مع برنامج معلوماتي. لذا، نعم، الناس مرتبكون؛ وهذا أمر مفهوم.

ومن المهم التركيز على أن هذه النقاشات تغفل تقريبا ثلث النقاش، يعني عددا مهما من العلماء الأكفاء الذين يرون أن الإجماع العلمي فيه تفاؤل كبير. نشر فريق من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا منذ سنة تقريبا، تقريرا يصف ما يسمونه في المنشورات العلمية بالتصميم الشامل للمناخ الذي لم ينجز من قبل[224]. والنتيجة التي توصلوا إليها، والتي لم تنشر باستثناء المجلات العلمية، هي أن الإجماع العلمي الأهم للجنة الدولية بعيد المنال،

---

(223) ليزلي كوفمان، "شكوك حول ارتفاع درجات الحرارة بين مذيعي الأرصاد الجوية"، **Among Weathercasters, Doubt on Warming**. نيويورك تايمز، 29 مارس 2010، ص: أ1.

(224) ديفيد تشاندلر، "احتمالات تغير المناخ أسوأ بكثير من الفكر"، **Climate Change Odds Much Worse than Thought** أخبار معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 19 مايو 2009. انظر أيضًا تقارير البرنامج المشترك حول علوم وسياسات التغير العالمي، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. (http://globalchange.mit.edu).

وهو أمر فيه تفاؤل كبير. وإذا أضفت عوامل أخرى لم تُؤخذ بعين الاعتبار بشكل جيد، فإن النتيجة أكثر كارثية بكثير. وما استنتجوه بأنفسهم هو أننا إذا لم نوقف على الفور استعمال الوقود الأحفوري فستكون النهاية. لن يكون في وسعنا تجاوز العواقب؛ وهذا الأمر غير وارد في النقاش.

بإمكاني أن أستمر بسهولة، لكن الإجراء المضاد الوحيد هو حركة شعبية واسعة، لن تهتف فقط بتركيب الألواح الشمسية على سطح منزلك – رغم أنها مهمة – ولكن أيضا ستعمل على تفكيك هيكل اجتماعي وثقافي واقتصادي وإيديولوجي يقودنا إلى الهلاك. المهمة ليست سهلة، لكن يجب الشروع فيها على وجه السرعة قدر الإمكان، وإلا فسيكون الأوان قد فات.

الفصل السابع

هل تستطيع الحضارة البقاء على قيد الحياة في ظل الرأسمالية الموجودة بالفعل؟ (225)

عندما أحيل على «الرأسمالية الموجودة بالفعل»، فإنني أستحضر ما هو واقع بالفعل، وإلى ما يسمى «بالرأسمالية». وبطبيعة الحال فإن الولايات المتحدة تشكل النموذج البارز.

إن مصطلح «الرأسمالية» ملتبس بما يكفي لستر العديد من الاحتمالات. فهو مصطلح متداول يستعمل للإحالة على النظام الاقتصادي الأمريكي، الذي يستفيد من التدخل الجوهري للدولة، يبدأ بالابتكار الإبداعي إلى سياسة التأمين الحكومي الموجه للبنوك؛ «وهو ضخم بما يكفي ليكون في منأى عن الإفلاس»، وهو أيضا قطاع يخضع للاحتكار، مما يحد بشكل متزايد من الاعتماد على السوق.

ويجدر بنا أن نستحضر في أذهاننا البون الشاسع بين «الرأسمالية الموجودة بالفعل» و«رأسمالية السوق الحرة» الرسمية. وحتى نعطي

(225) *المحاضرة الافتتاحية التي ألقيت في جمعية الفلسفة بجامعة كلية دبلن، 2 أبريل 2013.

بعض الأمثلة خلال العشرين سنة الماضية، فإن حصة أرباح مائتين من أكبر الشركات قد ارتفعت بشكل كبير، ممددة بذلك الهيمنة الاحتكارية للاقتصاد الأمريكي[226]؛ وهذا ما أضعف الأسواق مباشرة، لأنها تتفادى حرب الأثمنة مع بعض المحاولات لإدخال فوارق بسيطة على المنتجات بمساعدة شركات الإشهار المكثف، وسيكون مصيرها هي أيضا إضعاف الأسواق بالمعنى الرسمي للكلمة؛ لأنها موجهة لمستهلكين على علم مسبق، وبالتالي يقومون باختيارات عقلانية. إن الحواسيب والأنترنت والمكونات الأخرى الأساسية في الثورة الرقمية قد استعملت في جزء كبير منها في القطاع العام (البحث والتطوير والإعانات والمشتريات وغير ذلك من الأجهزة) على مدى عقود، قبل أن تُوكَل للشركات الخاصة وتتأقلم مع الأسواق التجارية، ثم تجني الأرباح. إن الاقتصاديين، وكذا صحافة الاقتصاد، يرون على وجه التقريب أن سياسة التأمينات الحكومية التي تمنح امتيازات ضخمة للبنوك الكبيرة تقارب الأربعين مليارا من الدولارات سنويا. غير أن دراسة حديثة أجراها البنك الدولي تشير إلى – حتى نستشهد بالصحافة الاقتصادية – أنه ربما «مردودية البنوك الأمريكية الكبيرة ضعيفة»، وتضيف الدراسة : «كاد أن يكون مصدر مليارات الدولارات التي

---

(226) جون بيلامي فوستر وروبرت دبليو ماكتشيسني، الأزمة التي لا نهاية لها: كيف ينتج رأس المال المالي الاحتكاري الركود والاضطراب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، **The Endless Crisis: How Mo nopoly-Finance Capital Produces Stagnation and Upheaval from the U.S.A. to China** (نيويورك: مطبعة المراجعة الشهرية، 2012).

زعم أنها توفرها لمالكي الأسهم بالكامل من أموال دافعي الضرائب الأمريكيين»[227]؛ وهذا دليل إضافي يدعم رأي المراسل المالي الأكثر شهرة في العالم الناطق بالإنجليزية، *مارتن وولف*، من فاينانشيال تايمز لندن، الذي يرى «أن مجال مراقبة المالية ينخر من الداخل اقتصاد السوق الحديث، تماما مثلما تلتهم يرقة دبور، العنكبوت المضيف الذي بيضت فيه»[228].

ويُتداول استعمال مصطلح «الرأسمالية» أيضا للإحالة على أنظمة لا وجود فيها للرأسماليين: على سبيل المثال تكتل موندراغون[229] المملوك للعمال في إقليم الباسك الإسباني، أو الشركات المملوكة للعمال التي تتسع شمال أوهايو، وغالبا ما تكون مدعومة من المحافظين؛ وهو موضوع أثاره الكتاب الذي ألفه *غار*

---

(227) المحررون، "لماذا يجب على دافعي الضرائب منح البنوك الكبرى 83 مليار دولار سنويًا؟"، **Why Should Taxpayers Give Big Banks $83 Billion a Year?**، بلومبرج فيو، 20 فبراير 2013. نقلًا عن كينيتشي أويدا وبياتريس فيدر دي ماورو، "قياس قيم الدعم الهيكلي للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية"، عمل صندوق النقد الدولي.

(228) مارتن وولف، "تعليق على أندرو ج. هالدين، حقوق التحكم (والأخطاء) **Comment on Andrew G. Haldane, 'Control Rights (And Wrongs)"**، محاضرة وينكوت التذكارية السنوية، 24 أكتوبر 2011.

(229) شركة موندراجون هي اتحاد لتعاونيات عمالية مقرها في إقليم الباسك بإسبانيا. تأسست موندراجون سنة 1956 على يد خريجي كلية تقنية محلية. كان أول منتجاتها سخانات البرافين. الشركة تحتل المركز العاشر في قائمة الشركات الإسبانية حسب دوران الأصول، وهي مجموعة الأعمال الرائدة في إقليم الباسك. بنهاية 2014، كانت الشركة تشغل 74,117 موظفًا في 257 شركة ومنظمة تعمل في أربعة مجالات هي: المالية، والصناعة، وتجارة التجزئة، واقتصاد المعرفة. [المترجم]

ألبيروفيتش[230]. وقد يستعمل البعض هذا المصطلح فيدمج فيه الديمقراطية الصناعية، كما أشاد به *جون ديوي*، أبرز الفلاسفة الاجتماعيين في أمريكا. وقد نادى العمال بأن يتحكموا «ويأخذوا بأيديهم مستقبلهم الصناعي»، وأن تصبح المؤسسات تحت المراقبة العمومية، بما فيها وسائل الإنتاج والتبادل والإشهار والمواصلات والتواصل[231]. فدون ذلك، يؤكد *ديوي*، ستظل السياسة «هي الطيف الذي يخيم على المجتمع بواسطة الشركات»[232].

إن الديمقراطية المبتورة التي أدانها *ديوي* قد بقيت ممزقة خلال السنوات الماضية. إن مراقبة الحكومة اليوم تتركز بشكل وثيق بقمة سلم الإرادات، بينما الغالبية «في الأسفل» محرومة من حقوقها. إن النظام السياسي الاقتصادي الحالي هو شكل من أشكال حكم الأثرياء الذي يبتعد بجلاء عن الديمقراطية، إذا كنا نقصد بهذا المفهوم التوافقات السياسية التي تتأثر فيها السياسة بشكل كبير بالإرادة العامة.

على مدى سنوات، جرت نقاشات مهمة حول مسألة ما إذا كانت الرأسمالية تتوافق مع الديمقراطية. إذا حصرنا النقاش في

---

(230) انظر، من بين أعمال أخرى، غار ألبيروفيتز، أمريكا ما بعد الرأسمالية: استعادة ثروتنا وحريتنا وديمقراطيتنا **America beyond Capitalism: Reclaiming Our Wealth, Our Liberty, and Our Democracy** (هوبوكين، نيوجيرسي: وايلي، 2004).

(231) جون ديوي، "التعليم مقابل التدريب التجاري – د. رد ديوي،" **Education vs. Trade-Training—Dr. Dewey's Reply** نيو ريبابليك 3، لا. 28 (1915)، ص: 42.

(232) مقتبس في وستبروك، جون ديوي والديمقراطية الأمريكية، **John Dewey and American Democracy** ص: 440.

الديمقراطية الرأسمالية الحقيقية – (RECD تنطق باختصار «محطمة») – فإن للتساؤل جوابا واحدا: لا يتوافقان جذريا. يبدو لي أن ثمة احتمال ضئيل، لأسباب سأرجع إليها، أن تصمد الحضارة أمام الرأسمالية السائدة في الواقع وأمام الديمقراطية الضعيفة جدا التي تصاحبها. هل تستطيع الديمقراطية الحقيقية أن تحدث الفرق؟ إن الحديث عن أنظمة غير موجودة لا يمكن إلا أن يكون محض تخمين، لكنني أرى أن التفكير في ذلك له دوافعه.

لنبق في صلب الموضوع المباشر الخطير الذي تواجهه الحضارة، رغم أنه ليس الوحيد: الكارثة البيئية. إن السياسات والمواقف العامة تختلف جذريا، كما هو الحال غالبا في إطار RECD. لقد تم فحص طبيعة هذه الفجوة في العديد من مقالات العدد الحالي من مجلة ديدالوس، التي تصدرها الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم. يلاحظ الباحثون أن «109 بلدا قد تبنوا نوعا ما شكلا سياسيا فيما يخص الطاقات المتجددة، و118 بلدا قد حددوا أهدافا في هذا المجال. وفي المقابل، لم تَتَبن الولايات المتحدة أي رزنامة سياسية متناسقة ودائمة على المستوى الوطني لتشجيع استعمال الطاقات المتجددة»[233].

ليس الرأي العام هو الذي يدفع السياسة خارج الطيف الدولي، بل على العكس تماما. فالجمهور أقرب إلى القاعدة العالمية

(233) كيلي سيمز غالاغر، "لماذا وكيف تدعم الحكومات الطاقة المتجددة"، **Why and How Governments Support Renewable Energy** ديدالوس 142، رقم: 1 (شتاء 2013)، الصفحات من 59 إلى 77.

منه إلى السياسة. وهو يدعم أيضا الأنشطة التي تهدف إلى مواجهة محتملة للكارثة البيئية التي تنبأ بها العلماء بالإجماع الكامل – ومن المرجح جدا أن هذا ليس بعيدا فيما يخص مستقبل أحفادنا؛ وهو الأمر الذي اكتشفه الباحثون في دايدالوس:

تتفق الغالبية العظمى مع التدابير التي اتخذتها الحكومة الفدرالية لتخفيض كمية انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن إنتاج المرافق العمومية للكهرباء. وفي عام 2006، فضل 86٪ من المشاركين أن تعمل المرافق العمومية، أو يتم تأهيلها بتخفيضات ضريبية بهدف تخفيض انبعاث الغازات التي تنتجها... وخلال هذه السنة أيضا أبدى 87٪ مساندتهم للتخفيضات الضريبية بالنسبة إلى المرافق العمومية التي تنتج بشكل مكثف الكهرباء، معتمدين على الطاقة المائية والريحية والشمسية... صمدت هذه الغالبية بين 2006 و2010، لكنها عرفت تراجعا طفيفا فيما بعد[234].

إن مسألة تأثر الجمهور بالعلم تؤرق المتحكمين في الاقتصاد وسياسة الدولة كثيرا. وما يدل على اهتمامهم حاليا بذلك هو التقدم بمقترح قانون الثقافة البيئية للمشرعين من طرف المجلس

(234) جون أ. كروسنيك وبو ماكينيس، "هل يدعم الشعب الأمريكي التشريعات الرامية إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة؟" **Does the American Public Support Legislation to Reduce Greenhouse Gas Emissions?** ديدالوس 142، لا. 1 (شتاء 2013)، الصفحات من 26 إلى 39.

الأمريكي للتبادل التشريعي[235]؛ وهو لوبي تموله الشركات التي تقترح قوانين لسد حاجيات قطاع الشركات والأغنياء. يفرض قانون المنظمة تدريسا «متوازنا» لعلم المناخ في أقسام التعليم الأولي حتى السنة الثانية عشرة. «التعليم المتوازن» هو عبارة ترمز لتلقين مبدأ إنكار التغير المناخي من أجل «موازنة» علم المناخ السائد. وهو مشابه «للتعليم المتوازن» الذي يدعو له الخلقيون لتمكين تدريس «علم الخلق» في المدارس العمومية[236]. وقد تم بالفعل تقديم تشريعات تعتمد على النماذج المقترحة من طرف المنظمة في عدة ولايات.

يستند هذا التشريع إلى مشروع معهد هارتلاند، وهو مركز أبحاث تموله الشركات ويكرس جهوده لرفض الإجماع العلمي بشأن المناخ. يدعو مشروع معهد هارتلاند إلى إنشاء «منهج دراسي حول ظاهرة الاحتباس الحراري للفصول الدراسية، بداية من التعليم الأولي إلى الصف الثاني عشر»، يهدف إلى تعليم «وجود جدال عميق حول معرفة ما إذا كان البشر مسؤولين عن التغير المناخي أو لا»[237]. وطبعا كل ذلك يظهر في صبغة بلاغية حول

---

(235) منظمة ذات منفعة عامة، تضم سياسيين محافظين وممثلين عن القطاع الخاص، ومن مهامها اقتراح مشاريع قوانين واقتراحها على الولايات من أجل التصويت عليها. [المترجم]

(236) ستيف هورن، "ثلاث ولايات تدفع مشروع قانون ALEC للمطالبة بتدريس إنكار تغير المناخ في المدارس"، DeSmogBlog، 31 كانون الثاني (يناير) 2013.

(237) بيل ديدمان، "تسرب: خطة لتعليم التشكيك في تغير المناخ في المدارس"، **Three States Pushing ALEC Bill to Require Teaching Climate Change**

تدريس التفكير النقدي - فكرة جيدة بلا شك، ولكن من السهل التفكير في خيارات أفضل بكثير من قضية مختارة بسبب أهميتها لأرباح الشركات.

بالفعل هناك جدل قائم متواتر في وسائل الإعلام بشكل مستمر. يتكون طرف منه من الغالبية الساحقة للعلماء، وجميع الأكاديميات الكبرى للعلوم الوطنية في العالم، ومجلات علمية مهنية، وكذا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وهم متفقون على أن ظاهرة الاحتباس الحراري ما زالت مستمرة، وأن ثمة مكون بشري كبير جدا، وأن الوضع خطير جدا وربما كارثي، كما أنه في القريب العاجل، وربما في غضون عقود، سيصل العالم نقطة التأرجح حيث سيزداد هذا المسلسل حتى يدخل مرحلة اللاعودة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المجتمع والاقتصاد. ومن النادر أن يحدث إجماع حول قضايا علمية شائكة بهذا الشكل.

أما الطرف الآخر فيمثله المشككون، ومن بينهم بعض العلماء الجديرون بالاحترام، والذين يحذرون من كون أشياء كثيرة ما زالت مجهولة؛ وهو ما يعني أن الأمور ليست بالسوء الذي نعتقده.

لكن مجموعة كبيرة من المشككين قد اسْتُبْعِدت من النقاش الشكلي: أي علماء المناخ المشهورين للغاية الذين يعتقدون أن التقارير الدائمة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تتسم

Denial in Schools، إن بي سي نيوز، 15 فبراير 2012. بريندان ديميل، "كشف معهد هارتلاند: وثائق داخلية تكشف قلب آلة إنكار المناخ"، DeSmogBlog، 14 فبراير 2012.

بكونها متحفظة أكثر مما ينبغي. ومن سوء الحظ فقد تبين مرارا وتكررا أنهم على حق، لكنهم لا يحضرون بقوة في النقاش العمومي، رغم حضورهم في الأدبيات العلمية.

يعد معهد هارتلاند وAlec جزءا من حملة ضخمة تقوم بها جماعات ضغط تنتمي للقطاع الخاص من أجل زرع الشك حول الإجماع شبه العام للعلماء، والذي يفيد بأن لنشاط البشر تأثيرا كبيرا في تفاقم الاحتباس الحراري، بكل ما تحمله من تداعيات مقلقة. تم إعلان الحملة بشكل مفتوح، وتضم جماعات الضغط المُمَثلة لصناعات الوقود الأحفوري، وغرفة التجارة الأمريكية (أشهر جماعة ضغط في مجال الأعمال) وآخرين. ولا تشكل مجهودات ALEC والإخوان *كوش* المعروفين إلا جزءا مما يحدث حاليا. كل هذه المبادرات تم إخفاؤها بشكل معقد، لكنها تخرج أحيانا للعلن جزئيا. فعلى سبيل المثال، تكشف *سوزان كولدنبرغ* في تقرير أعدته *الكواردیان* لندن، أن «الملياردیرات المحافظين استعملوا طريقة تمويل سرية لتوجيه أموال بقيمة 120 مليون دولار... وتوزيعها على أكثر من 100 جماعة تعمل على التشكيك في علوم التغير المناخي»، وتساعد أيضا في «تأسيس شبكة واسعة من خلايا البحث والناشطين الذي يعملون كلهم لتحقيق هدف واحد: إعادة تعريف التغير المناخي من معطى علمي محايد إلى «مسألة هامشية» شديدة الاستقطاب للمحافظين المتشددين»[238].

(238) سوزان غولدنبرغ، "ساعد التمويل السري في بناء شبكة واسعة من فكر إنكار المناخ".

وقد كان لحملة التشهير على ما يبدو نوع من التأثير على الرأي العام الأمريكي، رغم أنه لا ينساق بسهولة، مقارنة بالقاعدة العالمية. لكن هذا التأثير ليس كافيا بالشكل الذي يرضي السادة. ولعل هذا هو السبب الذي دفع بعض القطاعات في عالم الأعمال إلى توجيه انتقاداتها للنظام التربوي بهدف حصر ميول الجمهور للتأثر بنتائج البحث العلمي.

حذر الحاكم *بوبي جيندال*، المسؤولين خلال اجتماع اللجنة الوطنية الجمهورية منذ أسابيع، قائلا: «علينا أن نتوقف عن الظهور كحزب غبي... علينا أن نتوقف عن إهانة ذكاء الناخبين»[239]. وفي المقابل، تريد ALEC والشركات المانحة لها أن تصبح البلاد «الأمة الغبية»؛ وذلك لأسباب مبدئية.

إحدى منظمات الملياردیرات الذين يمولون إنكار التغير المناخي هي *دونورس تروست*، التي تساهم أيضا بشكل مكثف في الجهود الرامية إلى رفض حق تصويت السود الفقراء. ولذلك معنى واضح وهو أن الأمريكيين من أصول إفريقية يسعون ليصبحوا ديمقراطيين، بل حتى اشتراكيين-ديمقراطيين، وقد يميلون للاهتمام بالعلم، عكس الذين تَكَوَّنُوا بشكل صارم في الفكر النقدي بفضل تعليم «الموازنة».

---

(239) غريس وايلر، "بوبي جندال: يجب على الحزب الجمهوري أن يتوقف عن كونه الحزب الغبي"، مجلة Business Insider، 25 كانون الثاني (يناير) 2013.

تعطي كبريات المجلات العلمية بانتظام فكرة عن الطابع السريالي لهذا المشهد. لديكم على سبيل المثال المجلة العلمية الأسبوعية الكبرى Science، التي احتوت في عددها ليوم 18 يناير 2013 ثلاثة أخبار متتالية: تحدث الأول عن أن سنة 2012 سجلت أعلى نسبة حرارة لم تسجل من قبل في الولايات المتحدة، مواصلة بذلك هذا المنحى التصاعدي. أما الثاني فيذكر دراسة جديدة للبرنامج الأمريكي للبحث حول التغير المناخي العالمي الذي يقدم دلائل إضافية للتغير المناخي السريع الذي ينتج عن النشاط البشري، كما يناقش التأثيرات الخطيرة المحتملة. أما الثالث فيعلمنا بالتعيينات الجديدة لرئاسة لجان السياسة العلمية التي اختارها مجلس النواب المكون من غالبية جمهوريين اختارتهم أقلية من الناخبين، بسبب التقطيع الذي طال النظام السياسي. لقد نفى الرؤساء الثلاثة الجدد أن يكون للبشر أية مسؤولية مباشرة في التغير المناخي، واثنان منهم نفوا حتى حدوث التغير، أما الثالث فهو من المدافعين القدامى عن صناعة الوقود الأحفوري. يتضمن نفس العدد أيضا مقالا فنيا يشير لدلائل جديدة مفادها أن نقطة التحول بلا رجعة قد يكون خطر حدوثها قريبا[240].

وقد نُشِرَ تقرير آخر في مجلة Science، عدد يناير 2013، يشير إلى ضرورة أن نعمل جاهدين لنصبح أمة غبية[241]. يقدم التقرير

---

(240) العلوم، 18 يناير 2013.

(241) ريتشارد أ. كير، "السخام يسخن العالم أكثر مما يعتقد"، **Soot Is Warming the World Even More Than Thought** مجلة العلوم، 25 يناير 2013.

الدليل على أنه حتى الحرارة الأعلى قليلا، بمعنى ارتفاع أقل مما هو متوقع حاليا في السنوات المقبلة، يمكن أن تبدأ في تذويب الجليد السرمدي؛ وهو ما سينتج عنه انبعاث كميات كبيرة من غازات دفينة في طبقات الجليد. والأجدر التشبث «بالتعليم المتوازن» – إذا أردنا، بعبارة أخرى، أن نواجه أحفادنا الذين نعمل الآن على تدمير حياتهم.

ومن الأهمية بمكان أن نصبح، في إطار برنامج RECD، أمة غبية لا يضللها العلم والعقلانية، يجني فيها سادة الاقتصاد والنظام السياسي أرباحا على المدى القريب؛ فلتذهب المحصلات إلى الجحيم. وهذه السياسات متجذرة في المذاهب الأصولية للسوق التي ينادي بها RECD، لكن يتم التعامل معها بطريقة انتقائية، بشكل يسهل معه الحفاظ على دولة قوية تخدم الثروة والسلطة – وهو ما يسميه الخبير الاقتصادي دين بيكر «الدولة المربية المحافظة»[242].

تعاني المذاهب الرسمية من عدد من «أوجه القصور في السوق»، ومن بينها عدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي قد تؤثر على الآخرين في معاملات السوق. يمكن أن تكون عواقب هذه «العوامل الخارجية» كبيرة. وتشكل الأزمة المالية

(242) دين بيكر، الدولة المربية المحافظة: كيف يستخدم الأثرياء الحكومة ليظلوا أثرياء ويزدادوا ثراءً **The Conservative Nanny State: How the Wealthy Use the Government to Stay Rich and Get Richer** (واشنطن العاصمة: مركز البحوث الاقتصادية والسياسية، 2006).

الحالية مثالا على ذلك: فهي يمكن إرجاعها جزئيا إلى تجاهل «مخاطر النظام الشامل» – احتمال انهيار النظام برمته – عندما تقوم البنوك وشركات الاستثمار الكبرى بإجراء معاملات محفوفة بالمخاطر وبالتالي مربحة. وفيما يخص الكارثة البيئية فهي أخطر بكثير: فالعوامل الخارجية التي يتم تجاهلها تشمل مصير الأنواع. وليس هناك مكان للفرار إليه من أجل البحث عن مخطط للإنقاذ.

هذه النتائج متجذرة بشكل أعمق في المذاهب المُنَظِّمة، التي تدفع السادة أيضا إلى تكثيف الجهود في مسعى لإثارة التهديدات. وهي واحدة من الأسباب – وليست الوحيدة – التي تجعل الحضارة غير قادرة على مقاومة RECD والبقاء دون أن تتلقى ضربات قوية.

سيتذكر مؤرخ المستقبليات عرضا غريبا تتبادر معالمه في بداية القرن الحادي والعشرين. لأول مرة في تاريخ البشرية، يواجه البشر مخاطر كوارث جمة، بفعل نشاطهم الذي يؤذي حتى أسس حياة لائقة. فمن ناحية، يسعى البعض إلى التحرك بشكل حاسم لتفادي الكارثة المحتملة؛ ومن ناحية أخرى، تُبذل جهود الآن لإنكار ما يحدث واستغباء الناس حتى تتم الاستفادة من الأرباح على المدى القريب. إن البلد الأكثر غنى وقوة عبر التاريخ، وكذا المثال الأبرز للتعاون الاقتصادي والتنمية بامتيازاتها التي لا تضاهى، هي على رأس الجهود الرامية لبعث الدمار المحتمل. وعلى رأس الجهود المبذولة للحفاظ على الظروف التي يمكن أن يتمتع بها أحفادنا

المباشرين بحياة كريمة هي ما يسمى بالمجتمعات «البدائية»: الأمة الأولى.

البلدان التي تتكون في غالبيتها من السكان الأصليين المؤثرين هي على رأس مسار البحث في الحفاظ على كوكب الأرض. أما البلدان التي دفعت فئة سكانها الأصليين إلى الاندثار أو التهميش إلى حد كبير، فإنها ذاهبة إلى الزوال بكل حماس. وهكذا فالإكوادور الذي يضم نسبة مهمة من السكان الأصليين، يطلب مساعدات من البلدان الغنية لكي يحافظ على احتياطاته البترولية تحت الأرض وفي المكان الذي يجب أن تبقى فيه. وفي الوقت نفسه، تسعى الولايات المتحدة وكندا بحماسة كبيرة إلى استعمال الوقود الأحفوري، بما فيه رمال القطران الكندي بالغ الخطورة، والقيام بذلك في أسرع وقت ممكن وعلى أكمل وجه قدر الإمكان؛ في حين يشيد كل منهما بعجائب قرن من الاستقلال في مجال الطاقة (الذي لا معنى له إلى حد كبير)، دون إلقاء نظرة جانبية إلى ما قد يبدو عليه العالم بعد هذا الانخراط الفاحش في التدمير الذاتي.

ويمكن تعميم هذا المعطى؛ حيث تكافح كل المجتمعات الأصلية في العالم بأسره من أجل حماية ما يسمونه أحيانا «حقوق الطبيعة»، بينما الشعوب المتحضرة والمتطورة تَتَّهكم على هذا العبث. وكل ذلك يتعارض كليا مع ما تتنبأ به العقلانية، ما لم يكن المقصود منها هو شكلها الذي يمر عبر المرشح المشوه لدى: RECD.

مكتبة
t.me/soramnqraa

مكتبة
t.me/soramnqraa

نعوم تشومسكي
سادة الجنس البشري

يَعْلَمُ تشومسكي جيدا حدود إمكانيات الزعماء ومستشاريهم، كما لا يخفى عليه ما يضمره أسلوب كلامهم من عجرفة ونوايا سيئة. لا يهم إن كان هؤلاء المسؤولون منتخبون أو مُعَيَّنونَ، أو يشغلون منصبا بفضل الامتياز العائلي أو للأفضلية التي تمنحها لهم ثروتهم، ولا لكونهم حاصلون على مستوى دراسي ينفع النخبة الحاكمة. إنه يدرك جيدا أن النافذين في حكم الأقلية لا يحكمون بوصفهم مسيرين لشؤون الغير، بل يشتغلون لمصلحتهم. كما يستحضرون في أذهانهم إمكانية تدمير الديمقراطية في حالة ما إذا تبين أنها تتعدى مفهوم ورقة العنب بمعناها البلاغي، إنْ هي حاولت إعادة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية حسب المفاهيم الإيديولوجية التي سطرها آدم سميث وطوم بين، أو إن سطرت كهدف لها التخلي عن الإمبريالية. يوجد خط مباشر بين النخب المعادية للديموقراطية وتأسيس منظمات سرية مثل وكالة الاستخبارات الأمريكية؛ فهم يعلمون ويفعلون أشياء لن تبدأ الديمقراطية في استيعابها أو قبولها حتى تنجح الدعاية في تنويمها. إن تاريخ الكفاح الأمريكي ضد النخبوية منصوص عليه طبعا في الدستور وفي وثيقة إعلان الاستقلال. ورغم ذلك يعد المجمع الانتخابي، وتأسيس وكالات سرية، واختيار مستشارين اثنين في كل ولاية خير أمثلة تؤكد الخوف من الشعب.

WWW.PAGE-7.COM
ISBN: 978-603-8387-76-4
Designed by Tawfiq Omrane

صفحة